

في علم النحو

تأليف

الإمام محمد بن طولون الدمشقي

المتوفى سنة ٩٥٣هـ

حققه وعلق عليه

د. عبد الفتاح سليم

الأستاذ بكلية اللغة العربية بالقاهرة

جامعة الأزهر

الناشر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا . القاهرة . ت ٣٩٠٠٨٦٨



الناشر

مكتبة الآداب

الطبعة الأولى: ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

محمد بن طولون ، محمد بن علي بن محمد ١٤٧٥ - ١٥٤٦.

المسائل الملقبات في علم النحو /

تأليف محمد بن طولون الدمشقي ؛ حققه وعلق عليه عبد الفتاح سليم

القاهرة: مكتبة الآداب ، ٢٠٠٧.

١٤٤ ص ؛ ٢٤ سم.

تدمك ٢ ٩١٢ ٢٤١ ٩٧٧

١ - اللغة العربية - النحو

أ - سليم ، عبد الفتاح (محقق).

ب - العنوان

٤١٥,١

عنوان الكتاب: المسائل الملقبات في علم النحو

تأليف: الإمام محمد بن طولون الدمشقي

رقم الإيداع: ٢٦١٦٩ لسنة ٢٠٠٧م

الترقيم الدولي: I.S.B.N. 977 - 241 - 912 - 2

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة

هاتف ٢٣٩٠٠٨٦٨ (٢٠٢) —

e-mail: adabook@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين

هذه بعض مسائل، لها سِمَةٌ مميزة، وهى مشهورة فى النحو العربى، ولكنها تناثرت بين مسائله، فَصَعُبَ الإلمام بأطرافها، وشَتِيت الآراء فيها، وظَلَّتْ كذلك حتى كان الإمام «ابن طولون الدمشقى»، فجمع الآراء بأدلتها فى كل مسألة، ورجَّح ما يرجح منها، ثم سلك هذه المسائل فى كتاب بعنوان «المسائل الملقبات فى علم النحو».

وقد ظَفِرْتُ بنسخة منه فى مكتبة «ليدن» بهولندا، وسعيت فى الحصول عليها، ووُفِّقْتُ. وهأنذا أُقَدِّمُ هذا الكتاب محققًا إلى المهتمين بالفصحى، ولا سِيَّمَا النحاة منهم، راجيًا أن يفيدوا منه. أسأل الله العون والتوفيق.

عبد الفتاح السيد سليم

السيدة زينب

تمهيد

١- التعريف بالمؤلف:

هو محمد بن على بن محمد، يُدْعَى بالإمام محمد بن على بن خُماريه، وزاد الغَزِّى فى «الكواكب السائرة» أن جده محمداً هو ابن الشيخ علاء الدين بن الخُوجَة شمس الدين.

يلقب المؤلف بالإمام شمس الدين، ويكنى بأبى عبد الله . أو أبى الفضل، ويشتهر بـ «ابن طولون» الصالحى الدمشقى الحنفى: أما «الصالحى» فنسبةٌ إلى المكان الذى ولد فيه، وهو صالحية دمشق من سفح قاسيون، حيث ولد فى منزله بـ «حِكْر الحجاج» الذى اشتهر فيما بعد بـ«حِكْر بنى القلانسى» قِبْلِيَّ مدرسة الشيخ أبى عمر، وكان ميلاده فى ربيع الأول تحقيقًا، من شهور سنة ٨٨٠هـ تقريبًا.

وأما «الدمشقى» فنسبةٌ إلى مدينة دمشق حاضرة الشام، وأما «الحنفى» فنسبةٌ إلى المذهب الفقهى الذى درسه، وجرى فى أمور دينه عليه، وهو مذهب الإمام أبى حنيفة النعمان -رحمه الله-.

٢- بعض صفاته:

أغلب الصفات التى ورد وصفه بها مستنبط من العلوم التى كان يجيدها؛ فهو «الإمام العلاّمة المسند المُفتَنُّ، الفهامة المؤرخ المُحَدِّثُ الفقيه النحوى»، وهى صفات تدل على حُبٍّ للعلم بكل فروعه، وعلى ذاكرة لاقطة حافظة مدققة، يشهد لذلك تلك الإجازات العلمية التى كان يكتبها شيوخه له، بعد أن يتلقى عنهم أنواعًا شتَّى من فنون العلم، وهى إجازات حَفَلَ بها كتابه فى السيرة الذاتية، وقد سماه «الفُلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون».

كما عُرِفَ ابن طولون بين الناس بأمانته والثقة فيه، وفى علمه، ومعاملاته الدينية والدنيوية؛ أما أمانته والثقة فى علمه فَيَدُلُّ على ذلك ولايته التدريسَ للمذهب الحنفى فى مدرسة شيخ الإسلام أبى عمر وغيرها، وإمامته السليمية بالصالحية، وكذلك رغبة الناس فى السماع منه، إذ كان مَقْصِدَ الطلاب فى النحو، وتوزعت أوقاته بين التدريس

والإفادة والتأليف. وأما أمانته والثقة فيه في المعاملات الدينية والدنيوية، فيشهد لذلك الوظائف التي وَلِيَهَا، ولا سيما توليته عقد الأنكحة؛ إذ يقول: «ولِّيتُ عَقْدَ الأنكحة، بإذن من الخليفة بمصر، لما قيل: إن حكام الشريعة إنما يُولُّونَ القضاء بالرشوة، فتختل التولية بها، والأبضاع يُحْتاط فيها ما أمكن».

٣- شيوخه:

ذكر ابن طولون في ترجمته الذاتية (الفلك المشحون) كثيراً من الشيوخ الذين انتفع بهم، والكتب التي درسها على كل منهم، وأشهر هؤلاء:

* الشيخ برهان الدين بن عون الحنفي: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم أصول الفقه، وعلم الفقه، وعلم الفرائض.
* الشيخ عبد الصمد الهندي: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم أصول النحو، وعلم المعاني.
* الشيخ الشهابي بن شكم: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم النحو، وعلم العروض، وعلم القوافي.
* الشيخ الشمسي بن رمضان: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التصريف، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وعلم الفقه.
* الشيخ شمس الدين الصفدي: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التصريف.
* الشيخ ملا شمس الدين: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم المنطق.
* الشيخ الشهاب العسكري -شيخ الحنابلة-: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التفسير، وعلم البنكامات ساعات الرمل، وعلم اللغة.
* الشيخ مُلاَّ جمال الدين الدواني: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التفسير.
* الشيخ شهاب الدين بن نصير: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم العروض، وعلم القوافي.
* الشيخ شمس الدين بن مكي: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الطب، وعلم الهيئة، وعلم الهندسة، وعلم الطبيعي، وعلم الإلهي.
* الشيخ جمال الدين يوسف بن عبد الهادي -ويعرف بابن المبرد-: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الطب، وعلم التاريخ، وعلم التصوف.

* الشيخ الشهاب القرعونى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الطب.
* الشيخ عرفة الوراق: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الحساب، وعلم الفرائض، وعلم الميقات.
* الشيخ التَّقِىّ الحلمى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الحساب.
* الشيخ جمال الدين بن طولون «عمه»: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفرائض.
* الشيخ أبو الحسن المنوفى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الميقات.
* الشيخ شمس الدين بن أبى الفتح: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الميقات، وعلم الفلك.
* الشيخ أبو الفضل المُؤَذِّن، درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفلك.
* الشيخ ناصر الدين أبو البقاء محمد بن أبى بكر -الشهير بابن زريق- درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الحديث.
* الشيخ جلال الدين السيوطى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم النحو، وعلم أصول النحو.
* الشيخ أبو الفتح الإسكندرى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التصوف.
* الشيخ الزاهد أبو عراقية الصوفى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم التصوف.
* الشيخ عز الدين بن حمراء: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفقه.
* الشيخ البرهانى بن القطب: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفقه.
* الشيخ الزينى بن عبد الرحمن بن العينى: درس عليه بعض الكتب المختصة بعلم الفقه.

ثم يقول ابن طولون: «وقد اشتغلت بعلوم أخرى، على أشياخ غرباء، أعرضت عن ذكرها؛ لقلة اهتمامى بها، ومن أراد الاطلاع على معرفة ما تيسر لى نوع إلمام به من أنواع العلوم، فعليه بكتابى المسمى بـ(اللؤلؤ المنظوم) فإنى ذكرت فى كل واحد منها ما تيسر لى من رسمه وموضوعه وغايته، وعمن أخذته، وماذا من كتابى فيه، وأى شيء لى فيه من تأليف».

كما يقول: «وقد كتب لى كل واحد من هؤلاء الأشياخ الذين اشتغلت عليهم فى هذه

العلوم إجازة، وبعضهم إجازتين، وبعضهم ثلاثًا، جمعتهم في مجلدة، وفقدت في الفتنة الغزالية، خلا بعض الإجازات، كتبت على الكتب المقروءة».

٤- ثقافته:

ذكر ابن طولون كثيرًا من الكتب التي قرأها على هؤلاء الأشياخ وانتفع بها في معظم فروع العلم، التي تزيد على اثنين وسبعين علمًا -على ما يقول-، وسأكتفي هنا بسرد الكتب اللغوية التي أفاد منها؛ لأنها تتصل بموضوع المخطوطة المحققة:

* الخلاصة الألفية في النحو، لابن مالك.
* المقدمة الآجرومية، لابن آجروم.
* الحدود في النحو، للأُبَّدِيّ.
* الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي.
* مُلْحة الإعراب، للحريري.
* قواعد الإعراب الكبرى، وشذور الذهب، وشرحه (وثلاثتها لابن هشام الأنصاري).
* شرح ابن الناظم على الألفية، لابن ابن مالك (بدر الدين).
* شرح تصريف العِزِّيّ، للتفتازاني.
* شرح الشافية، للجاربردي.
* الأندلسية في العروض، لأبي الجيش الأندلسي.
* الرامزة الشافية -الشهيرة بالخزرجية- للخزرجي.
* تلخيص المفتاح، للقزويني.
* شرح المختصر، للتفتازاني.
* شرح المطول، لعبد الصمد الهندي.
* شرح البديعيات، ومختصره -لابن حجة.
* المزهر، للسيوطي.

أما الكتب غير اللغوية فيمكن معرفتها بالرجوع إلى كتابه «الفلك المشحون».

٥- الوظائف التي وَلِيَهَا:

ذكر ابن طولون في سيرته الذاتيه عددًا من الوظائف التي وليها، وفيما يلي أهم هذه الوظائف مختصرة:

* إعادة التدريس، بالمدرسة الجوانية.

* التدريس، بالجامع الأموى ومدرسة أبى عمر وغيرها.

* خدمة كتب الحنفية، بمدرسة الشيخ أبى عمر، وخدمة الكتب المنسوبة إلى الشيخ الزينى عبد الرحمن بن العينى، وخدمة الكتب المنسوبة إلى الشيخ علاء الدين البخارى.

* إمامة الخانقاه اليونسية بالشرف الأعلى، وإمامة السيوفية بمحلة الفواخير، وإمامة عمارة السلطان سليم بن عثمان بصالحية دمشق.

* قراءة المصحف تحت قبة النسر بالجامع الأموى، وفى بعض الوقف والمدارس، والضرائح والعمارات.

* قراءة الحديث، بالمدرسة العزية بالشرف الأعلى، وفى بعض الوقف.

* الخطابة، ببعض المدارس، ومنها المدارس الركنية بسفح قاسيون.

* تولى عقد الأنكحة؛ بإذن من الخليفة بمصر.

٦- تلاميذه:

قصد ابنَ طولون كُلُّ راغب فى الانتفاع بعلمه، وبرع من هؤلاء كثير فى حياته، ومن أشهرهم:

* الشيخ الشهاب الطِّيبىّ، شيخ الوعاظ والمحدثين.

* الشيخ العلاء بن عماد الدين.

* الشيخ نجم الدين البهنسى، خطيب دمشق.

* الشيخ إسماعيل النابلسى، مفتى الشافعية.

* الشيخ زين الدين بن سلطان، مفتى الحنفية.

* الشيخ شهاب الدين العيثاوى، مفتى الشافعية.

* الشيخ شهاب الدين بن أبى الوفا، مفتى الحنابلة.

* القاضى أكمل بن مفلح.

٧- شعره:

لم يكن ابن طولون بارعًا فى الشعر، ولا مكثرًا منه، وقد اعترف هو بذلك، ولم ير

فيه عيبًا. فقال: «وأما شعري- وإن كان ركيكًا- فإن لي في ضعفه شريكًا، ولا يخلو من فائدة تُثنى، وموعظة تثبت ولا تُنْفَى. وغَزَلٍ يُنسي بقهوته الحاسى، ويلين القلب القاسى. ورقيق نسيب، للنسيم نسيب، يلعب بالألباب، ويشوق إلى الأحباب. ولست ممن بالشعر يفتخر، ولمهمله يتحفظ ويدخر. وهو أقل محاسن ذوى الفضائل، وأحسن ما يتحلى به الجاهل، وما أحسن قول الإمام الشافعى -رضى الله عنه-:

ولولا الشعرُ بالشعراء يُزْرِى لكنتُ اليومَ أشعَرَ مِنْ لَبِيدِ

ومن شعره قوله ملمحًا بالحديث المسلسل الأولية:

ارحَمْ محبكَ يا رشا تُرْحَمْ من الله العَلِى

فحديثُ دمعِى مِن جفا ك مُسَلْسَلٌ بالأوَّلِ

يقول نجم الدين الغزى فى «الكواكب السائرة»: ورأيت بخط بعض الفضلاء أن من شعره -رحمه الله تعالى:

ميلوا عن الدنيا ولذَّاتها فإنها ليستْ بمحموده

واتبعوا الحقَّ كما ينبغى فإنما الأنفاسُ معدوده

فأطيب المأكول مِن نخلة وأفخر الملبوس مِن دوده

٨- مؤلفاته:

سبق أن ابن طولون درس فروعًا من العلم كثيرة، وأفاد من علماء فى تخصصات مختلفة، فساعده ذلك- مع ذكائه وحسن استيعابه- على التأليف فى هذه الفروع، يقول عنه ابن العماد فى «شذرات الذهب»: وكتب بخطه كثيرًا من الكتب، وعلَّقَ ستين جزءًا سماها بـ «التعليقات»، كل جزء منها يشتمل على مؤلفات كثيرة، أكثرها من جمعه، ومنها كثير من تأليفات شيخه السيوطى، وكان واسع الباع فى غالب العلوم المشهورة». ويقول هو عن نفسه: «وفى خلال ذلك، شرعت فى التخريج والتصنيف والتأليف والانتقاء والاختصار، وغير ذلك».

وأذكر هنا المؤلفات اللغوية فقط؛ لاتصالها بالمخطوطة موضع التحقيق، وهى كما يلى:

* الأنوار الشمسية فى شرح حل الخزرجية -المسمى بـ«التوضيح فى علمَي العروض والقوافى».

* تدريب أولى الطلب فى ضبط كلام العرب.

* النهر الذائب فى الأفراد والغرائب.

* التعريف بفن التصحيف.

* تحفة الطالبين فى إعراب قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾.

* الترشيح على الجامع الصحيح -وهو عبارة عن انتقاء مائة حديث بمائة سند إليه، ذكر عَقِيبَ كل منها ما يناسبه من الأحاديث المخرجة من غير الصحيح، وأحكامها الواضحة، وحكايات وأشعار، وفى الهامش تفسير ما فيها من لغة ونحو وصرف.

* حاشية على الاقتراح فى علم أصول النحو، للسيوطى.

* حاشية على شرح الكافية للرضى -كتب منه كراسة.

* الحاوى لشرح الكافية، لملاَّجامى.

* الرياض الزهرية فى القواعد النحوية.

* رشف اللَّمَى فى الكلام على إنما.

* سلسلة الذهب فى البناء من كلام العرب.

* شرح ممزوج على مغنى اللبيب لابن هشام.

* شرح ممزوج على ألفية السيوطى، حذف منها زوائد ألفية ابن مالك، ووضع عوضها ما لابد منه.

* شرح ممزوج على قصارى فى علم التصريف، للخجندى.

* شرح ممزوج على توضيح الخزرجية فى علمى العروض والقوافى.

* شرح على الكافى فى علم القوافى، لابن بَرِّىّ.

* شرح ممزوج على نظم فقه اللغة، للثعالبى -المسمى بـ«الدر المنتظم فى أسرار الكلم» لشمس الدين الموصلى.

* ظهور اللبن من ضَرْعِه فى بروز اللفظ عن وضعه.

* فتح القدير فى التأنيث والتذكير.

* قمر الصحو فى تنزيل الفقه على النحو.

* الكلام على مسألة: ضربى زيدًا قائمًا.

* اللمع والبرق في الجمع والفَرْق.
* لطائف الإشارات في المناظرات والمجالسات.
* المقرَّب فيما ورد في القرآن من المعرَّب، لخصه من (المعرب) لأبى منصور الثعالبى.
* منير الدياجى الليلية في الأحاجى النحوية.
* منحة الأفاضل للشروط التى بها يتحقق تنازع العاملين أو العوامل.
* المعين على القول بالسين والشين.
* النجوم الزواهر في الأشباه والنظائر، وهو مشتمل على سبعة مؤلفات.
* نشر الشذا بمسألة كذا.
* المسائل الملقبات في علم النحو (وهو موضوع التحقيق) وسأخصه بشىء من التفصيل فيما بعد.

وواضح أن بعض هذه المؤلفات ليست من إنشائه، وإنما هى لعلماء آخرين، وله فيها فضل الجمع فقط، وقد سبق أنه يصرح بذلك.

٩- وفاته:

ذكر نجم الدين الغزى فى «الكواكب السائرة»، وابن العماد فى «شذرات الذهب» أن ابن طولون تُوُفِّيَ يوم الأحد حادى عشر أو ثانى عشر من جمادى الأولى سنة ٩٥٣ هـ، ودفن بتربتهم عند عمه القاضى جمال الدين، بالسفح قِبْلِيَّ الكهف ،والخوارزمية، ولم يُعْقِبْ أحدًا، ولم تكن له زوجة حين مات.

١٠- النسخة موضوع التحقيق:

لم أعثر لهذا الكتاب إلا على نسخة واحدة، وهى محفوظة فى مكتبة (ليدن) فى هولندا برقم (OR- ٢٥٠٣)، وقد ظفرت بصورة منها.

ويقع الكتاب فى اثنتين وعشرين ورقة بالحجم المعتاد، وعدد الأسطر فى كل صفحة من صفحاته اثنان وعشرون سطرًا، وفى كل سطر ست عشرة كلمة تقريبًا.

وكتب فى صدر صفحة العنوان «كتاب المسائل الملقبات فى علم النحو -جمع كاتبه محمد بن طولون الصالحى الحنفى- لطف الله به. آمين» ويلى هذا العنوان أسماء لكتب أخرى من تأليف ابن طولون أيضًا، وعلى صفحة العنوان تملكات مختلفة.

ويضم الكتاب تسع مسائل نحوية مُلَقَّبَة، أى ذات لقب اشتهرت به بين علماء النحو؛ لكثرة تداولها بينهم، ثم بين تلاميذهم من بعدهم، حتى غدا سماع لقبها يستدعى -عند المشتغلين بالنحو -ما كان بين العلماء فيها من خلاف، واجتهاد فى التخريج أو التأويل.

أما لقب كل مسألة من هذه المسائل، فقد اشتق إما من المكان؛ أى مكان وضع الجملة فى الكلام؛ كالمسألة (الصدرية) التى أطلق عليها ذلك؛ لمجىء الجملة المختلف فيها فى صدور الكتب والمؤلفات. وإما أن يكون اللقب مشتقًا من كلمة وردت فى أثناء المسألة وجرى عليها الحكم الإعرابى، كمسألة «الكحل»، والمسألة «المسكية»، والمسألة «البسرية»، وإما أن يكون اللقب مشتقًا من اسم عالم لغوى أو غيره، كان له الاهتمام الأكبر بإيراد هذه المسألة، أو باختيار له فيها، كالمسألة «التيمية» والمسألة «الأنبارية».

ولم يجمع ابن طولون كل المسائل الملقبة فى كتابه هذا، فهناك مسائل أخرى ملقبة - أو من الممكن تلقيبها؛ لشهرتها بين المعربين -لم يَعْرِضْ لها، ويأتى فى مقدمة هذه المسائل المسألة «الزنبورية»، التى اشتهرت بين المعربين منذ القدم، وربما كانت أولَى المسائل الملقبة فى النحو، وقد جرت هذه المسألة بين الكسائى وسيبويه بمحضر يحيى بن خالد البرمكى، ولقبت بهذا اللقب «الزنبورية» اشتقاقًا من كلمة «الزنبور» التى وردت فى أثنائها «كنت أظن الزُّنْبُورَ أشَدَّ لسعًا من النحلة فإذا هو هى -أو: فإذا هو إياها»، وتجد كثيرًا من هذه المسائل الممكن تلقيبها -لشهرتها- فى كتاب «الأشباه والنظائر» للسيوطى.

أما توثيق النسخة المحققة: فمن المؤكد أنها لابن طولون؛ أخذًا بما جاء فى سيرته الذاتية، التى دَوَّنَها بنفسه فى كتابه «الفلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون»، فقد أثبته فى مؤلفاته التى رتبها على حروف الهجاء (حرف الميم) ص٤٧. يضاف إلى ذلك ما جاء فى صفحة العنوان تحت اسم الكتاب من أسماء لكتب متعددة يضمها هذا المجموع، وكلها من تأليف ابن طولون بخطه، ومدونة فى «الفلك المشحون»، وكفى بذلك توثيقًا.

[فى الترجمة للمؤلف، انظر:]

* الأعلام، لخير الدين الزركلى: (٧/ ١٨٤، ١٨٥)- الطبعة الثانية سنة ١٩٥٩م.
* شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلى: (٨/ ٢٩٨، ٢٩٩)- طبعة المكتب التجارى للطباعة والنشر- بيروت، لبنان.

* الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة، لنجم الدين الغزى (٢/ ٥٢-٥٤) تحقيق: جبرائيل سليمان جبور -مطبعة المرسلين اللبنانيين سنة ١٩٤٩م.
* الفلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون، للمؤلف -نشر مكتبة القدسى. دمشق. مطبعة الترقى سنة ١٣٤٨هـ.
* معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة (١١/ ٥١) -مطبعة الترقى. دمشق. سنة ١٣٧٧هـ.

*****

ولا يبقى إلا أن أشكر لمجلة «عالم الكتب» بالرياض، فقد تكرمت بنشر هذه المسائل فى بعض أجزائها، بين عامى ١٤١٢هـ - ١٤١٣هـ، ولرئيس تحريرها الصديق الكريم الدكتور يحيى بن محمود بن جنيد «الساعاتى»، وأسأل الله لنا جميعًا كل توفيق.

*****

الكتاب المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوحد فى كماله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله[1]، وبعد:

فقد أفرد بعضُ الفضلاء المسائلَ الملقبات فى علم الفرائض[2]، فَأَحْبَبْتُ أن أُفْرِدَهَا فى علم النحو؛ تمرينًا للرائض[3]، وبالله أستعين؛ فإنه نعم المعين.

*****

---

(١) الآل: أهل الشخص، وهم ذوو قرابته، وقد أطلق على أهل بيته، وعلى الأتباع، وبعض العلماء يخطىء إضافة (آل) إلى المضمر -كما هنا-، قال البطليوسى فى كتابه (الاقتضاب فى شرح أدب الكتاب): «ذهب الكسائى إلى منع إضافة (آل) إلى المضمر، فلا يقال: آله، بل يقال: أهله، وهو أول من من قال ذلك، وتبعه النحاس والزبيدى، وليس بصحيح؛ إذ لا قياس يعضده، ولا سماع يؤيده» اهـ، ثم ذكر بعض شواهد لصحة ذلك. [انظر: الاقتضاب ص٦ وما بعدها].

(٢) علم الفرائض: هو علم بقواعد وجزئيات، تعرف بها كيفية صرف التركة إلى الوارث بعد معرفته، وموضوع هذا العلم هو: التركة والوارث؛ لأن الفَرَضِى يبحث عن التركة وعن مستحقها بطريق الإرث، من حيث إنها تصرف إليه إرثًا بقواعد معينة شرعية، ومن جهة قدر ما يحرزه. ولعل ابن طولون يقصد بـ«بعض الفضلاء» الذين أشار إليهم هنا: زين الدين عمر بن مظفر، المعروف بـ «ابن الوردى» الشافعى المتوفى سنة ٧٤٩هـ؛ فإن له مؤلفًا بعنوان «المسائل المهذبة فى المسائل الملقبة فى الفرائض».

[انظر: كشف الظنون ٢/ ٢٦١، الدرر الكامنة ٣/ ٢٧٢، إعلام النبلاء ٥/ ٤].

(٣) الرائض: هو الذى يروض الدابة، أى يوطئها ويذللها للركوب أو يعلمها السير، والكلام هنا على التشبيه؛ إذ المقصود: الراغب فى تعلم النحو وتذليل قواعده وتسهيلها لكل متطلع.

الأولى
المسألة الصدرية

[لُقِّبَتْ(*) هذه المسألة بلقب «الصدرية» تبعًا لما يفعله المؤلفون في اللغة وغيرها؛ إذ جرت عادتهم بتصدير ما يؤلفون بالبسملة، يتبعها الصلاة على النبي ﷺ غالبًا.

وقد تتبعت مؤلفات أشهر المتقدمين من علماء اللغة والنحو - فيما صدَّروا به مقدمات ما ألَّفُوا - فلاحظت ما يأتي:

أولاً: من العلماء من اكتفى بتصدير كتابه بالبسملة فقط، دون أن يذكر الصلاة على النبي ﷺ وآله، ومن هؤلاء:

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) في الكتاب المنسوب إليه بعنوان (الجمل في النحو). وأبو زيد الأنصاري (٢١٥هـ) في كتابه (النوادر في اللغة). وابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ) في كتابه (إصلاح المنطق). وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه (المقتضب). وأبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) في كتابه (الأصول في النحو). وأبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه (سر صناعة الإعراب). وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في كتابه (الكافية الشافية).

(ثانيًا) ومن العلماء من صدَّر كتابه بالبسملة، تعقبها الصلاة على النبي ﷺ وآله، موردًا الصلاة على النبي في جملة خبرية، مصدَّرة باسم، أو بفعل مضارع، مع عطف الجملتين بالواو، فكان يقول: «بسم الله الرحمن الرحيم، وأصلي وأسلم على رسوله...»، ومن هؤلاء:

أبو القاسم السهيلي (ت ٥٨٣ هـ) في كتابه (نتائج الفكر). وابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)، وكتابه (إكمال الإعلام بتثليث الكلام).

(*) تمهيد للمسألة، وليس من النص.

(ثالثًا): ومن العلماء من صدر كتبه بالبسملة، تعقبها الصلاة على النبى ﷺ وآله، مع بدء الصلاة بصيغة الفعل الماضى الدعائى، وعطف الجملتين بالواو، فكان يقول «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد وآله. . .» [وذلك موضوع المسألة المذكورة] ومن هؤلاء:

أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ) فى كتابه (معانى القرآن) وكتابه (المذكر والمؤنث)، وأبو الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) فى كتابه (العروض). وابن قتيبة (ت ٢٦٧ هـ) فى كتابه (أدب الكاتب) وكتابه (عيون الأخبار). وأبو العباس المبرد (ت ٢٨٥ هـ) فى كتابه (الكامل فى اللغة والأدب). وأبو القاسم الزجاجى (ت ٣٤٠ هـ) فى كتابه (الإيضاح فى علل النحو). وأبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) فى كتابه (المسائل المنثورة). وابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) فى كتابه (الخصائص) وكتابه (المحتسب). والأعلم الشنتمرى (ت ٤٧٦ هـ) فى كتابه (النكت فى تفسير كتاب سيبويه). وابن السيد البطليوسى (ت ٥٢١ هـ) فى كتابه (الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل).

(رابعًا): ومن العلماء من صدر كتابه بالبسملة، تعقبها الصلاة على النبى ﷺ وعلى آله، بصيغة الفعل الماضى الدعائى، من دون ذكر الواو العاطفة، فكان يقول: بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد وآله» (وهذا هو الاستعمال الصحيح عند من خطأ استعمال الواو العاطفة بين الجملتين) ومن هؤلاء:

ثابت بن أبى ثابت اللغوى (من علماء القرن الثالث الهجرى) فى كتابه (الفرق). وابن إسحاق الصيمرى (من علماء القرن الرابع الهجرى) فى كتاب (التبصرة والتذكرة). وأبو إسحاق الزجاجى (ت ٣٤٠هـ) فى كتابه (الجمل فى النحو). وابن أبى الربيع (ت ٦٨٨هـ) فى كتابه (البسيط فى شرح جمل الزجاجى).

ويتضح من ذلك أن من علماء القرن الرابع من صدر بعض كتبه بهاتين الجملتين، مرة بالواو العاطفة، ومرة دونها، كأبى إسحاق الزجاجى (ت ٣٤٠هـ) فقد أثبت الواو فى تصدير كتابه (الإيضاح فى علل النحو) وحذفها من تصدير كتابه (الجمل فى النحو). كما يتضح أن من علماء القرن الثالث الهجرى من التزم حذف الواو، كثابت ابن أبى ثابت اللغوى. وربما دل هذا على أن بعض علماء هذا القرن كان يُخَطِّئ العطف

بالواو في مثل هذا التصدير، وأن منشأ التخطئة كان في العراق، فإن ثابت بن أبي ثابت من الكوفيين، ولكن شاعت هذه التخطئة في الأندلس، منذ القرن الخامس الهجري، أي بعد أن قيل به في العراق قبل قرنين].

نَصُّ المسألة الصدرية

وهي أن الكُتَّاب يقولون في صدر كتبهم: بسم الله الرحمن الرحيم، صلى الله على محمد وآله.

قال ابن السيِّد البَطَلْيَوْسِيّ: سألتني- قرَّرَ الله لديك الحق ومكَّنَهُ، وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه -عن هذا الصنيع، وذكرت أن قومًا من نَحْوِيِّي زماننا هذا ينكرون عطف الصلاة على البسملة، وقد كنت أُخْبِرْتُ بذلك قديمًا، فحسبت أنهم إنما يتعلقون في إنكاره بأنه أمر لم ترد به سُنَّةٌ مأثورة[1]، وأنه شيء أحدثه الكُتَّاب، حتى أخبرني مَنْ أَجِلُّ أنه شيء مُحْدَثٌ عند الكتاب، وأخبرني أن الصواب عندهم إسقاط الواو، ورأيت ذلك في رسائل بعضهم، ورأيت بعضهم يكتب في صدر كتبه: «بسم الله الرحمن الرحيم، والصلوات على رسوله الكريم». وقد تأملت الأمر الذي حملهم على إنكاره، فلم أجد شيئًا يمكن أن يتعلقوا به إلا أمرين:

---

(1) لأن الوارد في في مثل هذا التصدير وغيره من كل عمل، هو البسملة فقط، دون ضم الصلاة على النبي ﷺ إليها، لا بالواو ولا دون الواو، جاء ذلك في الحديث: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» فهو أجذم»، وفي رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ«الحمد لله» فهو أجذم»، وفي رواية: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بـ«الحمد لله» فهو أجذم، أو «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد أجذم». وهو حديث ضعيف جدًا [انظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦/١] و[إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل- للألباني ٢٩/١].

وجاء في بعض طرق الحديث مجيء السنة بالبسملة والصلاة على النبي ﷺ معًا؛ فقد جاء: «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله والصلاة عليَّ فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة»، [انظر: الرسالة الكبرى على البسملة -للإمام محمد بن علي الصبان ٣، ٩].

ولعل مراد البطليوسي بأن هذا «لم ترد به سنة مأثورة» ينصرف إلى ذكر الصلاة على النبي ﷺ بصيغة الماضي مقرونًا بالواو، وليس مقصودًا منه إنكار الأثر الوارد بالصلاة على النبي على غير هذه الصيغة.

أحدهما: أن المعطوف حكمه أن يكون موافقًا للمعطوف عليه[1] وهاتان جملتان قد اختلفتا، فَتَوَهَّمُوا -من أجل اختلافهما- أنه لا يصح عطف إحداهما على الأخرى.

والثاني: أن قولنا: «بسم الله الرحمن الرحيم» جملة خبرية، وقولنا: «صلى الله على محمد» جملة معناها الدعاء، فلما اختلفتا -وكانت الأولى إخبارًا، وكانت الثانية دعاء، وكان من شأن واو العطف أن تُشْرِكَ الثاني مع الأول لفظًا ومعنى- لم يَصِحَّ عندهم عطف هاتين الجملتين، بعضهما على بعض؛ لاختلافهما لفظًا ومعنًى.

فإن كانت العِلَّةُ التى حملتهم على إنكار ذلك اختلافَ إعراب الجملتين، فإن ذلك غير صحيح، بل هو دليل على قِلَّة نظر قائله؛ لأن تشاكل الإعراب فى العطف إنما يُراعَى فى الأشياء المفردة المُعربة خاصة، وأما عطف الجمل على الجمل فإنه نوعان:

أحدهما: أن تكون الجملتان متشاكلتين[2] فى الإعراب؛ كقولنا: «إن زيدًا

---

(١) لعله يقصد الموافقة فى نوع الجمل: اسمية أو فعلية؛ إذ الجملة الثانية فى هذا التصدير فعلية اتفاقًا: لظهور الفعل فى صدرها، وأما الجملة الأولى: فيصح أن يقدر متعلق الجار والمجرور (بسم الله) فعلاً، فتكون الجملة فعلية، ويصح أن يقدر المتعلق اسمًا، فتكون الجملة اسمية، وحينئذ تختلف الجملتان لفظًا.

(٢) دعوى أن المثالين المذكورين يُعَدُّ من عطف الجمل. إنما هو مراعاةٌ لأصل كل منهما، أو مراعاة لمعناه؛ إذ المشهور عند النحاة أن ذلك من عطف المفردات؛ لاتحاد العامل وعمله، فقولنا: (إن زيدًا قائم وعمرًا خارج) جملتان فى الأصل؛ لأن ما بعد الواو هنا كان أصله: (وإن عمرًا خارج)، وجملتان فى المعنى؛ لاشتماله على حكمين - هما: قيام زيد، وخروج عمرو - فى الإعراب، فالأمر على ما قال هو بعد ذلك: (يعطف الاسم على الاسم والخبر على الخبر)، ولا يقال: إن ما بعد الواو جملة محذوفة العامل وهو (إن)؛ لأن العامل فى مثله لا يحذف مع بقاء عمله، فإذا حذف بطل العمل وعادت الجملة مؤلفة من مبتدأ وخبر، وحينئذ يكون ذلك من عطف الجمل لفظًا ومعنى، وقد نص النحاة على أنه يجوز أن يعطف بالحرف على معمولين -كما هنا- وعلى معمولات لعامل واحد، كما فى قولنا: (ظن زيد عمرًا منطلقًا، وبكر جعفرًا مقيمًا) و(أعلم زيد عمرًا بكرًا مقيمًا، وعبد الله جعفرًا عاصمًا راحلاً). [انظر: همع الهوامع للسيوطى ٥/٢٦٩]

قائم وعمرًا خارج، وكان زيد قائمًا وعمرو خارجًا»، فيعطف الاسم على الاسم، والخبر على الخبر.

والنوع الثاني: لا يراعى فيه التشاكل في الإعراب؛ كقولنا: «قام زيد ومحمدًا أكرمته[1]، ومررت بعبد الله وأما خالد فلم أَلْقَهُ»[2]، وفي هذا أبواب قد نص عليها سيبويه وجميع البصريين والكوفيين[3]، لا أعلم بينهم خلافًا في ذلك[4]، وذلك كثير في القرآن والكلام المنثور والمنظوم؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢][5]، وقول خرنق:

---

(١) هاتان جملتان حقا؛ لاختلاف العامل في كل منهما، واختلاف الإعراب: أما العامل فهو في الأولى (قام)، وفي الثانية (أكرم) المحذوف بدلالة الفعل في آخر الجملة عليه، وأما العمل فـ(زيد) مرفوع لأنه فاعل، و(عمرًا) منصوب لأنه مفعول (أكرمت) المحذوف، وهذا سر امتناع أن يكون ذلك من عطف المفردات.

(٢) وهاتان جملتان حقا؛ لاختلاف العامل في كل منهما، واختلاف الإعراب: أما العامل فهو في الأولى (مر)، وفي الثانية الابتداء، وأما الإعراب فـ (عبد الله) في الجملة الأولى مجرور بالحرف، و(خالد) في الجملة الثانية مبتدأ مرفوع، فيمتنع أن يكون ذلك من عطف المفردات.

(٣) انظر: كتاب سيبويه (١/ ٦٠ وما بعدها) تحقيق هارون، ومغني اللبيب ٦٣٢ وما بعدها، وهمع الهوامع ٥/ ٢٦٩ وما بعدها.

(٤) بل فيه خلاف نقله ابن هشام في مغني اللبيب (٦٣٠ وما بعدها)، وملخصه أن في عطف الجملة الاسمية على الفعلية والعكس ثلاثة أقوال:

أحدها: الجواز مطلقًا -وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال، في مثل: قام زيد وعمرًا أكرمته: إن نصب (عمرًا) أرجح: لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما.

والثاني: المنع مطلقًا، وهو من رأي ابن جني.

والثالث: لأبي علي الفارسي، وهو أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه ابن جني في (سر صناعة الإعراب). وبنى عليه منع كون الفاء في قولنا: (خرجت فإذا الأسد حاضر) عاطفة.

(٥) القراءة بنصب (المقيمين) هي المثبتة في المصاحف، وهي قراءة غير الحسن ومالك بن دينار وجماعة، أما هؤلاء فيقرءون (المقيمون) بالرفع بالواو، وكذا هو في حرف عبد الله (انظر: تفسير القرطبي في موطن هذه الآية).

وظاهر نقل البطليوسي هذا الجزء من الآية هنا أنه عطف (المؤتون) على (المقيمين) مع المخالفة الإعرابية رفعًا ونصبًا، والأولى أن يكون موطن الاستشهاد ما قبل ذلك من قوله تعالى: ﴿لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة﴾؛ لما في ظاهره من عطف المنصوب (المقيمين) على المرفوع قبله (الراسخون- والمؤمنون). وهذا =

النـازلين بكل مُـعـتـرَكٍ   والطيـبـون مـعـاقـد الأزُرِ[1]

وقد ذُكِرَ ذلك فى المختصرات الموضوعات فى النحـو، كالجمل، والكافى -لابن النحاس[2]- وغيرهما.

وإن كانوا أنكروا ذلك من أجل أن قولنا: «بسم الله الرحمن الرحيم» جملة خبرية، وقولنا: «صلى الله على محمد» جملة معناها الدعاء، فاستحال عندهم عطف الدعاء على الخبر[3]، لا سيَّماً ومن خاصة الواو أن تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظًا ومعنى، وهاتان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما، فما اعترضوا به غير صحيح أيضًا، وهذا الذى قالوه يَفْسُدُ عليهم من وجوه كثيرة، لا من وجه واحد:

فأولها: أنا وجدنا كُلَّ من صنَّفَ من الكُتَّاب كتابًا - مُذْ بدأ الناس

- هو المعروف من كلام النحاة عند ذكرهم هـذه الآية، وأما (المؤتون) فجار على الأصل الإعرابى، عطفًا للمرفوع على المرفوع قبله.
وللعلماء فى نصب «المقيمين» فى هذه الآية تخريجات مختلفة، انظرها فى (تفسير القرطبى) و(البحر المحيط) لأبى حيان -فى موطن هذه الآية.

(1) قبله قولها:
لا يبعدن قومى الذين هم   سُمُّ العداة وآفة الجزر
وهما لـ (خرنق بنت هفان) من بنى قيس، وصفت قومها بالظهور على العدو، والكرم، والشجاعة عند منازلة الأعداء، والعفة عن الفواحش، والبيتان من الكامل.
ويقال فى هذا الشاهد ما قيل فى الآية قبله، فظاهر كلامه أنه عطف (الطيبون) المرفوع على (النازلين) المنصوب، وكلام النحاة على أنه عطف المنصوب (النازلين) على المرفوع قبله (سم العداة وآفة الجزر)، والبيت يروى بالرفع والنصب فى كل من (النازلين والطيبون).
انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧، ٦٤، والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٢، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠٦٣، والكامل للمبرد ٢/ ٤٠، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٠٥، ٢٠٦، وخزانة الأدب ٢/ ٣٠١.

(2) ظاهر كلامه يوهم أن الكتابين كليهما للنحاس، وليس كذلك؛ فإن كتاب (الجمل) لأبى القاسم الزجاجى -وهو مشهور وعليه شروح مختلفة- أما النحاس فله كتاب (الكافى)، وله كتاب آخر فى النحو اسمه (التفاحة).

(3) الدعاء من الجمل الإنشائية، وعطف الخبر على الإنشاء وعكسه، منعه البيانيون، وابن مالك فى شرح باب المفعول معه من كتاب (التسهيل)، وابن عصفور فى (شرح الإيضاح)، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفار -تلميذ ابن عصفور- وجماعة، واستدلوا بآيات قرآنية وأشعار، تأولها المانعون، انظر ذلك كله فى (مغنى اللبيب ٦٢٧ وما بعدها).

بالتصنيفات إلى زماننا هذا -يُصَدِّرُون كتبهم بأن يقولوا: «الحمد لله الذى فعل كذا وكذا»، ثم يقولون بإثر ذلك: «وصلى الله على محمد»، فيعطفون الصلاة على التحميد، ولا فرق بين عطفها على التحميد وعطفها على البسملة؛ لأن كلتا الجملتين خبر، وهذا ليس مختصًا بكتب الضعفاء فى العربية دون الأقوياء، ولا بكتب الجهال دون العلماء، بل ذلك موجود فى كتب المتقدمين والعلماء المُبَرِّزين: كالفارسى، وأبى العباس المبرد، والمازنى، وغيرهم[1]. فلو لم يكن بأيدينا دليل يُدْفَعُ به مذهب هؤلاء إلا هذا لكفى عن غيره، فتأمل خُطْبَتَى كتاب الإيضاح للفارسى، وصدر الكامل لأبى العباس المبرد، وصدر كتاب سيبويه، وغير ذلك من الكتب، وتأمل خطب الخطباء، وكلام الفصحاء والبلغاء، فإنك تجدهم مُطْبِقِينَ على ما وصفته لك، فهذا وجه صحيح يدل على فساد ما قالوه.

ومنها أن قولنا: «وصلى الله على محمد» بإثر البسملة منصرف إلى معنى الخبر، ولذلك تأويلات مختلفة:

أحدها: أن يكون تقديره: «أبدأ بسم الله الرحمن الرحيم، وأقول: صلى الله على محمد» فتضمر القول وتعطفه على (أبدأ)، وذلك مما يصرف الكلام إلى الإخبار، والعرب تحذف القول حذفًا مُطَّرِدًا، شهرته تغنى عن إيراد أمثلة منه، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ (٢٣) سَلامٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] أى: يقولون: سلام عليكم. وكذلك قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣] أى: يقولون: ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله.

أو[2]هو على معنى: «أبدأ بسم الله، والصلاة على محمد» فيكون من

---

(١) من هؤلاء: أبو عبد الله محمد بن يحيى، والمعروف بالرباحى الأندلسى، (ت ٣٥٣هـ) فيما رواه هو ومن سمع منه فى تصدير كتاب سيبويه، ومنهم الأخفش (ت ٢١٥ هـ) فى تصدير كتابه (العروض)، وابن السكيت (٢٤٤ هـ) فى تصدير كتابه (إصلاح المنطق)، والفراء (ت ٢٠٧ هـ) فى تصدير كتابه (المذكر والمؤنث)..

(٢) فى الأصل (وهو). وإنما أثبتنا (أو) هنا؛ لأن هذا هو التأويل الثانى من التأويلات المختلفة. التى ذكر واحدًا منها فيما سبق.

الكلام المحمول على التأويل، كما أجاز سيبويه: «قَلَّ رَجُلٌ يقول ذلك إلا زيد[1]»؛ لأنه في معنى «ما أحد يقول ذلك إلا زيد»، وهذا كثير، لا يستطيع أحد من أهل هذه الصناعة على دفعه[2]. وإن شئت كان التقدير: «أبدأ بسم الله وأصلى على رسوله محمد». فيكون محمولاً أيضًا على المعنى.

وهذه التأويلات الثلاثة تُصَيِّرُهُ- وإن كان دعاء -إلى معنى الإخبار، فهذا وجه آخر صحيح.

ومنها: أنه لا يستحيل عطف قولنا: «وصلى الله على محمد» على قولنا: «بسم الله» -وإن كان دعاء محضا -من غير أن يُتَأَوَّلَ فيه تأويلُ إخبار؛ لأنا وجدنا العرب يُوقِعُونَ الجمل المركبة تركيب الدعاء والأمر والنهى والاستفهام -التى لا يصلح فيها: «صَدَقَ ولا كَذَبَ» -مواقع الجمل الخبرية التى يجوز فيها الصدق والكذب، وهذا أشد من عطف بعضها على بعض، كنحو ما أنشدوا من قول الجُمَيْحِ بن مُنْقِذ:

ولو أصابت لقالت وهى صادقة إن الرياضة لا تُنْصِبْكَ للشِّيبِ[3]

---

(1) انظر كتاب سيبويه ٢/ ٣١٤ (تحقيق هارون)، ولسيبويه هناك عبارتان -كلتاهما على التأويل-: العبارة الأولى هى: «وتقول: أَقَلُّ رجل يقول ذاك إلا زيد؛ لأنه صار فى معنى: ما أحد فيها إلا زيد. والعبارة الثانية هى: «وتقول: قَلَّ رجل يقول ذاك إلا زيد؛ فليس (زيد) بدلاً من الرجل فى (قَلَّ)، ولكن (قَلَّ رجل) فى موضع (أقل رجل) ومعناه كمعناه» ا.هـ.

ويوضح السيرافى عبارة سيبويه الأولى، فيقول: «لا يصح البدل من لفظه؛ لأنا إن أبدلنا (زيدًا) من (أقل رجل) اطرحناه فى التقدير، فبقى: يقول ذاك إلا زيد، وهذا لا يصح، ولكنا نرده إلى معناه، بما يصح معه البدل، و(أقل) ينصرف على معنيين: أحدهما: النفى العام، والآخر: ضد الكثرة، فإذا أريد النفى العام جعل تقديره: ما من يقول ذاك إلا زيد، كما تقول: ما أحد يقول ذاك إلا زيد، وإن أريد به ضد الكثرة، فتقديره: ما يقول ذاك كثير إلا زيد، ومعناهما يؤول إلى شىء واحد» اهـ.

(2) ضمن فى استعماله الفعل «يستطيع» معنى الفعل «يقدر»، فعداه بالحرف «على».

(3) البيت من البسيط، وهو للجميح الأسدى (منقذ بن الطماح) من قصيدة مفضلية، يذكر فيها نشوز امرأته؛ لقلة ماله، والرياضة: تهذيب الخلق، والشيب: جمع أشيب. [انظر: المفضليات ٣٢، وشرح المفضليات ٢٦، والأمالى لابن الشجرى ١/ ٣٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٨، وارتشاف الضرب ٢/ ١٥٢].

فأوقعَ النهْىَ موقع خبر «إنّ».

وقال آخر:

ألا يا أم فـــــارع لا تـلومـى | على شىء رفـعـتُ به سمـاعى
وكُـــونِى بـالمكارم ذَكِّـــرِينى | ودَلِّى دَلَّ مـــاجـدةٍ صَنَاعِ[1]

فأوقع الأمر موقع خبر كان.

وقال الراجز:

فـــإنما أنت أخ لا نَعْــدَمُــهْ[2]

فأوقع الجملة التى هى (لا نعدمه) -ومعناها الدعاء- موقع الصفة لـ(أخ)؛ حملاً على المعنى، كأنه قال: فإنما أنت أخ ندعو له بألا يُعْدَمَ.

ليس يسوغ لمعترض علينا أن يزعم أن هذا شىء خُصَّ به الشعر؛ فإن ذلك قد جاء فى القرآن والكلام الفصيح، فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾ [مريم:٧٥]، وأجاز النحويون -بلا خلاف بينهم-؛ زيد اضْرِبْهُ، وعمرو لا تشتمه، وزيد كَمْ مَرَّةً رأيته، وعبد الله هل أكرمته، وزيد جزاه الله فِىَّ خيراً[3].

---

(١) البيتان من الوافر، رواهما أبو زيد لرجل من بنى نهشل (جاهلى) يخاطب زوجته، و(فارع): مرخم فارعة شذوذًا؛ لأن المنادى هنا هو (أم)، و(الصناع): الحاذقة بعمل اليدين، و(الدل): أن ترى المرأة زوجها جراءة عليه فى تغنج وتشكل، كأنها تخالفه وليس بها خلاف. [انظر: النوادر لأبى زيد ٣٠، ٥٨، ومغنى اللبيب ٧٦٢، وخزانة الأدب ٥٧/٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٨٠/١، ٦٠١/٢، وهمع الهوامع ٧٢/٢].

(٢) الرجز لأبى محمد الحذلمى، وبعده قوله: (فأبلنا منك بلاء نعلمه) [انظر: مغنى اللبيب ٧٦٢].

(٣) هذه الجمل المذكورة، مما ظاهره وقوع خبر المبتدأ جملاً إنشائية: طلبًا أو نهيًا أو استفهامًا أو دعاء، وقد منع ذلك ابن الأنبارى وبعض الكوفيين بتأويل أو بغير تأويل، وأجازه بعض النحاة بلا تأويل، وأجازه آخرون على تأويل أن يكون الخبر قولاً محذوفًا، وتكون هذه الجمل الإنشائية مقولاً لهذا القول المحذوف، وحذف القول كثيرفصيح، ذكر له البطليوسى أمثلة فيما تقدم. [انظر تفصيلاً وتوضيحًا فى: شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ٣٤٦/١، وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل للسلسيلى ٢٨٨/١].

وقد جاء عن العرب عطف الفعل الماضي على المستقبل[1]، والمستقبل على الماضي[2]، واسم الفاعل على الفعل المضارع[3]، والفعل المضارع على اسم الفاعل[4]، وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل[5]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [الحديد:١٨]، وقال امرؤ القيس:

ألا انْعَمْ صباحًا أيها الربْعُ وانْطِقِ[6]

فعطف الأمر على الدعاء، وهذا كثير.

وقد قال سيبويه في باب (بابٌ ينتصب فيه الاسم؛ لأنه لا سبيل إلى أن يكون صفة): «واعلم أنه لا يجوز: «مَنْ عبد الله؟»، وهذا زيد الرجلين

(١) الشرط في عطف الفعل على الفعل هو اتحاد زمانيهما، سواء اتحد نوعاهما أم اختلفا. [انظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٩٤]، ومما جاء على قياس عطف الماضي على المستقبل قوله تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، وهو على تأويل الماضي بمعنى المستقبل؛ ليتحد المتعاطفان في الزمن.

(٢) ومما جاء على قياسه قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِن شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا﴾ [الفرقان: ١٠]، وهو على التأويل السابق.

(٣) الشرط في عطف الاسم على الفعل أو العكس، هو أن يكون الاسم مشبهًا للفعل في المعنى، وذلك في اسم الفاعل غالبًا. [انظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٩٤]، ومما جاء على قياس عطف اسم الفاعل على الفعل المضارع قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥].

(٤) ومما جاء على قياسه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾، وقد نازع السهيلي في ذلك، فقال: يحسن عطف الاسم على الفعل، ويقبح عكسه؛ لأنه في الصورة الأولى عامل؛ لاعتماده على ما قبله، فأشبه الفعل، وفي الصورة الثانية لا يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم، ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه. [انظر: همع الهوامع ٥/ ٢٧٢].

(٥) ومما جاء على قياسه قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا ۝ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤].

(٦) البيت من الطويل، مطلع قصيدة لامرئ القيس، وهو بتمامه:

ألا انعم صباحًا أيها الربع وانطق ... وحدث حديث الركب إن شئت واصدق

[انظر: ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر - الطبعة الثالثة ١٩٦٤م].

الصالحين» -رفعت أو نصبت-؛ لأنك لا تَبْنِى إلا على ما عُلِمَ»[1]، فأبطل جواز هذه المسألة من جهة جمع الصفتين، ولم يبطلها من جهة عطف الخبر على الاستفهام، ووافقه جميع النحويين على هذه المسألة، وإنما كان كذلك؛ لأن الجمل لا يراعَى فيها التشاكل فى المعانى، ولا فى الإعراب.

وقد استعمل «بديع الزمان» عطف الدعاء على الخبر فى بعض مقاماته، وهو قوله: «فَفُزْنا بصيد، وحَيَّاك الله أبا زيد»، وما نعلم أحدًا أنكر ذلك عليه.

وإذا كان التشاكل لا يُرَاعَى فى أكثر المفردات، كان أجدر ألاَّ يُرَاعَى فى الجمل؛ ألا ترى أن المعرب يعطف على المبنى. والمبنى على المعرب، وما يظهر فيه الإعراب على ما لا يظهر؟.

وفى هذا الموضع شىء يجب أن يوقف عليه، وذلك أن قول النحويين: «إن الواو يعْطفُ ما بعدها على ما قبلها لفظًا ومعنى» كلام أُخْرِجَ مُخْرَجَ العموم، وهو فى الحقيقة خصوص. وإنما يَعْطِفُ الواوُ الاسْمَ على الاسم فى نوع الفعل أو فى جنسه، لا فى كَمِّيَّته ولا كيفيته؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيدًا وعمرًا، فقد يجوز أن تضرب زيدًا ضربة واحدة، وعمرًا ضربتين وثلاثًا -فتختلف الكَمِّيَّتان -وكذلك يجوز أن تضرب زيدًا جالسًا، وعمرًا قائمًا[2] فتختلف الكيفيتان-.

ويُبَيِّنُ ذلك قول العرب: «إياك والأسَدَ»، فيعطفون الأسد على ضمير المخاطب[3]. والفعل الناصب لهما مختلف المعنى؛ لأن المخاطب مَخُوفٌ،

---

(١) نَصُّ العبارة فى كتاب سيبويه (٢/ ٦٠): «واعلم أنه لا يجوز: مَنْ عَبْدُ الله وهذا زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحَيْنْ - رَفَعْتَ أَوْ نَصَبْتَ -؛ لأنك لا تثنى إلا على من أثْبَتَّهُ وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم، فتجعلهما بمنزلة واحدة، وإنما الصفة عَلَمٌ فيمن قد علمته».

(٢) فى الأصل: جالسًا، وهو سهو؛ بدليل ما بعده.

(٣) هو عطف مفردات فى الظاهر فقط، وإلا فالمشهور عند النحاة أنه من عطف الجمل فى الحقيقة؛ فكلٌّ من المنصوبين مفعولٌ به لفعل محذوف، والتقدير: باعِدْ نفسك واحذر الأسد، وهذا هو المفهوم من قول البطليوسى عقب ذلك: (والفعل الناصب لهما مختلف المعنى).

والأسد مَخُوفٌ منه. فجاز العطف -وإن اختلف نَوْعا التخويف-؛ لأن جنس التخويف قد انتظمهما.

ونَحْوٌ منه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1] [يونس: ٧١]؛ لأن الإجماع على الأمر (وهو العزم عليه) والجَمْعَ الذى يراد به ضم الأشياء المتفرقة - وإن اختلف نوعاهما- فإن لهما جنسًا يجتمعان فيه؛ ألا ترى أنهما جميعًا يرجعان إلى معنى الصيرورة والانجذاب؛ ألا ترى أن من عزم على الشىء فقد انجذب إليه وصار، كما أن الأشياء المتفرقة إذا جمعت انجذب بعضها إلى بعض، وصار كل واحد منها إلى الآخر.

وكذلك قول الشاعر:

يا ليت زوجك قد غدا ... مُتَقَلِّدًا سيفًا ورُمْحا[2]

ومعناه: وحاملاً رمحًا؛ لأن التقلد نوع من الحمل.

ولأجل هذا الذى ذكرناه -من حكم العطف بالواو- قلنا فى قوله تعالى: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[3] [المائدة: ٦] - فى قراءة من خفض

---

(١) القراءة هنا بقطع الهمزة من (فأجمعوا) وهى قراءة العامة، قال النحاس: وفى نصب (الشركاء) على هذه القراءة ثلاثة أوجه: قال الكسائى والفراء: هو بمعنى: وادعوا شركاءكم لنصرتكم، وهو منصوب عندهم على إضمار هذا الفعل، وقال محمد بن يزيد: هو معطوف على المعنى، وقال الزجاج: المعنى: مع شركائكم على تناصركم، كما يقال: التقى الماء والخشبة. [انظر: تفسير القرطبى فى موطن هذه الآية]. وما ذكره البطليوسى هنا هو رأى المبرد السابق.

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وقد نسب فى (الكامل) للمبرد إلى عبد الله بن الزبعرى، وهو عند الفراء برواية: (ورأيت زوجك) ولا شاهد فيها. [انظر: كتاب سيبويه ١/ ٣٠٧، ومعانى القرآن للفراء ١/ ١٢١، ٤٧٣، ومجاز القرآن ٢/ ٦٨، والمقتضب ٢/ ٥١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٤، ٢/ ٤٠٩، والبسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٢/ ١٠٣٣، والمقتصد فى شرح الإيضاح ١/ ٦٦٢، وارتشاف الضرب ٢/ ٢٩٠].

(٣) القراءة بجر (أرجلكم) هى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وحمزة، وتوجيهها على ما ذكر فى النص. ويعض أهل اللغة يرى أنها مجرورة على الجوار؛ كقول بعض العرب: «هذا جحر ضب خرب» أى إن أصلها النصب، ولكنها جُرَّت لفظًا؛ لمجاورتها المجرور (برءوسكم)، وردَّه أبو إسحاق النحوى بأن الجر على الجوار لا يجوز أن يحمل عليه كتاب الله عز وجل، وإنما يجوز فى ضرورة الشعر. [انظر: تفسير القرطبى فى موطن الآية المذكورة، ولسان العرب: مسح].

(الأرجل)-: لأن الأرجل تُغْسَلُ، والرءوس تُمْسَحُ، ولم يوجب عطفها على الرءوس أن تكون ممسوحة كمسح الرءوس[1]؛ لأن العرب تستعمل المسح على معنيين: أحدهما النَّضْحُ. والآخر الغَسْلُ، حكى أبو زيد: تَمَسَّحْتُ للصلاة، أى توضأت[2]، وقال الآخر:

أشْلَيْتُ عَنْزِى ومسحت قَعْبِى[3]

أراد: أنه غسله ليحلب فيه.

فلما كان المسح نوعين، أوجبنا لكل عضو ما يليق به؛ إذ كانت واو العطف -كما قلنا- إنما توجب الاشتراك فى نوع الفعل وجنسه، لا فى كميته ولا فى كيفيته، فالنضح والمسح جمعهما جنس الطهارة، كما جمع تَقَلُّد السيف وحَمْل الرمح جنس التأهب للحرب والتسلح. وهكذا قولنا: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على محمد»- وإن كان الإخبار والدعاء قد

---

(١) ويدل على أنه غسل، أن المسح على الرجل لو كان مسحًا كمسح الرأس، لم يجز تحديده إلى الكعبين، كما جاز التحديد فى اليدين إلى المرافق، قال الله عز وجل: ﴿وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ بغير تحديد فى القرآن، وكذلك فى التيمم: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾ من غير تحديد. فهذا كله يوجب غسل الرجلين. [انظر: لسان العرب: مسح].

(٢) وجاء المسح مرادًا به الغسل أيضًا فى بعض الحديث، ومن ذلك أنه ﷺ تَمَسَّحَ وصلى -أى توضأ-. قال ابن الأثير: يقال للرجل إذا توضأ: قد تمسح. [لسان العرب: مسح].

(٣) البيت من مشطور الرجز، وهو لأبى نخيلة من جملة أبيات هى:

إنى إذا ما جاع جار الجنب

أشليت عنزى ومسحت قعبى

ثم تهيأت لشرب قاب

وأنا فى ماء بدىء عذب

يعنى أنه دعا عنزه ليحتلبها، ومسح قعبه ليحتلب فيها، ثم تهيأ ليشرب شربًا قابًا -وهو الكثير-. [انظر: لسان العرب: شلا، قأب - وأدب الكاتب ٣٥، والاقتضاب فى شرح أدب الكتاب ٣٠٥، وإصلاح المنطق ١٦٠، ٣٨٣، والمشوف المعلم فى ترتيب الإصلاح على حروف المعجم ١/٤٠٥].

اختلفا -فإنهما قد اتفقا في معنى التقدمة والاستفتاح، أو في معنى التبرك والاستنجاح.

فإن قال قائل: قد أنكر النحويون أن يقال: ليت زيدًا قائم وعمرو؛ عطفًا على موضع (ليت) وما عملت فيه[1]، وهل ذلك إلا من أجل اختلاف الجملتين؛ بأن إحداهما تصير خبرًا، والثانية تمنيًا؟

فالجواب: أن هذا الذى تَوَهَّمَهُ لا يصح من وجهين:

أحدهما: أن إنكار النحويين العطف على موضع (ليت) ليس من أجل ما ظننته؛ وإنما منعوه لأن (ليت) قد أبطلت الابتداء، فلم تُبْقِ له لفظًا ولا تقديرًا، ولو كان لـ(ليت) ومعمولها موضع، وعطف عمرو عليه، لم يكن عطف خبر على تَمَنٍّ -كما توهمته- وإنما يكون عطف خبر على خبر؛ لأن التمنى إنما كان لعامل اللفظ دون الموضع -لو كان هناك موضع[2].

والوجه الثانى: أن قولنا: ليت زيدًا قائم وعمرو، لا يُعَدُّ جملتين، وإنما يُعَدُّ جملة واحدة؛ لأن الخبر الذى يُتِمُّ الجملة الثانية سقط؛ استغناءً بخبر الاسم الأول، ولو قلت: ليت زيدًا قائم وليت عمرًا قائم، لكانتا جملتين، وهذا كقوله: قام زيد وقام عمرو، فيكون الكلام جملتين، فإذا قلت: قام زيد وعمرو، صارا جملة واحدة.

---

(١) انظر: كتاب سيبويه (باب ما يكون محمولاً على إن -٢/١٤٦ -تحقيق هارون) وفيه: «واعلم أن لعل وكأن وليت -ثلاثتهم- يجوز فيهن جميع ما جاز في إن، إلا أنه لا يرفع بعدهن شيء على الابتداء. ومن ثم اختار الناس: ليت زيدًا منطلق وعمرًا، وقبح عندهم أن يحملوا (عمرًا) على المضمر، حتى يقولوا: هو، ولم تكن ليت واجبة، ولا لعل، ولا كأن. فقبح عندهم أن يدخلوا الواجب في موضع التمنى، فيصيروا قد ردوا إلى الأول ما ليس على معناه، بمنزلة إن.

(٢) أوضح من هذا في التعليل تعليق السيرافى على كلام سيبويه السابق، الذى منع العطف بالرفع على محل اسم ليت وكأن ولعل، فقد قال: «حمل المعطوف على هذه الحروف على الابتداء يغير المعنى الذى أحدثته هذه الحروف، من التمنى والتشبيه والترجى. فلذلك لم يحملوه على الابتداء؛ ألا ترى أنا لو قلنا: ليت زيدًا منطلق وعمرو مقيم -على أنه عطف جملة على جملة- كان (عمرو مقيم) خارجًا عن التمنى اهـ [كتاب سيبويه ٢/١٤٦ - الهامش].

ويدل على ذلك أن النحويين يجيزون: مررت برجل قائمٌ زيد وأبوه، ولا يجيزون: مررت برجل قائمٌ زيد وقائمٌ أبوه؛ لأن الكلام الأول جملة واحدة، فاكْتُفِيَ فيها بضمير واحد يعود إلى الموصوف، والثانية تجرى مجرى جملتين، فلا بد في كل واحدة منهما من ضمير.

وكذلك يجيزون: زيد قام عمرو وأبوه، ولا يجيزون: زيد قام عمرو وقام أبوه؛ لِتَعَرِّي الجملة الواحدة مِن ضميرٍ يعود إلى المبتدأ.

*****

الثانية

المسألة المسكية

وهي

ليس الطيب إلا المسك

[القبت(*) هذه المسألة بلقب (المسكية) أخذًا من كلمة (المسك) التي وردت في جملتها، والتي هي مناط الخلاف الإعرابي. وهذه هي المسألة الثالثة من «المسائل العشر المتعبات إلى الحشر» وهي من تأليف أبي نزار، الملقب بـ (ملك النحاة).

وانظر جزءًا من هذه المسألة نصًا في كتاب (الأشباه والنظائر في النحو، للإمام السيوطي - الفن السابع، مسائل نحوية) من أول المسألة إلى قوله: «يوجب إبطال هذه الأصول. وانظر الجزء الثاني منها في كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام الأنصاري «مبحث ليس» من أول قوله: «وقال ابن هشام في المغني» إلى آخر المسألة.

ثم انظر حديثًا عن هذه المسألة أيضًا -مختصرًا أو مفصلاً- في كل من: الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي. وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي. والحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، للبطليوسي. وإعراب القرآن، للنحاس. والأمالي النحوية، لابن الحاجب. وتفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي (أواخر سورة الجاثية». والبسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع. والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي. وذيل الأمالي والنوادر، للقالي. ورصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. وشرح جمل الزجاجي، لابن عصفور. وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وشرح الكافية الشافية، لابن مالك. وشرح المفصل، لابن يعيش. وطبقات النحويين واللغويين، للزبيدي. وكتاب سيبويه. ومجالس العلماء للزجاجي. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، والمسائل المشكلة المعروفة بـ «البغداديات»، للفارسي. والنكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري]

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

قال أبو نِزَارٍ: روى سيبويه في كتابه[1] عن العرب أنهم قالوا: ليس المِسْكُ -برفعه- والقياس نصبه؛ لأنه خبر ليس، و«ليس» لا يُبْطِلُ عملها ما ينقض النفي، إلا أنْ سيبويه والسيرافي تخبطا في هذا وما أتيا بطائل، فَأَوَّلُ ذلك أن سيبويه قال: لُغَةٌ في (ليس) أنها لا تعمل، وأنها مثل «ما» في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف، فقد أخطأ سيبويه، ثم قال السيرافي: «والصحيح أن اسمها ضمير الشأن والحديث في موضع رفع، و«الطيب» مبتدأ و«المسك» خبره». وقيل له: هذا باطل؛ فإن (إلا) الناقضةَ ما بعدها خبر؛ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية. واعتذر السيرافيّ بأن قال: إلا أنها -على الجملة - قد تقدمها نفي.

وهذا كُلُّهُ تهافت، والذي صح أن قوله: «ليس الطيب»: ليس واسمها، و«إلا» ناقضة للنفي، و«المسك» مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: ليس الطيب إلا المسك أَفْخَرُهُ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع النصب خبر ليس.

وفيه وجه آخر: وهو أن تكون (إلا) بمعنى (غير)، وذلك وجه في (إلا) معروف، والتقدير: ليس الطيب غَيْرُ المسك مُفَضَّلاً أو مرغوبًا فيه، أو ما أشبه ذلك، فاعرفه.

وَلْنَرُدَّ ذلك، فنقول: أيها المتعالي المتعالم[2]، والمتعاظي المتعاظم[3]؛ قد

---

(١) أورد سيبويه عن العرب عبارتين في كتابه: إحداهما قولهم: ما كان الطيب إلا المسك [١/ ٧١]. والثانية قولهم: ليس الطيب إلا المسك [١/ ١٤٧]، والعبارة الثانية هي المرادة هنا، وسيأتي نصها في المخطوطة بعد قليل.

(٢) المتعالي: المتكبر، والمتعالم: مدَّعي العلم متكلفه وليس بعالم على الحقيقة. وبين الكلمتين جناس ناقص.

(٣) في (لسان العرب: عظى): العظا: أن تأكل الإبل العنظوان -وهو شجر- فلا تستطيع أن تجتره ولا تبعره، فتحبط بطونها، فيقال: عَظِيَ الجملُ يعظى عَظًا شديداً، فهو عَظٍ وعظيان: إذا أكثر من أكل العنظوان، فتولد وجع في بطنه. والمتعاظم: مدَّعي العظمة متكلفها، وليس بعظيم على الحقيقة، وبين المتعاظي والمتعاظم جناس ناقص.

نسبتَ سيبويه والسيرافى إلى أنهما تخبطا فى هذه المسألة ولم يأتيا بطائل، وقلتَ حكاية عنهما:

فَأَوَّلُ ذلك أن سيبويه قال: لُغَةٌ فى ليس أنها لا تعمل، وأنها مثل (ما) فى لغة بنى تميم، وهذا لا يعرف، وكان تخبطك فيما عنه نقلته وإليه نسبته، مما أسقطته من كلامه، وَرِدْتَهُ، وهو عين التخبط الحقيقى. والذى ذكره سيبويه على فَصِّه[1] ومنقولاً من نَصِّه، هو قوله: «وقد زعم بعضهم أن (ليس) تُجْعَلُ كـ«ما»، وذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه[2]، وليس قالها زيد[3]، وقول حُمَيْدُ بن ثور:

وليس كُلُّ النوى يُلْقِى المساكينُ[4]

وقول هشام:

---

(١) فصه: أى من مخرجه الذى قد خرج منه، أو يفصله لك.

(٢) من كلام العرب، انظره فى: كتاب سيبويه ١/ ١٤٧.

(٣) من كلام العرب، انظره فى: شرح الكافية الشافية ١/ ٤٢٥.

(٤) جاء فى النص: (وليس كل النوى يعنى المساكين)، ولا وجه للفعل (يعنى) هنا، والبيت فى الأشباه والنظائر [٣/ ١٩٥] كاملاً بشطريه وهو:

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم
وليس كل النوى تلقى المساكين

وهو كذلك فى كتاب سيبويه [١/ ١٤٧] وإن كان فيه (يلقى) بالياء، بدلاً من (تلقى) بالتاء، والبيت من البسيط، وقبله قوله:

باتوا وجلتنا البرنى بينهم ... كأن أنيابهم فيها سكاكين

يصف أضيافًا نزلوا به، فقراهم تمرًا، يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل كانوا يلقون بعض النوى ويبلعون بعضًا، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوه، ووصفهم بالشره.

وحميد بن ثور شاعر مخضرم. أسلم ومات فى خلافة عثمان بن عفان. [انظر: كتاب سيبويه ١/ ٧٠، ١٤٧- والبسيط لابن أبى الربيع ٢/ ٧٠٧- والمقتضب ٤/ ١٥٠- والأصول لابن السراج ١/ ٩٨- والأمالى لابن الشجرى ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤- والتبصرة والتذكرة ١/ ١٩٣- وشرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٢٨٤].

هى الشفاء لدائى لو ظَفِرْتُ بها

وليس منها شفاءُ الداء مبذول[1]

والوجه[2] والحَدُّ فيه أن تحمله على أن فى (ليس) إضمارًا، وهو مبتدأ، كقوله: إنه أَمَةُ الله ذاهبةٌ، إلا أن بعضهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك[3]، إلى آخره. انتهى كلام سيبويه.

فَأَحَلْتَ[4] عبارته عن الصواب، فقلتَ: «قال سيبويه: لُغَةٌ فى ليس أنها لا تعمل»، فبدأت بنكرة فى اللفظ، لم تأت لها بخبر، وَزِدْتَ فى كلامه: «أنها لا تعمل»، ولم يذكر سيبويه ذلك، ولا يصح أن يذكره؛ لأنه لم يقطع بكونها غير عاملة، ثم قلتَ عنه: «وأنها مثل (ما) فى لغة بنى تميم»، فزدت ما لم يذكره، وكيف يجعلها مثل «ما» التميمية التى قد حصل القطع بإبطال عملها، وهو يقول بعد ذلك: والوجه أن يكون فيها إضمار الشأن؟ ثم قلت عنه أيضًا: «وهذا لا يعرف» فأسقطت (يكاد)، وبإسقاطها يتناقض الكلام؛ لأن سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا، وهو قولهم: ليس الطيب إلا المسك؛ بدليل قوله: «يجوز أن يكون منه قولهم: ليس خَلَقَ اللهُ أَشْعَرَ منه»، وصح ذلك بما حكاه الأصمعى وأبو حاتم عن أبى عمرو بن العلاء. قال: ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب، ولا تميمى إلا وهو يرفع، وساق المجلس[5] المشهورَ بين أبى عمرو وعيسى بن عمر، ثم قال: فقد ثبت من هذه الحكاية

---

(١) البيت من البسيط. قال السيوطى فى شرح شواهد المغنى: «هذا البيت برمَّته من قصيدة كعب بن زهير، التى أولها (بانت سعاد)، أغار هذا الشاعر عليه».

[انظر: كتاب سيبويه ١/٧١، ١٤٧، والمقتضب ٤/١٠١، والجمل فى النحو للزجاجى ٦٤، ومغنى اللبيب ٣٨٩].

(٢) قبله وبعد البيت السابق، فى نص عبارة سيبويه فى الكتاب [١/١٤٧] وردت العبارة: هذا كله سمع من العرب.

(٣) إلى هنا انتهى نص كلام سيبويه، انظر: كتاب سيبويه [١/١٤٧].

(٤) أحال العبارة عن الصواب: أمالها وأزالها عن وجهها الصحيح، يقال: حال عن ظهر دابته يحول: أى زال ومال. [لسان العرب: حول].

(٥) انظر: المجلس تفصيلاً فى: الحلل فى إصلاح الخلل ١٦٣، المزهر ٢/٢٧٨، وذيل الأمالى والنوادر ٤٤.

أن قولهم: ليس الطيب إلا المسك، معروف فى كلام العرب، فلا يصح إذن أن يكون كلام سيبويه إلا بزيادة (يكاد). وقلت منذ فراغك من كلام سيبويه -بزعمك-: «ثم قال السيرافى: والصحيح أن اسمها شأن وحديث. وفى موضع رفع، و(الطيب) مبتدأ، و(المسك) خبره، وقيل له: هذا باطل: فإن إلا الناقضة، ما بعدها خبر؛ إذ قد جاءت بين المبتدأ والخبر فى الجملة. واعتذر السيرافى بأن قال: إلا أنها على الجملة قد تقدمها نفى»، فإذا بك فيما حكيته عن السيرافى أيضًا -قد مسختَ ما نسختَ[1]، وغيَّرْتَ ما عنه عبَّرْتَ!.

وذلك أن نَصَّ كلام السيرافى فى هذه المسألة هو ذا: «وقد احتجوا بشىء آخر، هو أقوى من الأول، وهو قول بعض العرب: ليس الطيب إلا المسك، قالوا: ولو كان فى ليس ضمير الأمر والشأن؛ لكانت الجملة التى فى موضع الخبر قائمةً بنفسها، ونحن لا نقول: الطيب إلا المسك، وليس الأمر كما ظنوا؛ لأن الجملة إذا كانت فى موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفى، فقد لحقها النفى فى المعنى؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما زيد أبوه قائم، فقد نفيتَ قيام أبيه، كما لو قلت: ما زيد قائم، فَعَلَى هذا يجوز أن تقول: ما زيد أبوه إلا قائم، كأنك قلت: ما أبو زيد إلا قائم». هذا كلام السيرافى.

فأما توجيهك[2] المسألة على ما صح فى زعمك، وهو أن تجعل (الطيب) اسم ليس، و(المسك) مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: ليس الطيب إلا المسك أفخره، أو على أن تكون إلا بمعنى (غير)، والتقدير: ليس الطيب غير المسك مُفَضَّلاً أو مرغوبًا فيه، فَشَىْءٌ لم يسبقك إليه أحد، ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر، وهو تقديرك الاسم مبتدأ حُذِفَ خبره -وهو أَفْخَرُهُ- مع كون اللفظ لا يقتضى هذا الخبر، ولا يدل عليه.

---

(١) المسخ: تحويل صورة إلى صورة أقبح منها، والنسخ: الكتابة، وبين الكلمتين جناس ناقص.

(٢) الخطاب هنا إلى أبى نزار ملك النحاة، الوارد اسمه فى صدر هذه المسألة، وهذان رأيان له -على ما سبق.

وتقديرك فى الوجه الآخر (إلا) بمعنى (غير)، يشير إلى أنها وما بعدها صفة لـ«الطيب» على حَدِّ قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ﴾[1] [الأنبياء: ٢٢] أى غير الله، وجعلك الخبر محذوفًا -وهو مفضلاً ومرغوبًا فيه- فيكون المعنى عندك: أن الطيب لا يرغب الناس فيه، وإنما يرغبون فى المسك؛ لأن هذا تقدير قولك: ليس الطيب غير المسك مرغوبًا فيه، وعلى أن سيبويه ذكر فى حكايتهم ما أوجب التوقف عما أجازه، من أن الوجه أن يكون فى (ليس) إضمار، ولا يكون حذفًا، فقال بعد أن قَدَّمَ الوجه فى قوله:

وليس منها شفاءُ الداء مبذولُ

وقولهم: ليس خَلَقَ اللهُ أشعر منه: «إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك»[2]، ووجه توقفه عن أن يحمل (ليس) فى لغتهم على ضمير الشأن والقصة أنه وجدهم يرفعون (المسك) فى

---

(١) ويتعين فى الآية أن تكون (إلا) صفة بمعنى (غير)، ولما كان آخرها لا يقبل الحركة الإعرابية أخذ ما بعدها حكم (غير)، فرفع صفة لـ(آلهة)، والتقدير: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا. ولا يمكن أن يكون (إلا الله) هنا بدلاً من (آلهة): لأن (لو) وجوابها بمنزلة الموجب، والبدل لا يكون فى الموجب، كذلك لو جعلته بدلاً لوجب أن يحل محل الأول؛ لأن البدل على نية حلوله محل المبدل منه، ولو حل محل الأول هنا لفسد المعنى؛ إذ يصير الكلام: لو كان الله فى السموات والأرض لفسدتا -تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وكما امتنع الإعراب بدلاً من (آلهة) لفساد المعنى، يمتنع أيضًا نصب لفظ الجلالة على الاستثناء؛ لفساد المعنى عليه كذلك: فإن المقرر عند العلماء أن الاستثناء من الإثبات نفى، ومن النفى إثبات، فأنت تقول: حضر الناس إلا عليًا، فتستثنى عليًا من موجب له الحكم -وهو الناس- ومعناه ثبوت الحضور للناس ونفيه عن على. وتقول: ما حضر الناس إلا عليا، فمعناه: نفى الحضور عن الناس وإثباته لعلى. ولو طبقت هذا فى الآية لفسد المعنى؛ إذ يصير: لو كان فيهما آلهة ليس الله تعالى منهم ولا موجودًا فيهما لفسدتا، فيقتضى الكلام بطريق اللزوم أن الله تعالى لو كان مع الآلهة لم يحصل الفساد، وهو مقصود المشركين؛ فإنهم لم يقولوا: الله تعالى ليس مع الآلهة. بل: الجميع موجود، فيفسد المعنى فى الاحتجاج على المشركين. [وانظر تفصيلاً وفوائد أخرى فى كتاب الاستغناء فى أحكام الاستثناء -للقرافى ٢٤٨ وما بعدها- تحقيق: محمد عبد القادر عطا].

(٢) انظر: كتاب سيبويه [١/١٤٧].

ليس، وينصبونه فى كـان، فيقولون: ما كـان الطيب إلا المسك، فلو كان فى (ليس) إضماراً لوجب أن يكون فى (كان) إضمار أيضًا؛ فكونهم[1] يختصون الرفع بـ(ليس) دون (كـان)، حتى لا يوجـد منهم[2] من يرفع (المسـك) فى (كـان)، ولا ينصب فى (ليس) دليل على أن (ليس) ها هـنا حرف لا عـمل لها.

وبهذا يبطل قولك: إنه لو كان على إضـمار (أفخره) فى الوجه الأول، أو إضمـار (مرغـوبًا فيـه أو مفـضلاً) فى الوجـه الثانى، لوجب مـثل ذلك فى (كان). فيقال: ما كـان الطيب إلا المسك، على تقدير: إلا المسك أفخره. أو على تقدير: غير المسك مفضلاً أو مرغوبًا فيه.

ولو وُجِّهْتَ -أيهـا المتعسف[3]- هذه المسـألة على ما وَجَّـهَهُ النحـويون، لأرحت واسـترحت، وهو أن تجـعل (الطيب) اسم ليس، و(إلا المسك) بدل منه، والخبـر محذوف، تقديره: ليـس فى الدنيا الطيب إلا المسك[4]، وعلى ذلك حملوا قول الشاعر:

لَهْـــفِى عليك لِلَهْـــفَـةٍ مِن خـــائف

يبـغى جـوارك حين ليس مُـجِيـرُ[5]

(١) فى الأصل: لكونهم، ومـا أثبتـه من الأشبـاه والنظائر [٣/ ١٩٦] وهو الأولى؛ مـراعاةً لسـياق الكلام قبله وبعده.

(٢) جاء فى البسـيط فى شرح جـمل الزجاجى [٢/ ٧٤٨]: أنه سئل أعـرابى: كيف تقول: مـا كان الطيب إلا المسك، أو: مـا كان الطيب إلا المسك؟ فقـال: أقول: ما كـان الطيب إلا المسك. ثم سئل: كيف تقول: ليس الطيب إلا المسك- بالرفع أو بالنصب-؟ فقال بالرفع.

(٣) التعسف: السير على غير هدى، والأخذ على غير الطريق.

(٤) انظر هذا الرأى فى: شرح جمل الزجـاجى لابن عصفور [١/ ٣٩٨] غيـر منسـوب، وفى: مغنى اللبـيب [٣٨٩] منـسوبًا إلـى الفارسى، وفى: الخلل فى إصـلاح الخلل [١٦٣] منسـوبًا إلى ابن جنى.

(٥) البيت من الكامل، وهو من أبيات سبعة منسوبة إلى عبد الله بن أيوب التيمى فى رثاء منصور بن زياد، أحد أعيان الدولة العباسية [انظر: حماسة أبى تمام ٢/ ٩٥]، كما ينسب البيت إلى شمردل بن شريك الليثى، أما عـجزه فيروى: كنت المجير له وليس مـجير. ورواه ابن هشام فى [أوضح المسالك: ١/ ٢٨٧]: يبغى جوارك حين لات مجير -ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

يريد: حين ليس في الدنيا مجير.

وقد أجاز أبو علي أن تكون اللام في (الطيب) زائدة[1]، على حد زيادتها في قولهم: ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ[2]، فيصير التقدير: ليس طِيبٌ إلا المسك -على تأويل: ليس في الوجود طيب إلا المسك، أي أن كل طيب غير المسك فليس بطيب، على طريق المبالغة في وصف المسك.

وبالجملة: فإن هذا القول الذي ذهب إليه النحويون لا يصح، بما حكاه سيبويه من قولهم: وما كان الطيب إلا المسك[3] - على ما قَدَّمْتُ ذكره- وليس ذلك لغتين، فيقال: إن (ليس الطيب إلا المسك) لغة قوم، و(ما كان الطيب إلا المسك) لغةُ قومٍ آخرين، بل القوم الذين يقولون: ليس الطيب إلا المسكُ -فيرفعون- هم القائلون: ما كان الطيب إلا المسكَ- فينصبون- على ما حكاه سيبويه[4]، وبهذا السبب توقف عن حمل (ليس) في لغتهم على أن

(١) يقصد باللام الزائدة هنا: زيادة أداة التعريف في (الطيب)، وادعاء الزيادة هنا ونسبته إلى أبي علي الفارسي، لم أظفر به في غير هذا الموطن، وربما فهم المؤلف كلامًا للفارسي في مغني اللبيب على غير وجهه؛ ذلك أن من بين تخريجات الفارسي لقول العرب: (ليس الطيب إلا المسك) أن يكون (الطيب) اسم ليس، و(إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس فهو نكرة معنًى، أي: ليس طيب غير المسك طيبًا. [انظر: مغني اللبيب ٣٨٩]. وواضح أن الفارسي في عبارة مغني اللبيب لم يحكم بزيادة الألف واللام في (الطيب)، وإنما قال: «إن تعريفه تعريف الجنس» فهو نكرة في المعنى لا في اللفظ.

(٢) مثال مشهور في كتب النحو، يرد في باب الحال غالبًا؛ فإن الأصل في الحال أن تكون نكرة، وقد تأتي معرفة مؤولة بالمشتق في مسائل، من بينها أن تدل على ترتيب -كهذا المثال-.
ويفهم من كلام النحاة أنهم مختلفون فيما أول بنكرة من هذا المثال: أهو مجموع الإسمين، فيكون التقدير: ادخلوا مترتبين؟ أم أن كل واحد من الإسمين يؤول بوصف منكر، فيكون تأويل هذا المثال: ادخلوا واحداً فواحداً؟ ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلكًا؛ للدلالة على المعنى الذي يريده المتكلم من هذا الاستعمال.

(٣) انظر: كتاب سيبويه [١/ ٧١، ١٤٧].

(٤) ليس في كتاب سيبويه ما يفيد أنه حكى النصب في: (ما كان الطيب إلا المسك)، وإنما المفهوم من كلامه في الكتاب [١/ ٧١] أن (المسك) ورد مرفوعًا فقط، فقد قال في باب (الإخبار في ليس وكان كالإضمار في إن): «ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء -العجير -سمعناه ممن يوثق بعربيته:
=

فيها إضمارًا، وهذه اللغة ليست هي المشهورة، وليس الشاذ النادر الخارج عن القياس يوجب إبطال الأصول[1].

= إذا مِتُّ كان الناس صنفان: شامتٌ
وآخـــر مُــثْنٍ بـالذى كنت أصنع

أضمر فيها، ثم قال: ومثله: ﴿كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾، وجاز هذا التفسير لأن معناه: كادت قلوب فريق منهم تزيغ، كما قلت: ما كان الطيب إلا المسك -على إعمال ما كان الأمر الطيب إلا المسك، فجاز هذا؛ إذ كان معناه: ما الطيب إلا المسك اهـ.

وواضح من العبارة وتقديرها أن (المسك) مرفوع، وكأنه يرى أن كان هنا زائدة، بدليل تقديره فى نهاية العبارة.

وجاء فى الكتاب [١٤٧٨] فى باب (حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهى) وقوله: «... والوجه والحد أن تحمله على أن فى ليس إضمارًا، وهذا مبتدأ، كقوله: إنه أمة الله ذاهبة، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك» وضبط (المسك) فى الجملتين بالضمة ضبط قلم، وواضح من التنظير أيضًا، وتقدير الإضمار فى ليس أنه يروى مرفوعًا كذلك.

ويبدو أن المؤلف هنا أدخل العبارتين فى سياق واحد؛ ذلك أن الوارد فى كتب المجالس والمناظرات فى هذه المسألة يتعلق بـ (ليس) فقط، فأشرك المؤلف معها (ما كان). جاء فى الحلل فى إصلاح الخلل [١٦٣] بعد ذكر قول العرب: (ليس الطيب إلا المسك): «وقد أنكر جماعة من النحويين رفع (المسك)، وحكى أبو حاتم عن الأصمعى قال: جاء عيسى بن عمر الثقفى - ونحن عند أبى عمرو بن العلاء- فقال لأبى عمرو: بلغنى عنك شىء، فقال أبو عمرو: وما هو؟ قال عيسى: بلغنى أنك تجيز: ليس الطيب إلا المسك -بالرفع- فقال أبو عمرو: نمت يا عيسى وأدلج الناس!، ليس فى الأرض حجازى إلا وهو ينصب، وليس فى الأرض تميمى إلا وهو يرفع...» وانظر أيضًا [ذيل الأمالى للقالى ٤٤، والمزهر ٢/٢٧٧، ومغنى اللبيب ٢٨٨].

وواضح بعد هذا أن سيبويه لم يحك النصب فى: (ما كان الطيب إلا المسك) وإن كان ذلك جائزًا من غير حكاية؛ لأنه القاعدة المطردة، وأن النصب والرفع واردان فى: (ليس الطيب إلا المسك)، وأنهما والرفع واردان فى: (ليس الطيب إلا المسك)، وأنهما لغتان: النصب لغة الحجازيين، والرفع لغة تميم- وإن أنكر الرفع بعض النحويين، على ما تقدم.

(١) لأن المشهور أن تعمل (ليس) فى اللفظ هنا. فتنصب (المسك)؛ لأن دخول (إلا) فى خبرها لا يؤثر فيما يجب لها من عمل، جاء فى شرح الجمل لابن عصفور [٣٩٦/١]: واعلم أن أفعال هذا الباب (يقصد: باب كان وأخواتها) -ما عدا: ما زال وما انفك وما فتىء وما برح- إذا كان معناها النفى كـ(ليس) أو دخل عليها أداة نفى، نحو: ما كان وما أمسى، وأمثال ذلك، فإنه يجوز دخول (إلا) فى خبرها، إلا أن يكون الخبر لا يجوز استعماله إلا منفيًا؛ فإنه لا يجوز =

وقـال ابن هشـــام فى (المغنى) فى (ليس الـطيب إلا المسك)[1]: بنو تمـيم يرفعونه؛ حمـلاً لها على (ما) فى الإهمال[2] عند انتقاض النفى، كـما حمل أهل الحجـاز (ما) على (ليس) فى الإعمال عند استيفاء شـروطها[3]، حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء، فبلغ ذلك عيسى بن (عمر) الثقفى، فجاءه، فـقال: يا أبا عـمرو؛ مـا شيء بلغنى عنك؟ ثم ذكـر ذلك له، فقـال له أبو عمرو: نِمْتَ وأَدْلَجَ الناسُ[4]؛ ليس فى الأرض تميـــمى إلا وهو يرفع، ولا حجازى إلا وهو ينصب، ثم قال لليزيدى وخلف الأحـمر: اذهبا إلى مَهْدِىٍّ فَلَقِّناه[5] الرفع؛ فإنه لا يرفع، وإلى المنـتجع التميـمى فَلَقِّناهُ النصب؛ فإنه لا ينصب، فأتياهما وَجَهِدَا[6] بكلٍ منهما أن يرجع عن لغته، فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرو- وعنده عيسى- فقال له عيسى: بهذا فُقْتَ[7].

= دخول (إلا) عليه؛ لأن (إلا توجب الخبر، فتكون قد استعملت موجبًا ما لا يستعمل إلا منفيًا «ثم قال: «ويبقى الخبـر بعد دخول (إلا) عليه منصوبًا كما كان قبل ذلك، ولا يجوز رفعه، إلا مع (ليس) فـإنه قد يرتفع؛ إجـراءً لها مجرى (ما)، فكمـا أن (ما) يبطل عـملها فى الخبر إذا أوجبت. فكذلك ليس».

(1) انظر كلام ابن هشام فى: مغنى اللبيب (مبحث ليس) ٣٨٧ وما بعدها- بتحقيق مازن المبارك- الطبعة الخامسة.

(2) فى الأصل: فى الإضمـار -وهو خطأ، وما أثبتـه من مغنى اللبيب [٣٨٧] وهو الصـواب؛ فإن (ما) إنما تعمل عمل (ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر بشروط، منها: ألا ينتقض النفى بـ(إلا)، وهنا منتقض، فلو كانت فى موضع (ليس) هنا ما عملت النصب.

(3) وشروط إعمالها عندهم أربعة: أحدها: ألاّ يقترن اسمها بـ(إن) الزائدة، والثانى: ألا ينتقض نفى خبرها بـ(إلا)، والثالث: ألاّ يتقـدم خبرها على اسمها، والرابع: ألا يتقدم مـعمول خبرها على اسمـها إلا إذا كان شبـه جملـة، وبلغة الحجـازيين جاء القرآن الكريم. [انـظر: أوضح المسالك ١/ ٢٧٤ وما بعدها -تحقيق محيى الدين].

(4) أدلج القوم: سـاروا الليل كله، أو ساروا من أول اللـيل، فهم مدلجـون. وادلج القوم -بتـشديد الدال وهمـزة الوصل-: أى ساروا فى آخر الليل [لسـان العرب: دلج]. وقـوله: «نمتَ وأدلج الناس» تعبير مـقصود منه التهكم والسخرية، يعنى: قلَّ علمك بلغـات العرب؛ لإيثارك الراحة، من حيث تعبَ غيرك وجدّ، فظفر بما لم تظفر به من لغات العرب.

(5) أى: انطقا أمـامه بالرفع وَدَرِّباه على ذلك؛ حتى ينطق مـثلكما، يقال: لقنتـه الشىء فتلقنه: إذا أخذه من فيك مشافهة، وقال الفارابى: تَلَقَّنَ الكلام: أخذه وتمكن منه. [المصباح المنير: لقن].

(6) جهد به أن يفعل كذا: أى حاول معه بكل وسيلة وبمشقة.

(7) أى: صرت فوقهم علمًا ومنزلةً وفضلاً.

وخَرَّجَ الفارسيُّ ذلك على أوجه:

أحدها: أن فى (ليس) ضمير الشأن، ولو كان كما زعم لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرًا، فقيل: ليس إلا الطيب المسك، كما قال:

ألا ليس إلا ما قضى الله كائن

وما يستطيع المرء نفعًا ولا ضرًا[1]

وأجاب: بأن (إلا) قد توضع فى غير موضعها، مثل: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢]، وقوله:

وما اغْتَرَّهُ الشيب إلا اغترارا[2]

أى: إن نحن إلا نظنه ظنًا[3]، وما اغتره اغترارًا إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون فى المفعول المطلق التوكيدى؛ لعدم الفائدة فيه.

وأجيب: بأن المصدر فى الآية والبيت نَوْعِيٌّ -على حذف الصفة- أى: إلا ظنًا ضعيفًا، وإلا اغترارًا عظيمًا[4]، قال فى (المُطَوَّل)[5]: أى ظنًا حقيرًا

(١) البيت من الطويل، ولم أظفر بقائله. [انظر: مغنى اللبيب ٣٨٨، والجنى الدانى ٤٦١، وشرح شواهد المغنى ١/ ٣٢٦].

(٢) شطر بيت من المتقارب، وصدره: (أحل به الشيب أثقاله). وهو للأعشى ميمون بن قيس، ورواية الديوان: (وما اعتره الشيب إلا اعترارًا)، واعتره: بمعنى عرض له. [انظر: ديوان الأعشى ٤٥ -تحقيق محمد حسين، ومغنى اللبيب ٣٨٩].

(٣) أى فلما حذف المبتدأ (نحن) بقى الكلام: إن إلا نظن ظنا، فوليت إلا إن، ولا بد أن يفصل بينهما بفاصل، كقولك: ما فى الدار إلا زيد، فقدم (نظن) وأخرت (إلا) فصار: إن نظن إلا ظنًا.

وفى البسيط لابن أبى الربيع [٢/ ٧٤٩] أن هذا التأويل هو رأى ابن جنى، ويعقب عليه بأنه حسن. وفى تفسير القرطبى [٥٩٩٧] طبعة طبعة دار الشعب. وفى إعراب القرآن للنحاس [٤/ ١٥٥] أن هذا هو رأى المبرد.

(٤) يرجح ابن عصفور هذا التأويل، ويقول: «وهذا أولى؛ لأنه قد ثبت حذف الصفة؛ لفهم المعنى، ولم يثبت وضع (إلا) فى غير موضعها»، وفى إعراب القرآن للنحاس أن المبرد قدره على معنى: إن نظن إلا أنكم تظنون ظنا، وفى الآية تخريجٌ آخر ذكره أبو حيان، وهو: أن يضمن (نظن) معنى (نعتقد)، ويكون (ظنًا) مفعولاً به. [انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٩٧، وإعراب القرآن للنحاس٤/ ١٥٥، والبحر المحيط لأبى حيان ٨/ ٥١].

(٥) ربما كان: «المطول على تلخيص المفتاح فى علوم البلاغة الثلاثة: المعانى والبيان والبديع». وهذا=

ضعيفًا؛ إذ الظن مما يقبل الشك والضعف؛ فالمفعول المطلق ها هنا للنوعية لا للتوكيد، وهذا بحمل التنكير على ما يفيد التنوع؛ كالتعظيم والتحقير والتكثير، ونحو ذلك فى كل ما وقع بعد (إلا) من المفعول المطلق.

وبهذا يَنْحَلُّ الإشكال الذى يُورَدُ على مثل هذا التركيب، وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر (نظن) محتملاً غير الظن مع الظن؛ حتى يخرج (الظن) من بينه، وحينئذ لا حاجة إلى ما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير[1]، أى: إن نحن إلا نظن ظنًا، ولا إلى ما ذكره بعضهم من أن قولك: ضربت زيداً -مثلاً- يحتمل من حيث توهم المخاطب أن تكون قد فعلت غير الضرب، مما يجرى مجراه: كالتهديد، والشروع فى مقدماته، فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم، فكأنك قلت: ما فعلت شيئًا غير الضرب. انتهى[2].

الثانى[3]: أن (الطيب) اسمها، وأن خبرها محذوف، أى فى الوجود، وأن (المسك) بدل من اسمها.

= التلخيص من تأليف محمد بن عبد الرحمن القزوينى، الخطيب بجامع دمشق. أما «المطول» فهو من تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازانى، وقد ذكر فى خاتمته أنه فرغ من تأليفه فى الثانى من شهر رمضان المبارك سنة ٧٤٢ هـ، بجرجانية خوارزم، ثم فرغ من تبييض نسخته سنة ٧٤٨هـ.

هذا، وقد بحثت عن النص الذى نقله المؤلف فى النص، فلم أظفر به فى مظانه من كتاب «المطول» المذكور.

(١) فى البحر المحيط [٨/ ٥١]: أن هذا الرأى محكى عن المبرد، فقد قال فى قولهم: (ليس الطيب إلا المسك): إن التقدير: ليس إلا الطيب المسك.

(٢) إلى هنا آخر المنقول من كتاب (المطول)، وهو غير موجود فى [مغنى اللبيب].

(٣) هذا الرأى الثانى هو من آراء الفارسى الثلاثة، التى نقلها ابن هشام فى [مغنى اللبيب]، وتقدم الرأى الأول منها. والكلام من هنا إلى آخر المسألة منقول من [مغنى اللبيب: ٣٨٩].

وانظر هذا الرأى منسوبًا إلى الفارسى أيضًا فى: [شرح الجمل، لابن عصفور: ١/ ٣٩٨]، وفى [الحلل فى إصلاح الخلل للبطليوسى: ١٦٣] أنه أيضًا من رأى ابن جنى.

الثالث[1]: أنه كذلك، ولكن (إلا المسك) نعت للاسم؛ لأن تعريفه تعريف الجنس، أى: ليس طِيبٌ غير المسك طِيبًا.

ولأبى نزار -الملقب بـ(ملك النحاة)- توجيه آخر، وهو أن (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ، حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفخره.

وما تقدم مِن نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يَرُدُّ هذه التأويلات.

وزعم بعضهم أن قائل ذلك قَدَّرَها حرفًا، وأن من ذلك قولهم: ليس خَلَقَ الله مِثْلَهُ[2]، ولا دليل فيه وفى نحوه[3]؛ لجواز كون (ليس) شأنية[4]. انتهى.

*****

(١) انظر الرأى منسوبًا إلى الفارسى أيضًا فى: [شرح الجمل، لابن عصفور: ١/٣٩٨]، ولكنه قدره فقال: ليس الطيب الذى هو غير المسك طيبًا فى الوجود حقيقة.

(٢) فى [مغنى اللبيب: ٣٨٩] بعد هذا زيادة: وقوله:

هى الشفاء لدائى لو ظفرت بها
وليس منها شفاء الداء مبذول

اهـ. هذا، وقولهم (ليس خلق الله مثله) من كلام العرب، انظره فى: كتاب سيبويه ١/ ٧٠، والبسيط ٧٤٨، ٧٥٩، وهمع الهوامع ٢/ ٨٠، والنكت فى تفسير كتاب سيبويه ١/ ٢٧٠، ورصف المبانى ٣٠٢.

(٣) فى (مغنى اللبيب: ٣٨٩): ولا دليل فيهما.

(٤) فى (مغنى اللبيب: ٣٨٩): زيادة قوله: فيهما. اهـ.

وعلى عد (ليس) شأنية -كما قال- يكون اسمها ضمير الشأن محذوفًا، وتكون الجملة بعده فى محل نصب خبر «ليس».

الثالثة
المسألةُ التَّيْمِيَّةُ

[لقبت(*) هذه المسألة بلقب «التيمية» نسبة إلى من سئل عن تخريجها من الوجهة النحوية، وهو شيخ الإسلام «أحمد بن تيمية الحرانى «ت: ٧٢٨ هـ»، وتجد فى (الأشباه والنظائر للسيوطى) ثناءً عليه وترجمة له، صُدِّرَتْ بهما هذه المسألة، ونقلت من خط الشيخ كمال الدين بن الزملكانى، والشيخ علم الدين الردالى.

ثم انظر كلامًا جرى عن هذه المسألة - أو ما يتعلق بمضمونها مختصراً أو مفصلاً - فى:

الأشباه والنظائر للسيوطى -الفن السابع، مسائل نحوية. والأمالى النحوية، لابن الحاجب. وبدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية. والبرهان فى علوم القرآن، للزركشى. والجنى الدانى فى شرح حروف المعانى، للمرادى. ورصف المبانى فى شرح حروف المعانى، للمالقى. وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى. وشرح الفريد، لعصام الدين الأسفراينى. وطبقات الشافعية الكبرى، للسبكى. والمطول على تلخيص المفتاح، للتفتازانى. ومغنى اللبيب، لابن هشام الأنصارى. وهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى]

نص المسألة التيمية

وهى أنه سأل سائل الشيخَ تَقِيَّ الدين بن تيمية عن حرف (لو)(1) فقال: الحمد لله الذى عَلَّمَ القرآن، خلق الإنسان، عَلَّمَهُ البيان، وأشهد أن لا إله إلا

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(1) انظر تفصيلاً عن الحرف (لو) فى:

* أوضح المسالك، لابن هشام- تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - [٢/ ٢٢١ وما بعدها].
* الجمل للزجاجى -تحقيق: على توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- الطبعة الأولى- سنة ١٤٠٤هـ [٣١١].
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك -تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد -[٢/ ٢٨٥].
* شرح الأشمونى، وحاشية الصبان عليه -مطبعة عيسى البابى الحلبى [٤/ ٣٢ وما بعدها]. =

الله، وحده لا شريك له، الظاهر البرهان، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، المبعوثُ إلى الإنس والجانِّ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا يرضى به الرحمن.

سألْتَ -وَفَّقَكَ الله- عن معنى حرف (لو)، وكيف يتخرج قول عمر -رضى الله عنه-: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ؛ لو لم يَخَفِ اللهَ لم يَعْصِه»[1]، على معناها المعروف، وذكرت أن الناس يضطربون فى ذلك، واقتضَيْتَ الجوابَ اقتضاءً، أوجب أن أكتب فى ذلك ما حضرنى الساعة -مع بعد عهدى بما بلغنى مما قاله الناس[2] فى ذلك، وأنْ لَيْسَ يحضرنى الساعة ما إن راجعتُه[3] فى ذلك. فأقول- والله الهادى النصير-: الجواب مُرَتَّبٌ على مقدمتين:

= شرح الكافية الشافية، لابن مالك- تحقيق: عبد المنعم هريدى- نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة [٤/ ١٦٣٩ وما بعدها].

* شفاء العليل فى إيضاح التسهيل، للسلسيلى- تحقيق: الشريف عبد الله الحسينى البركاتى- نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة. [٣/ ٩٦٨ وما بعدها].

* كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون. [٥/ ٢٥٢-الفهارس].

* المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل- تحقيق: محمد كامل بركات -نشر مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة [٣/ ١٨٨ وما بعدها].

* المقتضب، للمبرد- تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة -نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر. [٤/ ١٣٩ (الفهارس)].

(١) ذكر الإسنوى فى [الكوكب الدرى -٣٤٩] أن هذا من قول النبى ﷺ فى صهيب، وهو سهو منه؛ فإنه مما نُسِبَ إلى عمر بن الخطاب -رضى الله عنه-، ذكر ذلك ابن الأثير فى [النهاية فى غريب الحديث ٢/ ٨٨]، كما ورد فى [طبقات الشافعية الكبرى ٦/ ٢٠٥]، ويقول مازن المبارك فى تعليقه على مغنى اللبيب [٣٣٩]: وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبى ﷺ ولكن روى أبو نعيم فى حلية الأولياء ١/ ١٧٧] أن عمر بن الخطاب- رضى الله عنه- قال: سمعت رسول الله- ﷺ- يقول فى سالم مولى أبى حذيفة: «إن سالما شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله عز وجل ما عصاه».

(٢) فى الأصل: «مع بعد عبدى ما قاله الناس». ولا معنى له، وما أثبتُّه من الأشباه والنظائر [٤/ ٥٣]. ولعله يقصد بـ(الناس) هنا: طائفة علماء النحو؛ فإنهم هم المعنيون بمثل هذه المسائل.

(٣) (إن) فى قوله: «ما إن راجعته» زائدة، و(ما) موصولة؛ أى: الذى راجعته، أو نكرة موصوفة؛ أى: كتابًا راجعته.

إحداهما: أن حرف (لو) المسئول عنها من أدوات الشرط، وأن الشرط يقتضي جملتين: إحداهما شرطًا، والأخرى جزاءً وجوابًا[1] وربما سُمِّيَ المجموع شرطًا، وسُمِّيَ أيضًا جزاء. ويقال لهذه الأدوات: أدوات الشرط، وأدوات الجزاء. والعلم بهذا كُلِّه ضروريٌّ لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب، والاستعمال على ذلك أكثر من أن يُحصر؛ كقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَقْوَمَ﴾ [النساء: ٤٦]، ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤]، ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]، ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ [التوبة: ٤٧]، ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٨١].

الثانية: أن هذا الذي تسميه النحاة شرطًا، هو في المعنى سبب لوجود الجزاء، وهو الذي تسميه الفقهاء علَّةً، ومقتضيًا، وموُجِبًا، ونحو ذلك. فالشرط اللفظي سبب معنوي، فَتَفَطَّنْ لهذا؛ فإنه موضع غَلِطَ فيه كثير ممن يتكلم في الأصول والفقه؛ وذلك أن الشرط في عُرْفِ الفقهاء -ومن يجري مجراهم من أهل الكلام والأصول وغيرهم- هو ما يتوقف تأثير السبب عليه بعد وجود السبب، وعلاقته أنه يلزم مِن عدمه عدمُ المشروط، ولا يلزم من وجوده وجود المشروط.

ثم هو منقسم إلى ما عُرِفَ كونه شرطًا بالشرع؛ كقولهم: الطهارة

---

(١) وسمى الفعل الأول شرطًا؛ لتعليق الحكم عليه؛ ولأنه علامة على وجود الفعل الثاني -والعلامة تسمى شرطًا- وسمى الفعل الثاني جوابًا؛ لترتبه على الأول كما يترتب الجواب على السؤال. وسمى أيضًا جزاء؛ تشبيهًا له بجزاء الأعمال؛ لأنه يقع بعد وقوع الشرط، كما يقع الجزاء بعد الفعل المُجَازَى عليه.

انظر: [الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية للأهدل ٢/ ٧٨ -والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٣/ ١٤٣- وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤/ ٣٢٢].

والاستقبال[1] واللباس[2] شرط لصحة الصلاة، والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة. فإن وجوب الصلاة على العبد يقف على العقل والبلوغ، كما تتوقف صحة الصلاة على الطهارة والستارة[3] واستقبال القبلة -وإن كانت الطهارة والستارة أمورًا خارجة من حقيقة الصلاة -ولهذا يفرقون بين الشرط والركن بأن الركن جزء من حقيقة العبادة أو العقد- كالركوع والسجود[4]، وكالإيجاب والقبول[5]-، وبأن الشرط خارج عنه؛ فإن الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة، ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة. وتختلف الشروط فى الأحكام باختلافها، كما يقولون فى باب الجمعة: منها ما هو شرطٌ للوجوب بنفسه، ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره، ومنها ما هو شرط للصحة[6].

وكلام الفقهاء فى الشروط كثير جدًا، لكن الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع، إنما يتم على قول من يُجَوِّزُ تخصيص العلة منهم، وأما من لا يُسَمِّى عِلَّةً إلا ما استَلْزَمَ من الحكم،ولزمَ مِن وجودها وجوده على كل حال، فهؤلاء يجعلون الشرط وعدم المانع من جملة أجزاء العلة.

وإلى[7] ما يعرف كونه شرطًا بالعقل -وإن دل عليه دلائل أخرى-؛ كقولهم: الحياة شرط فى العلم والإرادة والسمع والبصر والكلام، والعلم شرط فى الإرادة، ونحو ذلك.

وكذلك جميع صفات الأجسام وطباعها لها شروط تُعْرَفُ بالعقل، أو

---

(١) يقصد: استقبال القبلة.

(٢) يقصد: لبس ما يستر العورة.

(٣) الستارة: اسم لما يستر به الشيء، وفى لسان العرب (ستر): امرأة ستيرة: ذات ستارة، والسترة: ما استترت به من شيء كائنًا ما كان، وهو أيضًا الستر، والسترة، والجمع: الستائر.

(٤) أى بالنسبة إلى العبادة [الصلاة].

(٥) أى بالنسبة إلى العقد، كالبيع والشراء والنكاح والطلاق.

(٦) فى الأشباه والنظائر [٤/ ٥٤] زيادة قوله: ومنها ما هو شرط للإجراء دون الصحة، ومنها ما هو شرط للصحة.

(٧) كلامه هذا متصل بقوله قَبْلُ: «ثم هو منقسم إلى ما عُرِفَ كونه شرطًا بالشرع».

بالتجارب، أو بغير ذلك، وقد تسمى هذه شروطًا عقلية، والأولى شروطًا شرعية.

وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعُرْف، ومنه ما يعرف باللغة، كما يُعرف أن شرط المفعول وجود فاعل، وإن لم يَكن شرطُ الفاعل وجود مفعول، فيلزم من وجود المفعول المنصوب وُجُودُ فاعل، ولا ينعكس، بل يلزم من وجود اسم منصوب أو مخفوض وجود مرفوع، ولا يلزم من وجود المرفوع لا منصوبٌ ولا مخفوض؛ إذ الاسم المرفوع -مُظْهَرًا أو مضمرًا- لا بد منه فى كل كلام عربى، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية[1].

فقد تبين أن لفظ الشرط فى هذا الاصطلاح يدل عدمُه على عدم الشرط، ما لم يخلفه شرط آخر، ولا يدل ثبوته -من حيث هو شرط- على ثبوت المشروط.

وأما الشرط فى الاصطلاح الذى يُتَكَلَّمُ به فى باب أدوات الشرط اللفظية -سواء كان المتكلم نحويًا أو فقيهًا، وما يتبعه من متكلم وأصوليٍّ ونحو ذلك -فإن وجود الشرط يقتضى وجود المشروط الذى هو الجزاء والجواب، وعدم الشرط: هل يدل على عدم المشروط؟ مَبْنِيٌّ على أن عدم العلة: هل يقتضى عدم المعلول؟ فيه خلاف وتفصيل، قد أومِىءَ إليه. الخَوْفُ[2] لو فُرِضَ عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصى الله؛ لأن تَرْكَ المعصية له قد يكون لخوف الله وقد يكون لأمر آخر؛ إما لنزاهة الطبع، أو إجلال الله، أو الحياء منه، أو لعدم المقتضى إليها، كما كان يقال عن سليمان التَّيمِيِّ: إنه كان لا يحسن أن يعصى الله، فقد أخبرنا أن عدم خوفه، لو فُرض موجودًا لكان مستلزمًا لعدم معصية الله؛ لأن هذا العدم يضاف إلى أمور أخرى: إما عدم مُقْتَضٍ، أو وجود مانع، مع أن هذا الخوف حاصل.

---

(١) (أم) هنا أفضل من (أو)؛ لأنها هى (أم) المتصلة التى تقع بعد همزة التسوية، مذكورة هذه الهمزة أم محذوفة، وقد جرى كلام الفقهاء على استعمال (أو) عند حذف الهمزة [انظر: مغنى اللبيب ٦٣].

(٢) أى فى قول عمر السابق: «لو لم يخف الله لم يعصه»، وكان الأولى أن يأتى بفاء التعقيب والترتيب، فيقول: فالخوف...

وهذا المعنى يفهمه من الكلام كُلُّ أحد صحيح الفطرة، لكن لما وقع فى بعض القواعد اللفظية والعقلية نَوْعُ تَوَسُّعٍ -إما فى التعبير، وإما فى الفهم- اقتضى ذلك خللاً، إذا بُنِيَ على تلك القواعد المحتاجة إلى تتميم، فإذا كان للإنسان فهم صحيح رَدَّ الأشياء إلى أصولها، وقرر النظر على معقولها، وبَيَّنَ حكم تلك القواعد، وما وقع فيها من تَجَوُّزٍ أو تَوَسُّعٍ؛ فإن الإحاطة فى الحدود والضوابط غير تحرير.

ومنشأ الإشكال أَخْذُ كلام بعض النحاة مُسَلَّمًا: أن المنفى بعد (لو) مُثْبَتٌ، والمثبت بعدها منفى، أو أن جواب (لو) مُنْتَفٍ أبدًا، وجواب (لولا) ثابت أبدًا[1]، أو[2] أن (لو) حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره، و(لولا) حرف يدل على امتناع الشيء لوجود غيره مطلقًا، فإن هذه العبارات إذا قُرِنَ بها (غالبًا)[3] كان الأمر قريبًا، وأما أن يُدَّعَى أن هذا مقتضى الحرف دائمًا فليس كذلك، بل الأمر كما ذكرناه من أن (لو) حرف شرط تدل على انتفاء الشرط؛ فإن كان الشرط ثبوتيًا فهى (لو) محضة، وإن كان الشرط عدميًا مثل (لولا)[4]، و(لو لم)[5]: دَلَّتْ على انتفاء هذا العدم بثبوت نقيضه، فيقتضى

(١) كذا، وهو غير ظاهر؛ فإن جواب (لولا) منتف أبدًا، فأنت حين تقول: لولا الإيمان لهلك الناس، فقد نفيت هلاك الناس؛ لوجود الإيمان فى قلوبهم، فجواب (لولا) كجواب (لو) عند النحاة، كلاهما منفى، وأما الشرط فهو مع (لولا) مثبت باتفاق، ومع (لو) فيه الخلاف الذى سيذكره.

(٢) فى الأصل: «وأن»، وكذلك فى الأشباه والنظائر [٤/ ٥٣]، وما أثبته أفضل؛ فإن المؤلف ينوع فى عبارات النحاة بعد (لو ولولا)، و(أو) هى التى تدل على التنويع.

(٣) يقصد أن يقول النحاة فى مفهوم كل من (لو ولولا): تدل على امتناع لامتناع، أو تدل على امتناع لوجود غالبًا - بذكر كلمة (غالبًا) فى كل مفهوم - لأن من الاستعمال اللغوى ما لا يدل على ذلك، فيكون من غير الغالب، كما فى القول موضوع هذه المسألة.

(٤) ليس المقصود (لولا) الدالة على امتناع لوجود؛ أو الدالة على التحضيض أو التوبيخ؛ وإنما المقصود: (لو) الداخلة على جملة منفية بـ(لا)، نحو ما سبق فى التعليقة [١] ص ٤٤ من قول النبى ﷺ فى سالم مولى أبى حذيفة: «لو كان لا يخاف الله ما عصاه»، ولابد حينئذ من فاصل بين (لو) و(لا) -كما هنا- تفرقة بينه وبين (لولا) التحضيضية أو التوبيخية.

(٥) نحو ما جاء فى الأثر موضوع المسألة: «لو لم يخف الله لم يعصه».

أن هذا الشرط العَدَمِيَّ مستلزم لجزائه -إنْ وجودًا، وإنْ عدمًا- وأن العدم مُنْتَفٍ، وإذا كانَ عدم شيء سببًا في أمر، فقد يكون وجوده سببًا في عدمه، وقد يكون وجوده أيضًا سببًا في وجوده، بأن يكون الشيء لازمًا لوجود الملزوم ولعدمه، والحكم ثابت مع العلة المُعَيَّنَة، ومع انتفائها؛ لوجود علة أخرى.

وإذا عرفت أن مفهومها اللازم لها، إنما هو انتفاء الشرط، وأن فهم نفى الجزاء منها ليس أمرًا لازمًا؛ وإنما يفهم باللزوم العقلى، أو العادة الغالبة، وعطفت[1] على ما ذكرته من المقدمات، زال الإشكال بالكُلِّيَّة. وكان يمكننا أن نقول: إن حرف (لو) دَالَّةٌ على انتفاء الجزاء، وقد تدل أحيانًا على ثبوته: إما بالمجاز المقرون بقرينة، أو بالاشتراك. لكن جعل اللفظ حقيقة فى القدر المشترك أقرب إلى القياس، مع أنْ هذا إن قاله قائل كان سائغًا فى الجملة؛ فإن الناس ما زالوا يختلفون فى كثير من معانى الحروف: هل هى مَقُولَةٌ بالاشتراك، أو بالتواطؤ، أو بالحقيقة والمجاز؛ وإنما الذى يجب أن نعتقد بطلانه ظَنُّ ظانٍّ أن لا معنى لـ(لو) إلا عدم الجزاء والشرط؛ فإن هذا ليس بمستقيم البتة، انتهى.

قلت: (لو) أحد أوجهها -وهو الغالب- أن تكون حرف شرط[2] فى الماضى؛ نحو: لو جاء زيد أكرمته، وإذا دخلت على المضارع صرفته إلى

---

(١) أى: رجعت إلى ما ذكرته سابقًا من المقدمتين.

(٢) دلالة (لو) على الشرطية الماضوية مسألة غالبة عند بعض العلماء، ودائمة عند بعض آخر، أما الذين قالوا بدلالتها على المستقبل أحيانًا، فخرَّجوا عليه قوله تعالى: ﴿وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافًا خافوا عليهم﴾ أى: لو يتركون فى المستقبل، وقول توبة:

ولو أن ليلى الأخيلية سلَّمت
على ودونى جندل وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أو زقا
إليها صدى من داخل القبر صائح

أى: ولو تسلم على -وأمثلة أخرى ذكرها ابن هشام فى مغنى اللبيب، وقال: «وأنكر ابن الحاج فى نقده على (المقرب) مجيء (لو) للتعليق فى المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: لو يقوم زيد فعمرو منطلق، كما تقول ذلك مع (إن). وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك، وزعم أن إنكار ذلك =

الماضي؛ نحو: لو يفي كُفِي(1)، فيقال فيها: حرف يقتضي امتناع ما يليه -وهو فعل الشرط مثبتًا كان أو منفيًا- ويقتضي استلزامه -أي فعل الشرط- لتاليه، وهو جواب الشرط: مثبتًا كان أو منفيًا، فالأقسام أربعة؛ لأنهما مثبتان؛ نحو: لو جاء زيد أكرمته، أو منفيان؛ نحو: لو لم يجيء ما أكرمته، أو الأول مثبت والثاني منفي؛ نحو: لو قصدني ما خيّبته، أو عكسه؛ نحو: لو لم يجيء ما عتبت عليه.

والمنطقيون يسمون الشرط مُقَدَّمًا؛ لتقدمه في الذكر. ويسمون الجواب تاليًا؛ لأنه يتلوه، ثم ينتفي التالي إن لزم المقدم، ولم يخلف المقدم غيره؛ نحو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف: 176]، فـ(لو) هنا دالة على أمرين:

أحدهما: أن مشيئة الله -التي هي المُقَدَّمُ لرفع هذا المنسلخ(2) -الذي هو التالي- منتفية؛ بدخول (لو) عليها، ويلزم من هذا النفي للمقدم- الذي هو مشيئة الله- أن يكون رفع هذا المنسلخ- الذي هو التالي -منفيًا؛ للزومه

= قول أكثر المحققين، قال: وغاية ما في أدلة من أثبت ذلك أن ما جعل شرطًا لـ(لو) مستقبل في نفسه أو مقيد بمستقبل. وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى؛ لامتناع غيره، ولا يحوج إلى إخراج (لو) مما عهد فيها من المضي اهـ. وانظر تعقب ابن هشام له في [مغني اللبيب 344]. وقد أنكر بعض المتأخرين -وهو تاج الدين الكندي- أن تكون (لو) حرف شرط أصلاً، وغلط الزمخشري في عدِّها من أدوات الشرط، قال الأندلسي في شرح المفصل: «فحكيت ذلك لشيخنا أبي البقاء، فقال: غلط تاج الدين في ذلك التخليط؛ فإن (لو) تربط شيئًا بشيء كما تفعل (إن)». ويعلق ابن قيم الجوزية على ذلك بقوله: «ولعل النزاع لفظي، فإن أريد بالشرط الربط المعنوي الحكمي، فالصواب ما قاله أبو البقاء والزمخشري، وإن أريد بالشرط ما يعمل في الجزءين فليست من أدوات الشرط. [انظر: بدائع الفوائد 1/ 52].

(1) أي: لو يفي بوعده وجد من يقوم بأمره، أو وُقِيَ الشر. وكون (لو) هنا صارفةً المضارع إلى الماضي غير ظاهر، والأولى أن يمثل بقوله تعالى: ﴿قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذًا لأمسكتم خشية الإنفاق﴾ [الإسراء: 100] أو قوله تعالى: ﴿لو نشاء جعلناه أجاجا﴾ [الواقعة: 70].

(2) المنسلخ المعبر به هنا مفهوم من قوله تعالى قبل ذلك: ﴿واتل عليهم نبأ الذي ءاتيناه ءاياتنا فانسلخ منها﴾.

متقدم، ولكونه لم يخلف المُقَدَّمَ غَيرُهُ؛ إذ لا سبب للتالى -وهو الرفع- إلا المقدم -وهو المشيئة- وقد انتفت، ولا يخلفها غيرها، فينتفى الرفع.

وهذا الحكم بخلاف ما إذا خلف المقدم غيره. نحو قول عمر -رضى الله عنه- فى صهيب: «لو لم يخف الله لم يعصه»: فإنه لا يلزم من انتفاء المقدم -الذى هو (لم يخف)- انتفاء التالى- الذى هو (لم يعصه) - حتى يكون المعنى: إنه قد خاف وعصى؛ بناء على أن (لو) إذا دخلت على مَنْفِىٍّ أثبتته -مقدمًا كان أو تاليًا- وذلك متخلف هنا؛ لأن انتفاء العصيان -الذى هو التالى- له سببان: أحدهما: الخوف من العقاب- وهى طريقة العَوَامِّ- والثانى: الإجلال لله والتعظيم له- وهى طريقة الخواصِّ العارفين بالله- والمراد أن صهيبًا- رضى الله عنه- من قسم الخواصِّ، وهو أن سبب خوفه من الله تعالى، إجلال الله تعالى وتعظيمه، وأنه لو فُرِض خُلُوُّهُ من الخوف، لم تقع منه معصية، فكيف والخوف مع ذلك حاصل له[1]؟.

وهذه المسألة كالمستثناة من حكم (لو)- وهو أنها إذا دخلت على مثبت صيرته منفيًا، وإذا دخلت على مَنْفِىٍّ صيرته مُثْبَتًا-، وكذا حكم جوابها.

ومن أجل أنه لا يلزم من امتناع المقدم امتناع التالى فى نحو: «لو لم يخف الله لم يعصه» تَبَيَّنَ فساد قول المعربين: إن (لو) حرفُ امتناعٍ للجواب لامتناع الشرط[2]، والصواب أنها لا تَعَرُّضَ لها إلى امتناع الجواب أصلاً، ولا إلى

(١) انظر: البرهان فى علوم القرآن، للزركشى ٤/ ٣٦٤، وهمع الهوامع ٤/ ٣٤٧.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ٣٣٩، وهمع الهوامع ٤/ ٣٤٣- وقول المعربين هو: «(لو) حرف امتناع لامتناع»، وفسر فى (همع الهوامع) بأنه امتناع الجواب لامتناع الشرط، وهو فاسد -كما ذكر فى النص- وقد فسره ابن الحاجب فى (الأمالى) بأنه امتناع الأول -أى الشرط- للثانى- أى امتناع الجواب- ووجّهه بأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء سببه؛ لجواز أن يكون ثَمَّ أسباب أُخر اهـ. وتابع ابن الحاجب فى هذا التفسير ابن جمعة الموصلى، وابن خطيب زملكا -كما فى البرهان للزركشى ٤/ ٣٦٤- وعلى هذا التفسير، فكلام المعربين مستقيم، وهو مفهوم كلام صاحب النص فى المسألة موضوع التحقيق.

ثبوته؛ وإنما لها تَعَرُّضٌ لامتناع الشرط فقط[1]، فإنْ لم يكن للجواب سبب سوى ذلك الشرط - بحيث لا يخلفه غيره - لزمَ من انتفاء الشرط انتفاء الجواب؛ نحو: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودًا. فيلزم من انتفاء الشرط -وهو طلوع الشمس- انتفاء الجواب- وهو وجود النهار-.

وإن خلف الشَّرْطَ غيْرُهُ: فإن كان للجواب سببٌ آخر غير الشرط، لم يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب ولا ثبوته؛ لأنه لا تعرُّض لها إلى امتناع الجواب ولا إلى ثبوته؛ نحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا؛ فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء ولا ثبوته. ومنه قول عمر -رضى الله عنه-: «نعم العبد صهيب؛ لو لم يخف الله لم يعصه -وتقدَّم توجيهه-.

وهذا الأثر اشتهر فى كلام الأصوليين، وأصحاب المعانى، وأهل العربية من حديث عمر. وذكر البهاء السبكى أنه لم يظفر به فى شىء من الكتب، وكذا قال جمعٌ جَمٌّ[2] من أهل اللغة، وقال ابن حجر: إنه ظفر به فى مشكل الحديث لأبى محمد بن قتيبة، لكن لم يذكر له إسنادًا، وقال: أراد أن صهيبًا إنما يطيع الله حبًا، لا لمخافة عقابه. انتهى.

وقد أخرج أبو نعيم فى الحلية[3] من طريق عبد الله بن الأرقم -قال: حضرت عمر -عند وفاته- مع ابن عباس، والمُسَوِّر بن مَخْرَمَةَ، فقال عمر: سمعت رسولَ الله ﷺ يقول: «إن سالمًا شديد الحب لله عز وجل، لو كان لا يخاف الله ما عصاه»- وسنده ضعيف- وعنده من حديث عمر- رضى الله عنه- أيضًا، قال: «لو استخلفت سالمًا -مولى أبى حذيفة- فسألنى زيد: ما حملك على ذلك؟ لقلتُ: رَبِّ سمعتُ نبيَّكَ -ﷺ- يقول: «إنه يحب الله

---

(١) هذا رأى ثان فى دلالة (لو) ذكره ابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٤٠، وقال عنه: إنه قول المحققين.

(٢) أي: كثير.

(٣) الكتاب هو: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء.

حقًّا من قلبه»، وهذا يؤيد ما بِيَدِ ابن قتيبة الماضى، وقد ذكرت ذلك فى تعليقى المسمى بـ(الشذرة فى الأحاديث المشتهرة)[1].

الأمر الثانى: ما دلَّتْ عليه (لو) فى المثال[2] المذكور، وهو: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾، أن ثبوت المشيئة من الله تعالى مستلزم لثبوت الرفع ضرورةً؛ لأن المشيئة سبب للرفع، والرفع مسبَّب عنها، وثبوتُ السبب مستلزم لثبوت المسبب، وهذان المعنيان - المعبَّر عنهما بالأمرين - قد شملتهما العبارة المذكورة، وهى: (حرف يقتضى امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه)، دون عبارة المعربين، وهى قولهم: (حرف امتناع لامتناع)، فإنها لا تتضمنهما.

الوجه الثانى من أوجه (لو) أن تكون حرف شرط فى المستقبل، مرادفًا لـ(إن) الشرطية[3]، إلا أن (لو) لا تجزم -على المشهور[4]- كقوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، فـ(لو) هنا شرطية بمنزلة (إن)، أى: إن تركوا؛ أى: شارفوا وقاربوا أن يتركوا، وإنما احتجنا إلى التفسير الثانى؛ لأن الخطاب للأوصياء، ولن يحضر المُوصِى حالة الإيصاء؛ وإنما يتوجه الخطاب إليهم قبل الترك؛ لأنهم -بعده- أموات[5].

---

(١) كتاب من مؤلفات ابن طولون، انظر اسمه فى سيرة المؤلف الذاتية المسماة بـ (الفلك المشحون فى أحوال محمد بن طولون) [حرف الشين].

(٢) الأولى أن يقول: فى الآية الكريمة.

(٣) كون (لو) بمعنى (إنْ) الشرطية ذكره كثير من النحويين، وقال ابن الحاج فى نقده على (المقرب) لابن عصفور: هذا خطأ.

(٤) أى: فلو جاء الجزم بها لكان ضرورةً شعرية، لا تحسن فى الاختيار؛ لكون (لو) بمعنى الماضى وضعًا، والجزم من خواص المعرب، والماضى مبنى، ومن الجزم بها ضرورةً قول امرأة من بنى الحارث:

لو يشأ ذو ميعة طار بها ... لاحق الآطال نهد ذو خصل

(٥) هذا هو معنى كلام ابن هشام فى مغنى اللبيب [٣٤٤] بألفاظه غالبًا.

قال ابن هشام فى المغنى: ونحو قول توبة -صاحب ليلى الأخيلية:-

ولو تلتـــقى أصـــداؤنا بعـــد مـــوتـنا

ومن دون رَمْسَينا من الأرض سَبْسَبُ[1]

أى: وإن تلتق[2]، وإثبات الياء دليل على أن (لو) غيـر جازمة، وزعم قوم أن الجزم بها لغة مُطَّرِدَة[3]، وَخَصَّهُ ابن الشجرى بالشعر[4].

الوجه الثالث من أوجـه (لو) أن تكون حـرفًا مُؤَوَّلًا مع صلتـه بمصـدر، مـرادفًا لـ(أن) المصـدرية، إلا أن (لو) لا تنصب كـمـا تنصب (أن)، وأكثـر وقوعها بعد (ودّ)؛ نحو: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلـم: ٩] -أى: وَدُّوا الإدهانَ -أو بعد (يَوَدُّ)؛ نحو:﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦] -أى: التعمير-

---

(١) البيت من الطويل، وبعده قوله:

لظل صـدى صـوتى وإن كنت رِمَّـةً

لصـوت صـدى ليلـى يَهَشُّ ويطرب

وهما لأبى صخر الهذلى عبد الله بن سلمـة، ونسبا إلى قيس بن الملوح. انظر: شفاء العليل فى شرح إيضاح التسهيل ٩٦٨/٣، والأشمونى ٣٧/٤، وأوضح المسالك ٢٢٤/٤، وديوان مجنون ليلى ٤٦، ومغنى اللبيب ٣٤٤. وقـد نسبهما ابن طولون هنا إلى توبة بن الحمير صاحب ليلى الأخيلية، وهو سهو منه، أتاه من مجاورتهما فى مغنى اللبيب لبيتين آخرين لتوبة هذا فى الشاهد نفسه، وهما:

ولو أن ليـلى الأخـيليـة سلمت

علـى ودونى جندل وصـــفـــائح

لسلمت تـسليم البشـاشـة أو زقـا

إليهـا صدى من داخل القبـر صائح

(٢) فى الأصل: وإن تلتقى -وهو خطأ؛ لعدم حذف حرف العلة للجزم.

(٣) انظر: الجنى الدانى ٢٩٦، وهمع الهوامع ٣٤٣/٤.

(٤) وبقى رأى ثالث فى الجزم بـ(لو) لم يذكره، وهو أن الجزم بها ممنوع أبـدًا: فى الشعر وفى اختيار الكلام، وهذا هو رأى فى ابن مالك فى شرح الكافية، وقد تأول ما جاء فى ظاهره أنه جزم بها، وقال: وهذا لا حـجة فيه؛ لأن من الـعرب من يقول: جاء يجى، وشـا، يَشَا -بترك الهـمزة فيمكن أن يكون قائل هذا البيت [لو يشأ ذو ميعة.. إلخ] من لغته ترك همزة يشاء، فقال: يشا ثم أبدل بالألف همزة. كما قيل فى عالم وخاتم.

ومن القليل قول قُتَيْلَةَ للنبى -ﷺ-:

مـا كان ضَـرَّكَ لو مَنَنْتَ وَرُبَّمـا مَنَّ الفـتى وهو المَغِـيظُ المُحْنَقُ[1]

أي: منك.

ووقوع (لو) مصـدرية، قال به الفراء، والفارسى، والتبـريزى وأبو البقاء، وابن مالك من النحويين.

وأكثرهم[2] لا يثبـت هذا القسـم -وهو وقـوع (لو) مصدريـة-؛ حذرًا من الاشـتراك، ويُخَـرِّجُ الآية الثـانية ونحـوها على حـذف الفـعل الذى قبلهـا لمفعوله[3]، وحذف الجواب بعـدها، أى: يود أحدهم التعمير، لو يعمر ألف سنة لَسَرَّهُ ذلك، ولا يخفى ما فى هذا التقدير من كثرة الحذف.

= انظر: [شرح الكافية الشافية ٣/١٦٣٣ وما بعدها]، يفهم من قوله هنا: «وأكثر وقوعها بعد ود أو يود» أن المراد خصوص الفعلين المفيدين للتمنى، وهما الماضى والمضارع، وهذا أيضًا هو تعبير ابن هشام فى مغنى اللبيب ٣٥٠.

ولكن، جاء فى الجنى الدانى [٢٩٧]: ولا تقع (لو) المصدرية غالبًا إلا بعد مفهم تَمَنٍّ.

وجـاء فى [البرهـان] للزركشى [٤/٣٧٤] قـوله: «قـال ابن مـالك: وأكثـر وقـوع هذه -يعنى المصدرية- بعد ود أو يود أو ما فى معناهما من مفهم تمن.

وجاء فى [ارتشاف الضرب ٢/٥١٨] قـول أبى حيان: وأما (لو) التالية غالبًـا مفهم تمن، فذهب الجمهور... الخ»

ومن هذا يعلم أن المقصود وقـوع (لو) بعد كل ما دل على تمن، فعلاً كان أم اسـمًا، ولعل ذكر صاحب النص للفعلين (ود. يود) إنما جاء لأنهما الواردان فى القرآن الكريم فى مثل هذه الدلالة على المصدرية.

(١) البيت من الكامل، وقائلته قتيلة -كما ذكـر - وهى بنت النضر بن الحارث، وقيل: اسمها ليلى، شاعرة قرشية، والخطاب للنبى ﷺ بعد أن قتل أباها صبرًا بالصفراء حين منصرفه من غزوة بدر، وقد أسلمت قتيلة بعد ذلك، وروت الحديث.

انظر فى الشاهد: مغنى اللبيب ٣٥٠، والجنى الدانى ٢٩٧.

(٢) انظر: مغنى اللبيب ٣٥٠، وارتشاف الضرب ٢/٥١٨، والجنى الدانى ٢٩٧.

(٣) كذا. والأولى أن يقول: ويخرج الآيـة الثانية ونحوها على حذف الفعل قـبلها، وحذف الجواب بعدها. وعلى هذا تكون (لو) شرطية، وليست مصدرية.

الوجه الرابع من أوجه (لو) أن تكون حرفًا للتمنى[1] -بمنزلة (ليت) -إلا أنها لا تنصب ولا ترفع، نحو: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]. فـ(لو) للتمنى، أى: فَلَيْتَ لنا كَرَّةً.

قيل: ولكون (لَو) للتمنى نُصِبَ (فتكونَ) فى جوابها، كما انتصب (فأفوز) فى جواب (ليت) بـ(أن) مضمرة بعد الفاء، وجوبًا فى قوله تعالى ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[النساء: ٧٢].

هكذا استدلوا، ولا دليل لهم فى هذا الاستدلال؛ لجواز أن يكون النصب فى (فنكون) بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد الفاء، و(أن) والفعل فى تأويل مصدر معطوف على (كَرَّةً)[2]، مثله فى قول مَيْسُون أُمِّ يزيد بن معاوية -وكانت بدوية:-

وَلُبْسُ عباءة وتَقَرَّ عينى ... أَحَبُّ إلىَّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ[3]

---

(١) اختلفوا فى (لو) هذه المفيدة للتمنى على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنها قسم برأسه، فلا حاجة بها إلى جواب، وهو رأى ابن الضائع وابن هشام الخضراوى.

والثانى: أنها هى (لو) الامتناعية، أُشْرِبَتْ معنى التمنى، وقال بعضهم: إنه هو الصحيح؛ لأنه قد جاء جوابها مقرونًا باللام، بعد جوابها بالفاء فى قول الشاعر:

فلو نبش المقابر عن كليب ... فيخبر بالذنائب أىّ زير
بيوم الشعثمين لقَرّ عينا ... وكيف لقاء من تحت القبور

الثالث: أنها هى (لو) المصدرية، اغنت عن التمنى؛ لكونها لا تقع غالبًا إلا بعد مفهم تمن، وهو قول ابن مالك.

انظر: [الجنى الدانى ٢٩٨، ومغنى اللبيب ٣٥٠].

(٢) انظر هذا التخريج فى: مغنى اللبيب ٣٥١.

(٣) البيت من الوافر، وميسون هى بنت بحدل الكلبية، وهى بدوية تزوجها معاوية. فولدت له يزيد، ثم ضاقت بحياة الحضر وحنت إلى البادية، وقد سمعها معاوية تنشد أبياتًا، توفيت سنة ٨٠هـ.

انظر البيت فى: مغنى اللبيب ٣٥٢، ٣٧٣، ٤٧٢، ٦٢٣، ٧١٥- وارتشاف الضرب ٢/ ٤٢٢.

فـ(تَقَرَّ) منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الواو جوازًا، و(أن) والفعل فى تأويل مصدر معطوف على (لُبْس)، ومثله فى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ [الشورى: ٥١]، فـ(يرسل) منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (أو) جوازًا، و(أن) والفعل فى تأويل مصدر معطوف على (وحيا)، ومثله فى قول الشاعر:

إنى وقَتْلِي سُلَيْكًا ثم أَعْقِلَهُ ... كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لما عافت البقر[1]

فـ(أعقله) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (ثم)، و(أن) والفعل فى تأويل مصدر معطوف على (قَتْلِي)،وهو[2] من خصائص الفاء، والواو، وثم.

الوجه الخامس من أوجه (لو) أن تكون للعَرْض[3] -وهو الطلب بلين ورفق -نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيرًا- ذكره ابن مالك فى التسهيل[4].

وذكر لها ابن هشام اللخمى وغيره معنى آخر سادسًا، وهو أن تكون للتقليل -بالقاف-، نحو قوله ﷺ: «تصدقوا، ولو بظلف مُحْرَق[5]»، وفى رواية النسائى: «رُدُّوا السائل ولو بظلف مُحْرَقٍ» والمعنى: تصدقوا بما تيسر، ولو بلغ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة الخثعمى. [انظر: همع الهوامع ٤/ ١٤١].

وسليك الوارد فى البيت هو: سليك بن سلكة، وسلكة أمه وقد اشتهر بها، ومعنى أعقله: أدفع ديته، والثور: فحل البقر، أو من نبات الماء، وعافت البقر: كرهت وأنفت.

والمعنى: أن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها؛ لأنها قد تكون ذات لبن أو حمل، وإنما يضرب الثور؛ لتفزع هى فتشرب، أو المعنى: أن البقر ترى هذا النبت المائى (المسمى بالثور) فتعاف ورود الماء، فيضربه البقار لينحيه عن مكان ورودها حتى ترد وتشرب.

(٢) أى العطف بـ (أن) مضمرة جوازًا على اسم خالص، من التأويل بالفعل، وقد سقط حرف العطف (أو) من النسخة، فهى تشاركهن فى ذلك، وقد ذكر المؤلف لها آية كريمة هى قوله تعالى: ﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً﴾. انظر: [أوضح المسالك ٤/ ١٩٢ وما بعدها].

(٣) انظر هذا الوجه فى: مغنى اللبيب ٣٥٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٦٠.

(٤) لم أظفر بهذا الوجه فى: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك.

(٥) جاء فى الموطأ [صفة النبى: ما جاء فى المساكين]: «ردوا المسكين، ولو بظلف محرق».

فى القلة كالظلف، وهو (بكسر الظاء المعجمة) -للبقر والغنم كالحافر للفرس، والمراد بـ(المُحْرَق): المشْوِىّ. وفى رواية الشيخين: «اتقوا النار، ولوبشِقّ تمرة»[1]. وقد يُدَّعَى أن التقليل إنما استفيد من مدخولها، لا منها؛ لأن الظلف والشق يشعران بالتقليل.

وسئل الشيخ بدر الدين بن مالك عن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا...﴾ [الأنفال: ٢٣]، والبحث عن تركيبها[2]، فأجاب: هذه الآية على صورة الضرب الأول، من الشكل الأول، من القياس المؤلف من متصلتين؛ لأنها مشتملة على قضيتين متصلتين موجبتين كليتين، وبينهما حدٌّ أوسط، هو تالٍ فى الصغرى، مقدم فى الكبرى، وذلك يستلزم قضية أخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالى الكبرى، وهو: لو علم الله فيهم خيرًا لتولوا وهم معرضون[3]، وكيف يكون علْمُ الله بهم خيرًا وقبولاً للحق ملزومًا لقولهم، وعدم قبولهم له؟ هذا الإشكال!.

قال: وعندى عنه ثلاثة أوجه:

أحدهما: لا نسلم أن نظم الآية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة؛ لأن من شروط الإنتاج اتحاد الأوسط، ولا نُسَلِّمُ أن الأوسط متحد؛ بناء على أحد التفسيرين لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَّهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾، فإن قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ الله فِيهِمْ خَيْرًا لأَسْمَعَهُمْ﴾، معناه: لو علم الله فيهم خيرًا وقبولاً للحق لأسمعهموه ذلك الاستماع لتولوا ولم يؤمنوا -مبالغة فى بعدهم عن الإقبال على الإيمان والدخول فيه-، وقيل: معناه: لو استمعوا فآمنوا، لتولوا بعد ذلك وارتدوا.

---

(١) رواه البخارى [٥/ ١٠]: «اتقوا النار، ولو بشق تمرة»، وجاء فى رصف المبانى [٢٩٢]: «لا تردوا السائل، ولو بشق تمرة».

(٢) انظر هذه المسألة مختصرة فى: مغنى اللبيب ٣٤٣.

(٣) كذا فى الأصل! ويبدو أن فى الكلام سقطًا، والأوضح أن يقول ما قاله ابن هشام فى مغنى اللبيب [٣٤٣]: «معناه: لو علم الله فيهم خيرًا لأسمعهم إسماعًا نافعًا، ولوأسمعهم إسماعًا غير نافع لتولوا.

فعلى هذا التفسير يكون الحد الأوسط -وهو أسمعهم- مختلفًا[1]، هو فى الجملة الأولى بمعنى: لأسمعهم إسماع لطف بهم ورحمة لهم، فسمعوا وآمنوا واستقاموا. وفى الجملة الثانية: ولو أسمعهم إسماع فتنة لهم وابتلاء، فسمعوا ودخلوا فى الإيمان، لتولوا وارتدوا. ولا شك أن إسماع اللطف والرحمة غير إسماع الابتلاء والفتنة، وإذا لم يكن الأوسط متحدًا لم يكن الإنتاج لازمًا.

الجواب الثانى: سَلَّمْنا اتحاد الأوسط، لكن لم نُسَلِّمْ إنتاج القياس المؤلف من متصلتين -كما هو رأى جماعة من المتأخرين -فإنهم قالوا: لا يلزم من صدق: (كلما كان أ ب= ج د، وكلما كان ج= د فهو صدق كلما كان أ= ب؛ فهو لأن الكبرى تدل على ملازمة الأكبر للأوسط فى نفس الأمر، والصغرى تدل على صدق الأوسط -على تقدير صدق الأوسط- فلا نسلم أنه يلزم من صدق المقدمتين ملازمة الأكبر للأصغر؛ وإنما يلزم ذلك أن لو بقيت الملازمة بين الأوسط والأكبر على ذلك التقدير، ولِمَ قلتم: إنها على ذلك التقدير لازمة؟

ولك أن تعتبر مثل هذا فى الآية الكريمة، فتنزل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾ على أن التولى لازم للإسماع فى نفس الأمر. ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ على أن الإسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرًا، فلا يلزم من ذلك: لو علم الله فيهم خيرًا لتولوا؛ لأن علم الله فيهم خيرًا محال،

---

(١) بل المتبادر إلى الذهن أن الحد الأوسط -على هذا التفسير- متحد أيضًا؛ إذ الإسماع واحد، ولكن زمن التولى مستقبل بعد الإيمان الذى هو إنتاج القضيتين، فالمعنى: ولو علم الله فيهم خيرًا فى وقت ما لأسمعهم إسماع نفع وخير، ولو أسمعهم هذا الإسماع فآمنوا لتولوا وارتدوا بعد إيمانهم فى وقت آخر.

أما على جعل الحد الأوسط مختلفًا فيكون المعنى: ولو علم الله فيهم خيرًا لاسمعهم إسماعًا نافعًا، ولو أسمعهم إسماعًا غير نافع لتولوا...

وفى كتب التفسير توجيهات أخرى لتعلق الإسماع فى القضيتين، انظرها فى: تفسير القرطبى، وفى البحر المحيط لأبى حيان، فى موطن هذه الآية. ثم انظر تفصيلا أكثر وتوضيحًا فى: بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية ١/ ٥٢ وما بعدها.

فجاز أن يستلزم صدقه رفع التلازم في قوله: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾. ومعاندة اللازم فيه؛ لأن المحال فيه يستلزم المحال..

الجواب الثالث: سلَّمْنا إنتاج القياس المؤلف من متصلتين- كما هو رأى الإمام ومن قبله- لكن لا نُسَلِّمُ أن في اللازم منه في الآية الكريمة إشكالاً؛ فإنه يصدق: لو علم الله فيهم خيراً لتولوا -على دعوى أن توليهم ثابت على كل تقدير، فثبت على تقدير: علم الله فيهم خيراً لتولوا.

فإن قلت: فَعِلْمُ الله فيهم خيراً لازم لعدم التولى، فيكون ملزومًا له؟

قلت: لأن علم الله فيهم خيراً محال، فيجوز أن يستلزم شيئًا ونقيضه؛ لأن المحال لا يستبعد أن يستلزم المحال، والله أعلم. انتهى.

وللسبكى على هذه الآية كلام حسن. ذكرته في تعليقى على (لو).

*****

الرابعة
المسألة البسرية
وهي
قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطبا

[تلقب(*) هذه المسألة بلقب «البسرية» أخذًا من كلمة «بسرًا» الواردة في قولهم المشهور: «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا». والبسر هو التمر قبل أن يُرْطِب، وهو اسم جنس جمعيّ، يفرق بينه وبين واحده بالتاء، فيقال في مفرده: بُسْرَة، أما جمعه فقال سيبويه: لا تكسر البسرة إلا أن تجمع بالألف والتاء؛ لقلة هذا المثال في كلامهم، وأجاز (بُسْرَانِ) إذا أريد: نوعان من البسر.

والمعنى العام للبُسْر هو: الإعجال في كل شيء، يقال: بَسَرْتُ غريمي، إذا تقاضيته قبل حلول موعد الدين. وبسرت الدمل، إذا عصرته قبل أن يتقيح. وبسر حاجته وابتسرها، إذا طلبها في غير أوانها، أو في غير موضعها. والبسر هو: الغض من كل شيء، ومنه قيل للتمر قبل أن يُرْطِب، وذلك لغضاضته.

وأما الرُّطَبُ فهو: نضيج البسر قبل أن يُتْمِرَ، واحدته: رُطَبَة، قال سيبويه: ليس رُطَب بتكسير رُطَبَة؛ وإنما الرطب كالتمر، واحد اللفظ مذكر، يقولون: هذا الرطب، ولو كان تكسيرًا لأنثوا، وقال أبو حنيفة الدينوري: الرطب هو: البسر إذا انهضم، فَلاَنَ وحلا «انظر: لسان العرب مادة: رطب. بسر».

وقولهم: «هذا بسرًا أطيب منه رطبًا» مثال مشهور في كتب اللغة والنحو. والمشار إليه بـ «هذا» في صدر المسألة هو «التمر»، والمعنى: هذا التمر، بسره أطيب من رطبه. وتجد هذا القول، مع إشارة إلى هذه المسألة بإيجاز أو بتفصيل -فيما يأتي:

ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي. والأمالي النحوية لابن الحاجب. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. والإيضاح في شرح المفصل، لابن

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

الحاجب. وبدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية. وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى. وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك. وشرح الكافية للرضى. وشرح المفصل لابن يعيش. وكتاب سيبويه. والمسائل المنثورة للفارسى. والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل. والمقتصد فى شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى. والمقتضب للمبرد. ونتائج الفكر، للسهيلى. والنكت فى تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمرى. وهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى].

نص المسألة البسرية

وقد أفرد شيخنا الجلال السيوطى لها مؤلفًا، سماه (تحفة النُّجَبَا)[1] قال فيه: فى ذلك عشرة أسئلة:

الأول: ما وجه انتصاب (بُسْرًا، ورُطَبًا)؟

والجواب: أنه على الحال فى أصح القولين[2]، وعليه سيبويه[3]؛ لأن المعنى

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى [٤/ ٢٦٥-٢٧٠] وهو فيه بعنوان: (تحفة النجبا، فى قولهم: (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) -ويبدو أن السيوطى قد نقل هذه المسألة كاملة بأسئلتها العشرة من كتاب (بدائع الفوائد) لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ، فهى هناك فى (١/ ١١٩-١٢٩) بزيادة وتفصيل. وقد نقل ابن قيم الجوزية سبعًا من هذه الأسئلة وأجوبتها من كتاب (نتائج الفكر) للسهيلى المتوفى سنة ٥٨١ هـ (٣٩٩ وما بعدها) بكثير من ألفاظه.

(٢) القول الثانى -كما ذكره هو فيما بعد -هو: أن يكون خبرًا لـ(كان) المحذوفة، وعلى القول الأول تكون (كان) تامة، وهذا هو رأى المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى، ووافقهم الفارسى فى (الحلبيات) واختاره ابن عصفور.

وفى المسألة رأى ثالث هو: أن تكون (كان) المحذوفة ناقصة، فيكون الاسمان المنصوبان (بسرًا ورطبًا) خبرين لها، واسمها ضمير، واستدل صاحب هذا الرأى بورود الاسم فى نحو: زيد المحسنَ أفضل منه المسيءَ، وضعفه بعضهم بأنهم لم يستعملوا هنا إلا النكرة، والتعريف لم يسمع عن العرب، ولو كان خبرًا لـ(كان) جاء فى شىء من هذا النحو المعرفة، كما أن (كان) الناقصة يضعف إضمارها.

[انظر: المقتصد ١/ ٦٨١، وشرح التصريح ١/ ٣٨٣، والمساعد ٢/ ٣٠].

(٣) انظر: كتاب سيبويه [١/ ٤٠٠] ووافقه ابن جنى وابن كيسان وابن خروف، وهو الأظهر من =

عليه؛ فإن المخبر إنما يُفَضِّلُهُ على نفسه باعتبار حالة من أحواله[1]، ولولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه، والتفضيل إنما صح باعتبار الحالتين فيه، فكان انتصابها على الحال؛ لوجود شرط الحال، خلافًا لمن زعم أنه خبر (كان).

فإن قلت: هَلاَّ جُعِلَ تمييزًا.

قلت: يَأْبَى ذلك أنه ليس من قسمى التمييز؛ فإنه ليس من المقادير المنتصبة عن[2] تمام الاسم، ولا من التمييز المنتصب عن تمام الجملة[3]، فلا يصح أن يكون تمييزًا.

السؤال الثاني: إذا كانا حالين، فمن صاحب الحال؟

والجواب: أنه الاسم المضمر فى (أطيب)[4] الذى هو راجع إلى المبتدأ من خبره؛ فـ(بسرًا) حال من الضمير، و(رطبًا) حال من الضمير المجرور بـ(من)، وهو المرفوع المستتر فى (أطيب) من جهة المعنى، ولكنه تَنَزَّلَ منزلة الأجنبى.

وذهب الفارسى إلى أن صاحب الحالين الضمير المستكنُّ فى (كان) المقدرة، وأصل المسألة: هذا إذا كان -أى وُجِدَ- بسرًا أطيب منه إذا كان -أى وُجِدَ-

---

= كلام المازنى، وقال به الفارسى فى (التذكرة)، واختاره ابن عصفور فى رأى له [انظر: المساعد ٢/ ٣٠].

(١) إذ المعنى: هذا فى حال كونه بسرًا أطيب من نفسه فى حال كونه رطبًا، يريد أن يفضل البسر على الرطب، فـ(أطيب) ناب مناب عاملين؛ لأن التقدير: يزيد طيبه فى حال كونه بسرًا على طيبه فى حال كونه رطبًا. [انظر: شرح التصريح ١/ ٣٨٣].

(٢) تمييز المقادير المنتصبة عن تمام الاسم يطلق عليه (تمييز الذات)؛ لأنه يفسر ذاتًا مبهمة قبله، وذلك يكون فى التمييز الواقع بعد الوزن أو الكيل أو المساحة أو ما يشبه ذلك.

(٣) ويطلق عليه (تمييز النسبة) لأنه يفسر الإبهام الحاصل فى إسناد شىء إلى شىء آخر قبله، ومنه المحول عن أصل هو الفاعل أو المفعول به أو المبتدأ، ومنه ما هو فى حكم المحول، ومنه غير المحول أصلاً.

(٤) لأن (أطيب اسم تفضيل، فهو مشتق يتحمل الضمير العائد على المبتدأ، وهذا هو صاحب الحال الأولى (بسرًا)، وأما الحال الثانية فصاحبها الضمير فى (منه) وسيذكر هو ذلك فيما بعد.

رطبًا[1]. وهذا القولان مبنيان على المسألة الثالثة.

السؤال الثالث: ما العامل فى الحالين؟

والجواب: فيه أربعة أقوال:

أحدها: أنه ما فى (أطيب) من معنى الفعل.

والثانى: أنه (كان) التامة المقدرة، وعليه الفارسى.

والثالث: أنه ما فى اسم الإشارة من معنى الفعل، أى: أشير إليه.

والرابع: أنه ما فى حرف التنبيه من معنى الفعل.

ورجح الأول بأمور:

منها: أنهم متفقون على جواز: زيد قائمًا أحسن منه راكبًا، و: تمرة نخلى بسرًا أطيب منها رطبًا. والمعنى فى هذا كُلِّه وفى الأول سواءٌ، وهو تفضيل الشىء على نفسه باعتبار حالين، فانتفى اسم الإشارة وحرف التنبيه، ودار الأمر بين القولين الباقيين. والقول بإضمار (كان) ضعيف؛ فإنها لا تضمر إلا حيث كان فى الكلام دليل عليها، نحو: إنْ خيرًا فَخَيْرٌ وإن شرًا فَشَرٌ[2]، وبابه؛ لأن الكلام هناك لا يتم إلا بإضمارها، بخلاف هذا. ويبطله شىء آخر، وهو كثرة الإضمار، فإن القائل به يضمر ثلاثة أشياء: إذا، والفعل، والضمير. وهذا بعيد بما لادليل عليه[3].

---

(١) وقد وجدت للفارسى رأيًا كرأى سيبويه ومن معه فى هذه المسألة -وهو الإعراب على الحالية -فقد قال فى مسألة من (المسائل المنثورة) له: «مسألة: تقول: هذا بسرًا أطيب منه تمرًا، فتنصبه على الحال من الجملة -والجملة (هذا أطيب) -لأنك أردت أنه فى هذه الحال أطيب منه فى الحال الأخرى».

(٢) هذا القول مشهور أنه من كلام العرب. انظر كتاب سيبويه ١/٢٥٨، ٢/١١٢، ١٤٩- ارتشاف الضرب ٢/٩٨- وهمع الهوامع ٢/١٠٣ -وشرح التصريح على التوضيح ١/١٩٣- المساعد على التسهيل ١/٢٧٢- ومغنى اللبيب ٨٢٥- ومجمع الأمثال للميدانى ٢/٢٠٢- وجاء فى شرح الكافية الشافية لابن مالك ١/٤١٨ أنه من الحديث الشريف: «المرء مَجْزِىٌ بعمله، إن خيرًا فخير، وإن شرًا فشر».

(٣) وجاء فى بدائع الفوائد [٢/١٢١] وجه آخر يبطل إضمار (كان) هنا، وهو: «أن (كان) الزمانية =

ومنها: لو كان العامل الإشارة، لكنت إلى الحال، لا إلى الجوهر، وهو باطل؛ فإنه إنما يشير إلى ذات الجوهر؛ ولهذا تصح إشارته إليه، وإن لم يكن على تلك الحال، كما إذا أشار إلى تمر يابس فقال: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا؛ فإنه يصح، ولو كان العامل في الحال هو الإشارة لم يصح.

ومنها: لو كان العامل الإشارة، لوجب أن يكون الخبر من الذات مطلقًا؛ لأن تقييد المشار إليه باعتبار الإشارة -إذا كان مبتدأ- لا يوجب تقييد خبره، إذا أخبرت عنه؛ ولهذا نقول: هذا ضاحكًا أبي، فالإخبار عنه بالأُبُوَّة غير مُقَّيد بحال ضحكه، بل التقييد للإشارة فقط، والإخبار بالأبوة وقع مطلقًا عن الذات.

ومنها: أن العامل لو لم يكن هو (أطيب) لم تكن الأطيبية مقيدة بالبسرية، بل تكون مطلقةً، وذلك يفسد المعنى؛ لأن الغرض تقيد الأطيبية بالبسرية مفضلة على الرُّطَبِيَّة، وهذا معنى العامل. وإذا ثبت أن الأطيبية مقيدة بالبسرية وجب أن يكون (بسرًا) معمولاً لـ(أطيب).

فإن قلت: لو كان العامل هو (أطيب) لزم منه المحال؛ لأنه يستلزم تقييده بحالين مختلفين، وهذا ممتنع؛ لأن الفعل الواحد لا يقع في حالين، كما لا يقع في ظرفين. لا يقال: زيد قائم يوم الجمعة يوم الخميس، ولا يجوز أن يعمل عامل واحد في حالين، ولا ظرفين، إلا أن يتداخلا ويصح الجمع

= ليس المقصود منها الحدث، وإنما هي عبارة عن الزمان، والزمان لا يضمر؛ وإنما يضمر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي يقيد به الحدث، إلا أن يلفظ به، فإن لم يلفظ به لم يعقل. ويستوي في ذلك تقدير (كان) ناقصة أو تامة؛ فإنهما يرجعان إلى أصل واحد، ولا يجوز إضمار واحد منهما؛ فإن القائل إذا قال: (كان برد، وكان مطر) فهو بمنزلة وقع وحدث، وكذا غيرهما من الأفعال اللازمة، والزمان جزء من مدلول الفعل، فلا يجوز أن يخلعه ويجرده عنه؛ وإنما الذي خلع من كان التامة اقتضاؤها خبرًا يقارن زمانها، وبقيت تقتضيه مرفوعًا يقارن زمانها، كما يقارنه الخبر، فلا فرق بينهما أصلاً، فإن الزمان الذي كان الخبر يقترن به هو بعينه الزمان الذي اقترن به مرفوعًا، وينزل مرفوعها في تمامها به منزلة خبرها إذا كانت ناقصة» اهـ.

بينهما؛ نحو: زيد مسافر يوم الخميس ضحوة، و: سرت راكبًا مسرعًا؛ لدخول الضحوة فى اليوم، والإسراع فى السير، وتضمنه له، ولا يجوز: سرت مسرعًا مبطئًا؛ لاستحالة الجمع بينهما، فكذلك يستحيل أن يعمل فى (بسرًا ورطبًا) عامل واحد؛ لأنهما غير متداخلين.

فالجواب: أن العمل فى الحالين متعدد لا متحد، فالعامل فى الأول ما فى (أطيب) من معنى الفعل، وفى الثانى من معنى التميز والانفصال منه بزيادة فى تلك الصفة، وهو الذى تضمنه معنى (أَفْعَلُ)، وتعلق به حرف الجر[1]؛ لأنك إذا قلت: هذا أطيب من هذا، تريد: أنه طاب وزاد طيبه عليه.

وعبَّرَ عن هذا طائفة بأن قالوا: أفعل التفضيل فى قوة فعلين[2]، فهو عامل فى (بُسْرًا) باعتبار (طاب). وفى (رطبًا) باعتبار (زاد)، حتى لو فككت ذلك لقلت: هذا زاد بسرًا فى الطيب على طيبه فى حال كونه رطبًا، وكان المعنى المطلوب مستقيمًا.

السؤال الرابع: إذا كان العامل أفعل التفضيل لزم تقديم معموله عليه، والاتفاقُ على منعه[3].

---

(١) توضيحه ما جاء فى نتائج الفكر للسهيلى [٣٩٩] من أن العامل فى الحال الثانية وهى (رطبًا) هو معنى الفعل الذى هو متعلق الجار فى (منه) فإنه متعلق بمعنى غير الطيب: لأن (طاب يطيب) لا يتعدى بـ(من)، ولكن صيغة الفعل تقتضى التفضيل بين شيئين مشتركين فى صفة واحدة إلا أن أحدهما متميز من الآخر منفصل منه بزيادة فى تلك الصفة، فمعنى التميز والانفصال الذى تضمنه (أفعل) هو الذى تعلق به حرف الجر، وهو الذى يعمل فى الحال الثانية التى هى (رطبًا)، كما عمل معنى الفعل الذى تعلق به حرف الجر من قولك: زيد فى الدار قائمًا، فى الحال التى هى (قائمًا).

(٢) توضيحه أن (أحسن من أخيه) معناه: حَسُنَ وزاد حسنه، فالفعل (حسن) مستفاد من أصل المادة، والفعل (زاد) مستفاد من اشتقاقه على وزن (أفعل). وكذلك (أطيب) فى قول العرب: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، معناه: طاب وزاد طيبه، أما (طاب) فمن أصل المادة، وأما (زاد طيبه) فمستفاد من اشتقاقه على وزن (أفعل).

(٣) إنما منعوا تقديم معمول أفعل التفضيل عليه؛ لأن أفعل التفضيل صفة تشبه الفعل الجامد فى عدم قبوله علامة التأنيث أو التثنية أو الجمع، فانحط درجة عن اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فجعل موافقًا للجامد، والجامد لا يتصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله بالتقدم =

والجواب من وجهين:

أحدهما: لا نُسَلِّمُ المنع، ودعوى الاتفاق غير صحيح؛ فإن بعض النحاة جَوَّزَهُ[1]، لقوله:

أو مـــــا زَوَّدَتْ منه أطيَب[2]

الثاني: سَلَّمْنا به، إلا أنه خاص بـ(منك)، لا يتعدى إلى الحال والظرف، وذلك لأن (منك) في معنى المضاف إليه[3] -على ما تقرر في بابه- فَكُرِهَ تقديمه على ما هو كالمضاف، ولا يلزم من ذلك امتناع تقديم معمول ليس مثله.

= عليه، وهذا في المعمول المنصوب كالحال في نحو: هذا أفصح الناس خطيبًا، أو التمييز في نحو: محمد أحسن الناس خلقًا.

وقد استثنى العلماء من الحال في هذا الموطن ما إذا كان اسم التفضيل عاملاً في حالين لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه، وإحداهما مفضلة على الأخرى؛ فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة لخوف اللبس. [انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٨٢].

(١) لم أظفر بمن أجاز تقديم معمول أفعل التفضيل المنصوب عليه في غير المسألة المستثناة (المسألة البصرية)، وأما من أجاز تقديم معموله عليه، فإنما خصه بـ(من) بعده الجارة للمفضل عليه. بل قد يجب التقديم كأن يكون مجرورها مما له صدر الكلام، كالاستفهام؛ نحو: أنت ممن أفضل؟ أو الإضافة إلى الاستفهام؛ نحو: أنت من غلام من أفضل؟ وفي ذلك يقول ابن مالك:

وإن تكن بتلو من مستفهما فلهما كن أبدًا مقدما

وقد يقدم في غير الاستفهام ضرورة، كالشاهد الذي ذكره في المتن.

(٢) عجز بيت من الطويل، وهو بتمامه:

فقالت لنا: أهلا وسهلاً، وزودت

جنى النحل، بل ما زودت منه أطيب

وهو للفرزدق -وقد مر بامرأة من بني ضبة يقال لها: مية، فسألها أن تَقْرِيَهُ وتحمله فأبت، ومر بامرأة من بني ذهل بن ثعلبة يقال لها: عزيزة. فحملته وأعطاه ابنها ناقة. فقال قصيدة منها هذا البيت. ويروى البيت (أو مازودت هو أطيب) وعليه لا شاهد فيه.

انظر: همع الهوامع ٥/ ١١٥ -ومنهج السالك ٤١٣- وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ٢/ ٦١٠ -وشرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٩٧ -وديوان الفرزدق ٦١.

(٣) والدليل على ذلك أن قولهم: زيد أحسن منك، بمنزلة: زيد أحسن الناس، في قيام أحدهما مقام الآخر، وأنهم لا يجمعون بينهما. فكما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف لا يجوز تقديم ما هو في معناه على المضاف.

وجواب ثالث: وهو أنهم إذا فضلوا الشيء على نفسه باعتبار حالين، فلابد من تقديم أحدهما على العامل، وإن كان مما لا يسوغ تقديمه لو لم يكن كذلك. وكذا إذا فضلوا ذاتين باعتبار حالين، قَدَّمُوا أحدهما على العامل، وقد قالوا: زيد قائمًا كعمرو قاعدًا، فإذا جاز تقديم هذا المعمول على (كاف) التشبيه - التي هي أبعد في العمل من باب (أفعل) فتقديم معمول (أفعل) أجدر.

السؤال الخامس: متى يجوز أن يعمل العامل الواحد في حالين؟ وما ضابطه؟

والجواب قد عرف مما تقدم، وهو إذا كانت إحدى الحالين متضمنة للأخرى؛ نحو: جاء زيد راكبًا مسرعًا.

السؤال السادس: هل يجوز التقديم والتأخير في الحالين أم لا؟

والجواب: أن الحال الأولى يجوز فيها ذلك؛ لأن العامل فيها لفظي، فلك أن تقول -مع ما تقدم-: هذا أطيب بسرًا منه رطبًا- وهو الأصل[1] -ولا يجوز في الثانية التقديم؛ لأن عاملها معنوي، والعامل المعنوي لا يُتَصَوَّرُ تقديم معموله عليه[2].

---

(١) أورد ابن قيم الجوزية هنا اعتراضًا هو: إذا هذا هو الأصل، فَلِمَ مَثَّلَ بها سيبويه مقدمة، وكان كان ذلك أحسن عنده من أن يؤخرها؟ وأجاب بأنه أراد تأكيد معنى الحال فيها؛ لأنه ترجم عن الحال، فلو أخرها لأشبهت التمييز؛ لأنك إذا قلت: هذا الرجل أطيب بسرًا من فلان، فـ(بسرًا) لا محالة تمييز، وإذا قدمت (بسرًا) على (أطيب من كذا) فـ(بسرًا) لا محالة حال، ولا يصح أن يخبر بهذا الكلام عن رجل، ولا عن شيء سوى التمر وما هو في معناه، فإذا قلت: هذا بسرًا، احتمل الكلام - قبل تمامه، وقبل النظر في قرائن أحواله - أن يكون (بسرًا) تمييزًا، وأن يكون حالاً، وبينهما في المعنى فرق عظيم، فاقتضى تخصيص المعنى والحرص على البيان للمراد تقديم الحال الأولى على عاملها، ولو أخرت لجاز. [انظر: بدائع الفوائد ٢/ ١٢٥، ونتائج الفكر ٤٠١].

(٢) لأن العامل اللفظي إذا تقدم على منصوبه الذي حقه التأخير قلت فيه: مقدم في اللفظ مؤخر في المعنى. فقسمت العبارة بين اللفظ والمعنى، فإن لم يكن للعامل وجود في اللفظ لم يتصور تقديم المعمول عليه؛ لأنه لابد من تأخير المعمول على عامله في المعنى، فلا يوجد تَعَدٍّ إلا وعامله متقدم عليه؛ لأنه منوي غير ملفوظ به، فلا تذهب النية والوهم إلى غير موضعه، بخلاف اللفظي فإن محله اللفظ واللسان ومحل المعنى القلب، فإذا ذهب اللسان باللفظ إلى غير موضعه لم يذهب القلب بالمعنى إلا إلى موضعه وهو التقديم. [انظر: بدائع الفوائد ٢/ ١٢٦، ونتائج =

السؤال السابع: كيف تُصُوِّرَتْ الحال في غير المشتق؟

والجواب: أن ليس لشرط الاشتقاق حجة، ولا قام عليه دليل، ولهذا كان الحذاق من النحاة على أنه لا يشترط[1]، بل كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً، ولا يشترط فيها إلا أن تكون دالة على معنى متحول، ولهذا سميت حالاً، كما قال:

لو لم تَحُلْ ما سُمِّيَتْ حالاً وكُلُّ ما حال فقد زالا[2]

وكم من حال وردت جامدة؛ نحو: تَمَثَّل[3] لي المَلَكُ رَجُلاً، و﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً﴾[4] [الأعراف: ٧٣]، ومررت بهذا العود شجراً، ثم مررت به رماداً. وتأويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر[5].

= الفكر ٢/ ٤٠٢.

(١) مجيء الحال مشتقة أمر غالب وليس بلازم، وقد جاءت الحال جامدة مؤولة بمشتق في مسائل، كما جاءت غير مؤولة بمشتق في مسائل أخرى، انظر ذلك في باب الحال من كتب النحو، وعلى سبيل المثال انظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ٢/ ٢٩٧ وما بعدها، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ٢/ ٨ وما بعدها، وارتشاف الضرب ٢/ ٣٤ وما بعدها.

(٢) في الأصل: ذال -والبيت من السريع، وليس من شواهد النحو، فقد جاء به هنا لمعنى لغوي، هو أن الحال سميت كذلك لما فيها من معنى التحول والانتقال والتغير، ويبدو أن البيت مصنوع لهذا الغرض، وهو من وضع اللغويين، وانظره أيضًا في: بدائع الفوائد ٢/ ١٢٦.

(٣) جزء من حديث شريف أخرجه البخاري في حديث (كيف بدأ الوحي)، ويقول السهيلي في (نتائج الفكر) عقب هذا الحديث [٢/ ٤٠٢]: «فـ(رجلاً) حال: لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التَّمَثُّل، وليست لازمة للملك، إلا في وقت وقوع الفعل منه وهو التمثل، فهي إذن حال؛ لأنه قد تحول إليها».

(٤) فقوله (آية) وقع حالاً من ناقة الله، وهي حال جامدة غير مؤولة بمشتق، والعامل فيها (ها) بما فيها من معنى التنبيه، أو اسم الإشارة بما فيه من معنى الإشارة، أو فعل مضمر تدل عليه الجملة، كأنه قيل: انظر إليها في حال كونها آية.

(٥) إنما كان من قبيل التعسف الظاهر: إما لأنه لا يمكن ذلك إلا على تأويل بعيد، وهو أن يكون المنصوب معمولاً لفعل محذوف تقديره (يشبه)، وإما لأنه لا يمكن التأويل أصلاً، كما في رجل وآية وشجر ورماد (الوارد في النص).

ويعقب السهيلي على ذلك في نتائج الفكر [٢/ ٤٠٢] بقوله: «فهذه كلها أحوال وإن كانت =

السؤال الثامن ى أى شىء وقعت الإشارة بقولهم: هذ؟

والجواب: أن متعلق الإشارة هو الشىء الذى تتعاقب عنه هذه الأحوال، وهو ما يخرجه النحل من أكمامها(١)، فيكون بلحًا، ثم بسْأة، ثم خلالاً، ثم بسرًا، إلى أن يكون رطبًا. فمتعلق الإشارة المحل الحامل لهذه الأوصاف، فالإشارة إلى شىء ثالث غير البسر والرطب(٢)، وهو حامل البسرية والرطبية، أى الحقيقة الحاملة لهذه الصفات(٣).

= جامدة؛ لأنها صفت يتحول الفاعل إليها، وليس بلازم فى الصفات أن تكون كلها فعلية، بل فيها نفسية ومعنوية وعدمية -وهى صفات النفى- وإضافية وفعلية، ولا يكون من جميعها حال إلا ما كان الفعل واقعًا فيه وجاز خلوه عنها، وأما ما كان لازمًا للاسم مما لا يجوز خلوه عنه فلا يكون حالاً منتصبة بالفعل؛ نحو قولك: قرشيًا وحبشيًا وابنًا لزيد وأخًا لعمرو، فإذا أردت النسب لا يكون شىء من هذا كله حالاً، وقد نقل ابن قيم الجوزية هذا الكلام بلفظه غالبًا فى: بدائع الفوائد ٢/١٢٦، ١٢٧.

(١) النخل اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين واحده بالتاء، ومثله يعامل فى وصفه والإخبار عنه وعود الضمائر إليه معاملة المفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو جماعة الإناث، وفى القرآن الكريم: ﴿تنزع الناس كأنهم أعجاز نخل منقعر﴾ [القمر: ٢٠] و﴿فترى القوم فيها صرعى كأنهم أعجاز نخل خاوية﴾ [الحاقة: ٧] و﴿والنخل باسقات لها طلع نضيد﴾ [ق: ١٠].
ولذا تجد المؤلف هنا والسيوطى فى [الأشباه والنظائر] يعامل (النخل) معاملة المفرد المذكر، فيُذَكِّرُ له الفعل (يخرج)، ثم يعامله معاملة المفردة المؤنثة فيعيد إليه الضمير مؤنثًا فى (أكمامها).

(٢) فى مراتب حمل النخل جاء فى: كفاية المتحفظ ونهاية المتلفظ فى اللغة العربية -لابن الأجدابى[٦٢] ما يلى.
«أول حمل النخل (الطلع)، فإن انشق فهو (الضَحْك والإعريض) والوليع. والكافور وعاء الطلع وهو الجُفّ أيضًا وجمعه جفوف، فإذا انعقد الطلع حتى يصير بلحًا فهو (السَّيَّاب) الواحدة سيابة، فإذا اشتد واخضر فهو (الجدَال) فإذا عظم واشتد فهو (البسر) فإذا احمر فهو (الزهو)، فإذا بدت فيه نقط من الإرطاب فهو (مُوَلِّت)، فإذا أتاه التوكيت من قبل أذنانه فهو (مذنب) و(تَذْنُوب)، فإذا لان للإرطاب فهو (ثَعْد)، فإذا بلغ الإرطاب أنصافه فهو (مجزع)، فإذا بلغ ثلثيه فهو (حلقان) و(مُحَلْقِن)، فإذا جرى الإرطاب فيه فهو (منسبت). فإذا تناهى الإرطاب فيه فهو (مَعْو)». ولم أجد ما جاء فى المتن من (البسأة والخلال).

(٣) يرى بعضهم أن الإشارة إلى الجدال (مرتبة من مراتب البلح) إذا قدرت عاملاً محذوفًا هو (إذا)، والتقدير: هذا الجدال إذا كان بسرًا. أو الإشارة إلى الرطب إذا قدرت العامل المحذوف هو (إذ)، والتقدير: هذا الرطب إذ كان بسرًا. يقول السهيلى عن هذا: «وهذا تكلف لا معنى له؛ لأنا سنبطل إضمار (إذ وإذا) فيما بعد، وإضمار (كان)» [انظر: نتائج الفكر ٣، ٤] يريد: أن =

ويدل على ذلك أنك تقول: زيد قائمًا أخطب منه قاعدًا، وقال عبد الله بن سلام لعثمان: أنا خارجًا أنفع منى لك داخلاً[1]، ولا إشارةَ ولا مشارَ إليه هنا؛ وإنما هو إخبار عن الاسم الحامل للصفات التى منها القيام والقعود والدخول والخروج، ولا يصح أن يكون متعلق الإشارة صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة؛ لأنك لو أشرت إلى البسرية أو الجوهر بقيدها لم يصح تقييده بحال الرطبية، فلم يبق إلا أن تكون الإشارة إلى الجوهر الذى تتعاقب عليه الأحوال، وهو يبين لك بطلان قول من زعم أن متعلق الإشارة فى هذا هو العامل فى (بسرًا)، فإن العامل إما ما تضمنه (أطيب) من معنى الفعل، وإما (كان) المقدرة، وكلاهما لا يصح تعلق الإشارة به.

السؤال التاسع: هَلاّ قلتم: إن (بسرًا ورطبًا) منصوبان على خبر (كان)، وتخلصتم من هذا كله؟

والجواب: أن (كان) لو أضمرت لأضمر ثلاثة أشياء: الظرف الذى هو (إذا)، وفعل (كان)، ومرفوعها، وهذا لا نظير له، إلا حيث دل عليه الدليل؛ وإذا منع سيبويه من إضمار (كان) وحدها[2]، فكيف يجوز إضمار (إذ) أو (إذا) معها، وأنت لو قلت: سأتيك جاء زيد -تريد: (إذا) جاء زيد- لم يجز بإجماع، فهاهنا أولَى؛ لأنه لا يُدْرَى: (إذ) تريد أم (إذا)، وأن (سأتيك) لا يحتمل إلا أحدهما. وإذا بَعُدَ إضمار الظرف وحده، فإضماره

= العامل فى (بسرا ورطبًا) ليس (كان) المحذوفة بتقدير: إذ كان أو إذا كان -على ما سبق.

(1) يروى هذا القول برواية أخرى للترمذى عن ابن أخى عبد الله بن سلام قال: «لما أريد قتل عثمان جاء عبد الله بن سلام فقال له عثمان: ما جاء بك؟ قال: جئت فى نصرتك، قال: اخرج إلى الناس فاطردهم عنى، فإنك خارج خير لى من داخل» [انظر: تفسير القرطبى -الآية ٤٣ من سورة الرعد].

(2) عبارة سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عَبْدَ الله المقتولَ، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول؛ لأنه ليس فعلاً يصل من شىء إلى شىء، ولأنك لست تشير إلى أحد». وعلل السيرافى ذلك فقال: «لأنه ليس قبله ولا فى الحال دلالة عليه؛ إذ يجوز أن يكون على معنى: تَوَلَّ عبد الله وأحبه، وما أشبه ذلك، وإنما يضمرون ما عليه الدلالة من الكلام، أو شاهد من الحال». [انظر: كتاب سيبويه ١/ ٢٦٤- الأصل والهامش].

مع (كان) أبعد، ومن قدره من النحاة[1] فإنما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التقريب.

فإن قيل: يدل على إضمار (كان) أن هذا الكلام لا يذكر إلا لتفضيل شيء في زمان من أزمانه على نفسه في زمان آخر، ويجوز أن يكون الزمان المفضل فيه ماضيًا، وأن يكون مستقبلاً ولابد من إضمار ما يدل على المراد منهما، فيضمر للماضي (إذ)، وللمستقبل (إذا)، وإذ وإذا يطلبان الفعل، وأعم الأفعال وأشملها فعل الكون، فتعين إضمار (كان)؛ لتصحيح الكلام.

قيل: إنما يلزم هذا السؤال إذا أضمرنا الظرف، وأما إذا لم نضمره لم يُحتَجْ إلى (كان).

وأما قولكم: إنه يفضل الشيء على نفسه باعتبار زمانين، وإذ وإذا للزمان.

فجوابه: أن في التصريح بالحالين المفضل أحدهما على الآخر غُنْيَةً عن ذكر الزمان وتقدير إضماره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: هذا في حال بسريته أطيب منه في حال رطبيته استقام الكلام، ولا إذ هنا ولا إذا؛ لدلالة الحال على مقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين.

السؤال العاشر: هل يشترط اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة؟

والجواب: أن وضعها كذلك، ولا يجوز أن تقول: هذا بسرًا أطيب منه عنبًا؛ لأن وضع هذا الباب لتفضيل الشيء على نفسه باعتبارين، وفي زمانين، فإن جئت بهذا التركيب وجب الرفع، فقلت: هذا بُسْرٌ أطيب منه عنبٌ، فيكون جملتين: إحداهما: هذا بسر، والثانية: أطيب منه عنب، والمعنى: العنب أطيب منه. ولو قلت: هذا البسر أطيب منه عنب، لاتَّضَحَتْ المسألة، وانكشف معناها.

*****

(1) من هؤلاء النحاة المبرد، فقد قال في (المقتضب ٣/ ٢٥١): «ومثل هذا قولك: هذا بسرا أطيب منه تمرًا، فإن أومأت إليه وهو بسر تريد: هذا إذ صار بسرًا أطيب منه إذ صار تمرًا، وإن أومأت إليه وهو تمر، قلت: هذا بسرا أطيب منه تمرًا، أي هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا صار تمرًا، فإنما على هذا يوجه؛ لأن الانتقال فيه موجود». وقد تبع المبرد في هذا التقدير كل من السيرافي والزجاج وابن السراج والفارسي في (الحلبيات) وابن عصفور في رواية عنه.

الخامسة

المسألة الضبية

[لقبت(*) هذه المسألة بلقب «الضبية» أخذًا من قول النووى المذكور: «ضبة كبيرة»؛ إذ هى موضع النزاع والتخريج الإعرابى. (والضبة): قطعة عريضة من حديد أو نحاس أو خشب أو غير ذلك، يُصْلَحُ بها الإناء المكسور. وقد تكون الضبة من ذهب أو من فضة. وجمع الضبة: ضِبَاب وضَبَّات. وقد يقال للضبة: كَتِيفة؛ لأنها عَرُضَتْ على هيئة الكتف. ويقال: ضَبَّبْتُ الإناء؛ أى: عملت له ضبة (انظر: لسان العرب «ضبب».

وتجد حديثًا عن هذه المسألة -موجزًا أو مفصلاً- فى كل من همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى. والأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى]

نص المسألة الضبية

وهى قول النووى فى (منهاجه)(1): «وما ضُبِّبَ بذهب أو فضة ضَبَّةً كبيرةً؛ لزينة -حَرُمَ(2)» وقد أفرد لها الكمال أبو بكر بن محمد السيوطى الشافعى، فقال: عرض الاجتماع ببعض الأشياخ، فَذَكَرَ لى أن بعض أصحابنا الشافعية سأله عن وجه نصب (ضبة) فى كلام (المنهاج). وأخبر هذا السائل أن الأصحاب اختلفوا فى وجه نصبه، وأن بعضهم قال: هو خبر (كان) محذوفة، والمعنى: وكان ضبة، أو: وإن كان ضبة. وقال بعضهم: توسع المصنف، فأطلق الضبة على المصدر. وربما قيل غير ذلك.

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(1) كتاب منهاج الطالبين وعمدة المفتين فى فروع الفقه الشافعى. ذكر فى مقدمته أنه اختصره من كتاب (المحرر) للإمام أبى القاسم الرافعى، كما ذكر منهجه فى عرض المسائل الفقهية. وقد طبع الكتاب طبعات عدة.

(2) هذه العبارة وردت فى كتاب المنهاج ص3 من كتاب الطهارة -طبعة عيسى البابى الحلبى بمصر، وهى بتمامها: «ويحل استعمال كل إناء طاهر إلا ذهبًا وفضة فيحرم وكذا اتخاذه فى الأصح، ويحل المُمَوَّه فى الأصح، والنفيس -كياقوت- فى الأظهر، وما ضبب بذهب أو فضة ضبة كبيرة لزينة حرم، أو صغيرة بقدر الحاجة فلا، أو صغيرة لزينة أو كبيرة لحاجة جاز فى الأصح. وضبة موضع الاستعمال كغيره فى الأصح. قلت: المذهب تحريم ضبة الذهب مطلقًا، والله أعلم».

وقد ظهر لى - على أن إطلاق هذا اللفظ بإزاء هذا المعنى عربى - أن هذه الأقوال كُلَّها لا تُسَلَّمْ.

أما قـول من قال: «وكان ضبـة، أو: وإن كان ضبة، فَـغَنِىٌّ عن الجواب؛ لأنه يلزم منه عـود الضمير فى (كان) المقـدرة على (ما) الواقعـة على الإناء المضبب[1]، فـيكون المعنى: وما ضُبِّبَ وكـان المُضَبَّبُ ضَبَّةً، أو: وإن كـان المضبب ضبة. ولا يخفى فساده، سـواء جعلت (كان) تامة أو ناقصة، والواو عاطفة أو للحال.

هذا كلام الشيخ، وقد اقتضى أمرين.

أحدهما[2]: أن اسم (كان) المقـدرة ضميـره. والثانى: أنه عـائد على (ما) الواقع على المضبب.

وكُلٌّ منهما ليس بلازم؛ أما الأول؛ فلأنه يجوز أن يكون اسم (كان) ظاهراً تقديره: وكانت الضبة ضبة كبيرة... إلى آخره.

وأما الثانى؛ فإنا إذا جعلنا اسم كان ضميراً، كان عائداً على الضبة المفهومة من قوله: وما ضـبب؛ لأن نفس الضمير يجـوز الاستغناء به[3] بمستلزم له، كقـوله تعالى: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة:١٧٨]، فـ(عفى) يستلزم عافيًا، والضمير فى (إليه) عائد عليه؛ كقوله:

لَكَالرَّجُلِ الحادى وقد مَتَعَ الضحى ... وطَيْـرُ المنايا فـوقـهن أواقع[4]

فـ(الحادى) يستلزم إبلا مَحْدُوَّةً، وضمير (فوقهن) عائد عليهن.

إذا تقرر ذلك، فقد حُذِفَ (كان) واسمـها ظاهراً قَدَّرْناه، أو ضميراً، وبقى خبرها.

---

(١) يقصد عـود الضمير على (ما) فى قـوله أولاً: «وما ضبب» وهى (ما) الموصـولة، أى: وكان ما ضبب ضـبة كبيرة. والنـصب فيه يقتـضى أن يكون مفعولاً به لقـوله: «اقتضى» مبنيـاً للفاعل. والرفع فى الأصل (أمران) يقتضى أن يكون نائبًا عن الفاعل للفعل «اقتضى» مبنياً للمجهول.

(٢) زيادة «أحدهما» يقتضيها التقـسيم السابق، وهى من الأشباه والنظائر [٤/ ٢٤٧].

(٣) كذا فى الأصل. وفى الأشباه والنظائر [٤/ ٢٤٧]: «يجوز الاستغناء عنه»، وهو الأفضل.

(٤) البيت من الطويل، وقبله قوله: =

فإن اعترض معترض[1] بأنّ حذف (كان) مع اسمها إنما يحسن ويكثر بعد إنْ ولو[2].

أجبنا: بأنه يكفينا في التخريج وقوعه في كلام العرب -وإن كان قليلاً- فقد خرج سيبويه قول الشاعر رجزاً:

مِنْ لَدُ شَوْلاً، فإلى إتلائها[3]

[على أنّ التقدير: مِنْ لدُ أنْ كانت شَوْلا][4].

وأمكننا أن نَخْلُصَ من اعتراضه بوجه آخر، وهو أن نقول: أصله: فإن

= فإنك والتأبينَ عُروَةَ بعدما دعانا، وأيدينا إليه شوارع

ولم يَدْرِ لهما قائل، ويروى: «وقد تلع الضحى» و«التأبين» مدح الميت، و«شوارع»: جمع شارعة وهي الممتدة المرتفعة، و«متع الضحى أو تلع»: كناية عن ارتفاع الشمس، و«أواقع»: جمع واقعة وهي النازلة، والضمير في «فوقهن» يعود إلى الإبل.

[انظر: شرح عمدة الحافظ ٢/ ٩٨٨، والمقاصد النحوية ٣/ ٥٢٤، وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٤، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل ١/ ٣٠١، وشرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١٤، ولسان العرب (وقع)].

(١) في الأصل «متعرض»، وما أثبته من الأشباه والنظائر [٤/ ٢٤٨].

(٢) وفي ذلك يقول ابن مالك في «الألفية» في الأمور التي تختص بها (كان) من دون أخواتها:

ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد إنْ ولو كثيراً ذا اشتهر

(٣) البيت من مشطور الرجز، ولم يعرف قائله، و«الشول»: جمع شائلة صفة للناقة -على غير قياس- وهي التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية. و«الإتلاء» مصدر قولك: أتلت الناقة: إذا تلاها ولدها، والمعنى: من كونها شولا إلى زمن كونها متلوة بأولادها.

[انظر: كتاب سيبويه ١/ ١٣٤، والأمالي الشجرية ١/ ٢٢٢، وشرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠١، وهمع الهوامع ١/ ١٢٢، ولسان العرب (شول)].

(٤) ما بين المعقوفين زيادة لا بد منها، وهي من الأشباه والنظائر [٤/ ٢٤٨]. وإنما قدره سيبويه على هذا التقدير (من لد أن كانت شولا) ولم يقدره (من لد كانت شولا)؛ لأنه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل، واعترض على سيبويه في تقديره (أن)؛ إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه، بل نص سيبويه في باب الاستثناء على أنّ الموصول الحرفي لا يجوز حذفه، وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فر منه وقع فيه، [انظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ١٩٤].

كانت الضبة ضبة كبيرة، فحذفت[1] واسمها بعد إن، وبقي خبرها، ثم حذف إن بعد ذلك، وجوز حذفه دلالة (حَرُم) الذي هو الجواب عليه؛ فإن حذف الشرط مع القرينة جائز مع (إن)[2]، وإنما الخلاف في غيرها من أدوات الشرط.

واشترط ابن عصفور والأُبَّذِيُّ تعويض (لا) من الفعل المحذوف، قال في الارتشاف[3]: «وليس بشيء»، ومن أمثلة حذف الشرط مع (إن) بدون[4] (لا) قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧] تقديره -والله أعلم-: إن افتخرتم بقتلهم؛ فلم تقتلوهم أنتم، ولكن الله قتلهم[5]. وقوله: ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الشورى: ٩]، تقديره: إن أرادوا أولياء بحق، فالله هو الولي بحق[6]، وقوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾

---

(١) أي حذفت (كان).

(٢) يجوز حذف ما علم من شرط، إن كانت الأداة (إن) مقرونة بـ(لا) النافية، كقول الأحوص:

فطلقها فلست لها بكفء ... وإلا يعل مفرقك الحسام

وقد يتخلف واحد من (إن) والاقتران بـ(لا)، وقد يتخلفان معًا، وأمثلة ذلك على الترتيب: قول العرب: من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به، أي: ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به. وقوله تعالى: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها﴾ أي: وإن خافت امرأة. وقول الشاعر:

متى تؤخذوا قسرًا بظنة عامر ... ولم ينج إلا في الصفاد يزيد

أي: متى تثقفوا تؤخذوا، فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين

[انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٢٥٢].

(٣) كتاب ارتشاف الضرب عن لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، وانظر رد أبي حيان هذا في (ارتشاف الضرب ٢/ ٥٦١).

(٤) يخطىء بعض نقدة الاستعمال اللغوي دخول الباء الجارة على (دون)؛ لأنه لم يسمع عن العرب، ولأن (دون) ظرف غير متصرف، فلا يستعمل إلا منصوبًا على الظرفية، أو مجرورًا بحرف الجر (من) فقط، كقوله تعالى: ﴿وقطعناهم في الأرض أممًا، منهم الصالحون ومنهم دون ذلك﴾ وقوله تعالى: ﴿ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك﴾. وقد ورد هذا الاستعمال في كلام بعض اللغويين كالأخفش وغيره.

(٥) انظر: تفسير الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، في موطن هذه الآية.

(٦) انظر: تفسير الكشاف للزمخشري في موطن هذه الآية. قال أبو حيان في (البحر المحيط): ولا حاجة إلى تقدير شرط هنا؛ فالكلام يتم بدونه.

[العنكبوت: ٥٦][1] أي: إن لم يتأتَّ أن تخلصوا العبادة لي في أرض، فإياي في غيرها فاعبدون[2]. وهذا هو الأنسب؛ لتوافق عبارةُ المنهاج عبارةَ أصله[3]؛ فإن عبارة المحرر: «والمضبب بالذهب أو الفضة، إن كانت ضبة كبيرة، وفوق قدر الحاجة حرم استعماله، وإن كانت صغيرة».. إلى آخره.

فهذا يشعر بأن صاحب المنهاج لما اختصر ما في المحرر، حذف أولاً كان واسمها، وذكر الشرط. ثم قوله في رد هذا الوجه: «سواء جعلت كان تامة أو ناقصة». كيف يصح فرض (كان) تامة، والمُدَّعَى أن (ضبة) منصوب بها؟، فتأمَّلْ.

وأما قول من قال: تضبيبًا ضبة، فليس بشيء؛ لأنه لم يعرب (ضبة)؛ وإنما أكد الفعل بمصدره القياسي، وأبقى الضبة على حالها.

وأما قول من قال: إن (ضبة) مفعول مطلق؛ لأنه آلة التضبيب، أو توسع المصنف، فأطلق الضبة على المصدر، ونصبها مفعولاً مطلقًا، فَشُبْهَتُهُ قوية جدًا؛ لأن لفظ (ضبة) موافق في المعنى واللفظ للفعل قبله، ويُرَدُّ بأن الضبة ليست بآلة للتضبيب؛ لأن كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل، مُعَدَّةً معروضة له؛ كالسوط قبل الضرب، والقلم قبل الكتاب.

وأيضًا فإطلاق آلة المصدر عليه سماع، كـ(ضربته سوطًا)، ولا تقول: كتبته قلمًا. والضبة عبارة عن الرقعة التي يُرْتَقَعُ بها الإناء ونحوه، وقد كانت قبل ذلك جنسًا من الأجناس، صَيَّرَهُ المضبب بفعله فيه ضبة، ففعله فيه يسمى تضبيبًا، والضبة عبارة عن الذات، وكانت قبل ذلك جنسًا لا تسمى ضبة.

ولو سَلَّمْنا أنها من الألفاظ التي أطلقتها العرب على المصادر -وليست بمصادر، كالآلات والعُدَد وما أضيف إليها ونحوها -فإن وصفها بـ(كبيرة)

---

(١) وقد كتبت الآية خطأ في الأصل وفي الأشباه والنظائر [٢٤٨/٤] بحذف «الذين آمنوا».

(٢) انظر: الكشاف للزمخشري، والبحر المحيط لأبي حيان، في موطن هذه الآية.

(٣) أصل المنهاج هو كتاب (المحرر) للإمام أبي القاسم الرافعي.

يُرْدُه؛ لأن المعانى لا توصف بكبر ولا صغر، وإنما توصف بالقلة والكثرة، والقوة والضعف، ونحوها من أوصاف المعانى. وإذا صح ذلك فلا يقال: توسع المصنف؛ فنصب (الضبة) على المصدرية؛ لأن معنى توسع: ارتكب لغة مُوَلَّدَةً، فهذا يُعَدُّ قِلَّةَ حِشْمة وادب على المصنف، لكنه لا ينبغى أن يقال حتى يقع العجز بعد النظر والاجتهاد؛ لأن المُوَلَّدَ إذا صنف فى الفروع أو غيرها يُعْذَرُ فى ارتكابه لغته المولدة؛ لأنه لو كُلِّفَ الكلام باللسان العربى دائمًا، صَعُبَ عليه؛ لأنه لا يقدر عليه إلا بِكُلْفَةٍ، فإذا عجزنا عن الدخول بكلامه فى اللسان العربى عذرناه، ولا جناح عليه. انتهى.

واقتضى كلامه أن نزاعه إنما هو فى تعليل كونه مطلقًا[1]، بجعله آلة، وأما نفس الدعوى فلا نزاع فيها؛ فإن المصدر قد ينوب عنه فى الانتصاب على أنه مفعول مطلق، مُلاقٍ[2] له فى الاشتقاق، وإن كان اسم عين حاصلاً بفعل فاعل المصدر؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧]، فقد انتصب (نباتًا) على أنه مفعول مطلق، وليس بآلة، بل النبات ذات حاصلة بفعل الفاعل.

والذى ظهر لى فيه -بعد البحث مع نجباء الأصحاب فيه، ونظر المحكم، والصحاح، وتهذيب اللغة، وغيرها، ولم نجده متعديًا بهذا المعنى -أن[3] الباء فى (بذهب) بمعنى (من) البيانية، ارتكبه على مذهب كوفى[4]، و(ضبة)

---

(١) يريد: بكونه مفعولاً مطلقًا؛ بأن ينوب الآلة مناب المصدر المشارك للفعل فى حروفه.

(٢) كلمة (ملاق) هنا فاعل لقوله قبل ذلك: «ينوب عنه».

(٣) المصدر المؤول من أن ومعمولها يقع فاعلاً لقوله: «ظهر لى» قبل ذلك.

(٤) لأن الكوفيين وحلعم هم الذين يجيزون نيابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر، وقد عقد ابن قتيبة لذلك بابًا فى كتابه (أدب الكاتب) ص٣٩١ وما بعدها، وسماه (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)، وذكر أن من مجيء الباء بمعنى (من) قول أبى ذؤيب الهذلى:

شربن بماء البحر، ثم ترفعت ... متى لجج خضر لهن نئيج

وقول عنترة:

شربن بماء الدحرضين فأصبحت ... زوراء تنفر عن حياض الديلم =

منصوب على إسقاط الخافض، إما من باب:

أمرتك الخيْرَ، فافعل ما أمرت به ... فقد تركتك ذا مال، وذا نشب[1]

وهو ظاهر، ولا يُرَدُّ عَلَيَّ -بإدخاله فيه- بكونهم لم يَعُدُّوهُ من أفعاله؛ لأنا نقول: ما قيس على كلامها فهو من كلامها[2]. وقد قالوا في ضبط أفعال باب (أمرتك): كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل الثاني منهما حرف الجر، فهو من باب (أمر). وهذا الضابط يشمله لا محالة، وهو أولى من أن يُدَّعَى أنه منصوب من باب قول الشاعر:

تمرون الديارَ، ولم تعوجوا ... كلامكمُ عَلَيَّ -إذن- حرام[3]

على إسقاط الخافض؛ لأنه هذا يحفظ ولا يقاس عليه، وارتكابه يخلص من مشكلات كثيرة، ودعواه أقل ضرراً من دعوى اللحن لعالم، ويكون (بذهب) في موضع نصب على الحال من النكرة؛ لتقدمه عليها؛ لأنه لو تأخر كان صفة لها، والباء بمعنى (من) البيانية، والتقدير: وما ضُبِّبَ بضبة من ذهب أو فضة كبيرة؛ لزينة، حَرُمَ.

= أي: شربن من ماء البحر؛ ومن ماء الدحرضين.

والبصريون ينكرون إنابة بعض حروف الجر مناب بعضها الآخر، ويؤولون ما ورد، أو يقولون بشذوذه.

(1) أي: أمرتك بالخير، فأسقط الباء من (الخير). والنشب: المال الثابت كالضياع ونحوها، وقيل: هو جميع المال، وعطفه على المال من قبيل المبالغة. [انظر: كتاب سيبويه ١/ ٧١، والمقتضب للمبرد ٢/ ٢٦، والأمالي الشجرية ١/ ٣٦٥].

(2) الضمير في (كلامها) يعود إلى (العرب)، ويفهم ذلك من المقام، وهذه العبارة مشهورة، وردت في كتاب الخصائص لابن جني [١/ ١١٤] وفي غيره.

(3) أي: تمرون بالديار. والبيت من الوافر، وهو لجرير بن عطية الخطفي، ورواية الأشباه والنظائر [٤/ ٢٤٩]: «ولم تعرجوا». ونقل الأخفش الصغير عن المبرد أنه قرأ على عمارة بن عقيل -حفيد جرير-: «مررتم بالديار»، قال: فهذا يدلك على أن الرواية مغيرة، قال: والسماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة. [انظر: ديوان جرير ٢/ ٥، والكامل للمبرد ١/ ٣٤، مغني اللبيب ١٣٨، ٦١٦، شرح ابن عقيل ١/ ١٨٨].

ويمكن أنْ يُدَّعىَ أنه من باب (أعطى)[1]، وليس بظاهر؛ لأن سقوط الحرف فيه ظاهر، وليس فيه مُعْطَى ولا مُعْطَى له، و(ما)[2] مبتدأ، وهي موصولة، صلتها جملة (ضبب)، وفي (ضبب) ضمير نائب فاعل، وهو العائد، وهو المفعول الأول -إن جعلناه من باب أمر، أو أعطى[3]- وجملة (حرم) خبره.

فإن قلت: لا يصح أن يكون (حرم) خبراً عن (ما)؛ لأن (ما) واقعة على المضبب، والمضبب جماد، لا يوصف بحرام ولا بحلال.

قلت: هو على حذف مضاف، أي: واستعمال ما ضبب حرام على المكلف، وكذلك تقدر في كل موضع قاله الفقهاء؛ لأن الجمادات -كالخمر- لا توصف بحرام ولا بحلال؛ وإنما يوصف بهما فعل المكلف، فإذا قالوا: الخمر حرام، إنما يريدون استعمالها، وحذفوه؛ اختصاراً؛ للعلم به.

*****

(١) أي: من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

(٢) أي (ما) في أصل المسألة، وهي قوله: «وما ضبب بذهب..».

(٣) في الأصل «من باب أمر وأعطى» وما أثبته من الأشباه والنظائر [٤/ ٢٥٠]، وهو الأولى؛ لأن البابين مختلفان في التعدية -على ما سبق.

السادسة
مسألة الكحل

[لقبت(*) هذه المسألة بلقب «الكحل»؛ لورود هذه اللفظة فى مثالها المشهور، الذى مثّل به سيبويه فى كتابه [٢/ ٣١] ويبدو أنه نقله عن العرب، والمثال هو: «ما رأيت أحدًا أحسن فى عينه الكحل منه فى عينه» وسيذكر ابن الصائغ ذلك فى أثناء هذه المسألة موضوع التحقيق.

وتجد حديثا موجزًا أو مفصلاً عن هذه المسألة فيما يلى:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسى. وأوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك، لابن هشام. والبسيط فى شرح الجمل، لابن أبى الربيع. وشرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان. وشرح ابن عقيل على الألفية. وشفاء العليل فى إيضاح التسهيل، للسلسيلى. وعمدة الحافظ وعدة اللافظ، لابن مالك. والكافية فى النحو، للرضى. والكافية الشافية فى النحو، لابن مالك. وكتاب سيبويه. والمسائل المنثورة، للفارسى. والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل. والنكت فى تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمرى. وهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى]

نص مسألة الكحل

وقد أفردها بمؤلَّفٍ الشيخُ شمس الدين بن الصائغ، وسماه بـ(كتاب الوضع الباهر)(١) فقال:

اعلم أن اسم التفضيل من الأسماء المشتقة من الأفعال(٢)، ويشبه من

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(١) الاسم الكامل للكتاب هو: الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر.

(٢) المشهور أن الأسماء المشتقة من الأفعال سبعة هى: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، وانظر خلافًا فى إضافة أنواع أخرى، وفى تعريف المشتق فى كتاب (النحو الوافى للأستاذ عباس حسن ٣/ هامش ٨٢] وما بعدها).

الأفعالَ الأفعالَ غير المنصرفة، وهو وفعلُ التعجب من باب واحد[1]، حتى إن حُذّاق النحويين قالوا: إن الذى شَذَّ فى أحد البابين شذ فى الآخر.

قال ابن عصفور: لا يُتَعَجَّبُ من فعل المفعول[2]، وشذ: ما أَخْوَفَهُ عندى، وأنشد:

فَلَهْوَ أَخْوَفُ عندى إذ أُكَلِّمُهُ[3]

ولا من الألوان، وشذ قوله:

فأنت أبيضهم سِرْبال طباخ[4]

---

(١) إنما كانا من باب واحد؛ لأن كلا منهما يفيد الغاية والمبالغة فى المعنى الذى سبق الحدث، وهذا مأخوذ عن كلام سيبويه، فقد قال: وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن فيه (أَفْعِلْ به) ولا هو (أَفْعَلُ منه)؛ لأنك تريد أن ترفعه عن غاية دونه، كما أنك إذا قلت: ما أفعله، فأنت تريد أن ترفعه عن الغاية الدنيا، والمعنى فى أَفْعِلْ به وما أفعله واحد، وكذلك أفعل منه. [كتاب سيبويه ٤/ ٩٧].

(٢) فى شرح جمل الزجاجى لابن عصفور: «لا يجوز التعجب من وصف المفعول، فلا يجوز أن تقول: ما أضرب زيداً! وأنت تريد التعجب من الضرب الذى وقع به، واختلف فى السبب المانع من ذلك، فمنهم من قال: إنه لم يجز التعجب منه لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فهذا يجيز التعجب إذا عُدِمَ اللبس... ومنهم من ذهب إلى أنه لا يجوز التعجب من فعل المفعول؛ لأنه ليس فيما أوقع به من فعل التعجب كسب فأشبه لذلك الخِلَقَ والألوان.. وفى همع الهوامع أن من المجيزين عند عدم اللبس خَطّاب الماردى وابن مالك [انظر: شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٥٧٦- وهمع الهوامع ٦/ ٤٢- والمقرب لابن عصفور ١/ ٧١].

(٣) شطر بيت من البسيط. من قصيدة لكعب بن زهير يمدح بها الرسول ﷺ، وتتمة البيت:

«وقيل: إنك محبوس ومقتول».

ويروى: مسبور ومسئول -[انظر: شرح ديوان كعب بن زهير ٢١- وشرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٥٧٧- والمقرب ١/ ٧١- وهمع الهوامع ٦/ ٤٣].

(٤) عجز بيت من البسيط. لطرفة بن العبد، وصدره قوله:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم

ورواه الفراء:

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤماً، وأبيضهم سربال طباخ

[انظر: [شرح الجمل الكبير لابن عصفور ١/ ٥٧٨، والمقرب ١/ ٧٣، ومعانى القرآن للفراء ٢/ ١٢٨].

ولقد كنت قِدْمًا[1] نَظَّرْتُ[2] هذه المسألة النحوية فى أن البابين من واد واحد، والوارد فى أحدهما وارد فى الآخر بمسألة فقهية، وهى أن التمتع والقِرَان[3] كذلك من واد واحد، والنص الوارد فى التمتع وارد حكمُه فى القِرَانِ، ضمنته كتابًا سميته بـ(اختراع الفهوم لاجتماع العلوم).

إذا تقرر ذلك، فمقتضى هذه الصفة ألا تعمل؛ إذ هى اسم، وحقُّ الأسماء ألا تعمل، إلا إن أشبهت الفعل، أو أشبهت ما أشبه الفعل؛ فالأول كاسم الفاعل، والثانى الصفة المشبهة به[4].

و(أفعل) هذه لم تشبه الفعل شَبَهَ اسم الفاعل، فى جريانها مطلقًا، أعنى حالة تذكيرها وإفرادها وفروعها وهو (تَفْعَلُ)، حتى إنه فى بعض الأماكن اختلف فى الكلمة: هل هى فعل أو اسم تفضيل؟ كقوله:

لَعَمْرُكَ ما أدرى، وإنى لأَوْجَلُ على أَيِّنا تعدو المنية أوَّلُ[5]

---

(١) القدم -بكسر القاف وفتح الدال -نقيض الحدوث، يقال: قدم يقدم قدمًا وقدامة. والقدم -بكسر القاف وسكون الدال -اسم من القدم، جعل اسمًا من أسماء الزمان، يقال: قِدْمًا كان كذا وكذا.

(٢) نظرت المسألة: أوردت لها نظيرًا وشبيهًا من موضع آخر.

(٣) التمتع فى الحج: أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج، فإذا أحرم بها بعد إهلاله شوالاً فقد صار متمتعًا بالعمرة إلى الحج، ووجه التمتع هنا أن المحرم حينئذ قد انتفع بما انتفع به من حلاقة وطيب وتنظف وقضاء تفث والمام بأهله -إن كانت معه- وكل هذه الأشياء كانت محرمة عليه فأبيح له أن يحل وينتفع بإحلال هذه الأشياء كلها، مع ما سقط عنه من الرجوع إلى الميقات والإحرام منه بالحج.
أما القران فهو الجمع بين الحج والعمرة بنية واحدة وتلبية واحدة وإحرام واحد وطواف واحد وسعى واحد، فيقول: لبيك بحج وعمرة.

(٤) اسم الفاعل يشبه الفعل المضارع فى الحركات والسكنات ودلالته على التجدد والحدوث، فهو مشبه له فى اللفظ وفى المعنى. وأما الصفة المشبهة فلا تشبه المضارع فى شىء من ذلك. ولكن لها شبهًا بما يشبهه وهو اسم الفاعل من وجهين. أحدهما أن كليهما يدل على الحدث ومن قام به. والثانى أن كليهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

(٥) البيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة لـ(معين بن أوس المزنى) [انظر: ديوان الحماسة ٣٢٦، والمقتضب ٣/٢٤٦، وشرح ابن يعيش على المفصل ٦/٩٨]، و(أوجل) مأخوذ من (الوجل) =

بل إن جرى (أفعل) على المضارع لم يَجْرِ بغير الفروع. فإن قلتَ: ولِمَ لَمْ تكن (افعل) جارية على المضارع في الحركات والسكنات، إذ لا اعتبار بالأصالة والزيادة؛ ألا ترى أن (ضاربًا) جارٍ على (يضرب)؟

قلت: علامة التأنيث خارجة عن ذلك؛ ألا ترى أن (ضاربة) جارية، والتاء خارجة عن ذلك؟

ولقائل أن يقول: التاء خارجة عن الوزن؛ بدليل استثنائه، بخلاف الألف.

والذى يدفع هذا كُلَّهُ أن كلامنا فى (أَفْعَلَ مِنْ)، وهى لازمة الإفراد والتذكير.

ومعنى الجريان -كما قال ابن عصفور-: الجريان على المضارع فى الحركات والسكنات والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع[1].

ولم تشبه اسم الفاعل الجارى على الفعل كشبه الصفة له فى لحاق العلامات الدالة على فرعية المسند إليه، بل جرت مجرى فعل التعجب فى المعنى، ولذلك لزمت الإفراد والتذكير، إذا كانت مجردة من (أل) والإضافة لذلك.

وليس لزوم (أفعل) لذلك؛ لتضمنه معنى الفعل والمصدر المستحقين لذلك؛ بدلالتهما على الجنس، كما ذكره موفق الدين بن يعيش فى (شرح المفصل)، وابن بابشاذ، وقد أخذه ابن السراج، كذا فى (الإيضاح)[2].

= وهو الخوف. و(المنية) الموت. و(تعدو) تأخذ وتقهر. قال ابن جنى فى إعراب الحماسة: (أوجل) مما جاء من الصفات على (أفعل) لا (فعلاء). وظنه العينى فعلاً مضارعًا فقال: قوله (لأوجل) أى: أخاف، من وجل يوجل.

(١) هذا رأى نقله ابن عصفور عن غيره، فقد جاء فى باب اسم الفاعل من شرح الجمل [١/ ٥٥٠]: «واسم الفاعل من جنس الأسماء، فينبغى أن ينظر: ما الموجب لعمله؟ وفى ذلك خلاف بين النحويين: فمنهم من ذهب إلى أن سبب ذلك شبهه بالفعل فى جريانه عليه فى حركاته وسكناته وعدد حروفه؛ لأن ضاربًا جار على يضرب فى حركاته وسكناته وعدد حروفه». ثم ذكر فى المسألة آراء أخرى، وممن رأى هذا من قبل ابن عصفور المبرد صاحب المقتضب، انظر [المقتضب ٢/ ١١٩].

(٢) يبدو أنه (الإيضاح فى شرح المفصل) لابن يعيش. وليس به هذا المعنى المذكور هنا.

وقد علَّلَ ذلك بمثال فى (الإيضاح) بأنهم لو جمعوا بينهما فى علامة الفروع وبين (أل) فإذن البيت من (أدخلوا الدرع) بمعنى مع (أل) الإضافة؛ لأن غير المجرد وبقية المشتقات كذلك. ولا كما ذكره المتأخرون من أنها مع (من) كبعض الكلمة مع باقيها، وبعض الكلمة لا تلحقه العلامات؛ لأن إعرابها على حِدَتِها يدفع ذلك[1].

وإذا كان الجامد من الأفعال قاصراً فى عمله عن المتصرف؛ لشبهه بالأسماء، فما يشبهه من الأسماء ينبغى ألا يعمل، إلا أن (أفعل) - لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوفات - عملت فى الضمير المتصل والتميز والحال والظرف وعديله[2]، لا فى الظاهر ولا فى المفعول به، على المشهور، وهذا معنى قول من قال: لا تعمل.

وأما قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فـ(حيث) نُصِبَتْ بمقدَّرٍ نَصْبَ المفعول به، أى: يعلم حيث، لا جُرَّتْ بالإضافة؛ لأن (أفعل) بعض ما يضاف له، ولا نُصِبَتْ بـ(أعلم) نصب الظروف؛ لأن علمه غير مقيد[3]، وفى الأخير بحث[4].

وكذلك قوله:

---

(١) العبارة من أول قوله: «وقد علل ذلك» إلى ما هنا، غير مترابطة، وفى معناها غموض، ويبدو أن فى الكلام سقطا.

(٢) عديل الظرف هو: الجار والمجرور، ويقال لهما معا: شبه الجملة.

(٤) فى تفسير القرطبى: «ولا يجوز أن يعمل (أعلم) فى (حيث) ويكون ظرفا؛ لأن المعنى يكون على ذلك: الله أعلم فى هذا الموضع، وذلك لا يجوز أن يوصف به البارىء تعالى».

(٤) مناط البحث هنا أن بعضهم أجاز أن يكون النصب بـ(أعلم) نفسها على تقدير تجرده من معنى التفضيل. فيكون بمثابة اسم الفاعل أى: عالم، واعترض أبو حيان على وقوع (حيث) هنا مفعولاً به، ووجه اعتراضه أن فى ذلك ضربًا من التصرف، و(حيث) لا تتصرف، قال المرادى: لم تجىء حيث فاعلاً ولا مفعولاً به ولا مبتدأ، وجاء فى التسهيل أن تصرف (حيث) نادر، قال الدمامينى: ولو قيل: إن المراد: يعلم الفضل الذى هو فى محل الرسالة، لم يبعد، وفيه إبقاء (حيث) على ما عهد لها من الظرفية، قال الشمنى: بل هو بعيد؛ لما فيه من حذف المفعول والاسم الموصول وبعض صلته بلا دليل.

وأضْرَبَ منا بالسيوف القواضب(١)

نصبه بـ(يضرب) مقدراً، وقيل: بإسقاط الخافض، أى: أضْرَبَ للقواضب(٢)، وَرُجِّحَ الأول بكثرة حذف الفعل دونَ الحرف. ولا يقال: إنها تعمل، وهو ما تلحقه علامات تدل على شبه ما يحكم بشبهه، وهذه ليست كذلك، فكيف تدل؟ لأنه كقوله:

كان جوابى بالعصا أنْ أُجْلَدا(٣)

و: زيداً مررت به(٤)

وبعض العرب -لأجل الاشتقاق- أعملها فى الظاهر مطلقًا- حكاه سيبويه فى موضع، ومنعه فى آخر وحكم عليه بالقِلَّة والرداءة(٥). ورَفَعَ بها الظاهرَ كُلُّ العرب فى مسألة (الكحل) استحسانًا، والقِيَاس قد قَدَّمْنَاه وَوَجْهَهُ، إلا أن بعض المتأخرين اعترض عليه بأنْ عدم لحاق العلامات لـ(أفعل) يقوى شبهه بالفعل، من حيث إنْ الفعل لا يثنى ولا يجمع، فيجب أنْ يعمل بطريق الأوْلَى، وهو مسبوق بهذا الكلام فى كلام الرشيد سعيد، والرشيدُ سعيدٌ

---

(١) عجز بيت من الطويل. أورده أبو تمام فى الحماسة، وهو للعباس بن مرداس، وصدره قوله:

أكر وأحمى للحقيقة منهم.

وقد انفرد ابن طولون برواية (القواضب) مع أن الوارد فى مختلف المراجع (القوانسا) -وعلى رواية ابن طولون لا يأتى شاهد إلا أن ينشد بنصب (القواضب). والقوانس: جمع قونس، وهى بيضة الحديد، وقونس المرأة: مقدم رأسها. [انظر: ديوان الحماسة ١٣٢، شرح الكافية الشافية ٢/ ٤٣٦، الإيضاح فى شرح المفصل ١/ ٦٦٣].

(٢) فى الأصل: أضرب للقواضب». والقواضب: جمع سيف قاضب أى قطاع.

(٣) بيت من الرجز، وقبله قوله:

«ربيته حتى إذا تمعددا»

والرواية المشهورة: «كان جزائى». وقد علق ابن عصفور على البيت بقوله: «وظاهر (بالعصا) أنه من صلة (أن) كأنه قال: أن أجلد بالعصا؛ لكن ينبغى أن يحمل ذلك على إضمار فعل كأنه قال: أعنى بالعصا»، وأول ابن جنى المحذوف مصدراً أو وصفًا من الفعل المذكور. [انظر: شرح الجمل ١/ ١٨٧، والمنصف ١/ ١٣٠].

(٤) فناصب (زيداً) هنا ليس الفعل (مررت)، وإنما فعل محذوف دل عليه (مررت)، والتقدير: جاوزت زيداً، مررت به.

(٥) انظر حكاية الإجازة فى: كتاب سيبويه ٢/ ٣١، وانظر المنع والحكم بالرداءة فى: الكتاب ٢/ ٣٤ (تحقيق عبد السلام هارون).

مسبوق أيضًا. قال أبو علي -فيما نقله التدمري عنه -في مسألة المازني: إن (خير ما تكون) نصب بـ(خير منك)، وقد تقدم أنه أشبه الفعل من جهات: من أنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ويوصل بالحرف تارة نحو: زيد أعلم منك.

وجواب ذلك: أنا لا نُسَلِّمُ أن ذلك لقوة شبهه بالفعل، بل لضعفه؛ حيث لم يَجْرِ مجراه في لحاق العلامات، فلحاق العلامات مما يقوى شبه الفعل، وقد ذكره جماعة من النحويين في علة عمل اسم الفاعل عمل الفعل. وإن سُلِّمَ أن ذلك مما يقوى شبهه بالفعل، فهو الفعل الجامد الذى هو ضعيف غير متصرف، شُبِّهَ بالأسماء؛ بدليل مسألة: إن زيدًا لَنِعْمَ الرجل، ومسألة: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩]، فإنها المخففة من الثقيلة؛ بدليل ﴿وَأَنَّ سَعْيَهُ﴾ [النجم: ٤٠] إلى غير هذا من المسائل، وما حال ضعيف تعلق بضعيف؟!

ووجَّه الشيخ أبو عمرو القياسَ بأن اسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل إنما عملت لشبهها بفعل وُجِدَ بمعناها، وهو (يَفْعَلُ ويَفْعِلُ وفَعَلَ) و(أَفْعَلُ) لم يوجد فعل بمعناه، أى يدل على الزيادة[1].

واعترض عليه:

أولاً: بأن الصفة دالة على الثبوت، ولا فعل إلا وهو دالٌّ على الحدوث، وفى أفعال الغرائز ودلالتها على الثبوت أو المثبوت بحث. وأما أمثلة المبالغة فنائبة عن (فَاعِل) أو فعلها فَعَلَ أو فَعِلَ أو فَعُلَ المجردة من أداة الكثرة، فإنه وإن لم يوضع لها لا ينافيها.

وثانيًا: بأن لـ(أفعل) فعْلاً بمعناه، وهو فعل التعجب، ولو زاد قيد التصرف كـ (خرج)، على أن لقائل أن يقول: ليس (أَفْعَلَ) فى التعجب موضعًا لذلك.

---

(١) يقول ابن الحاجب فى شرح الكافية: «إنما عمل ما تقدم (يقصد اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة) عمل الفعل؛ لأن له فعلاً بمعناه، وأما هذا (يقصد اسم التفضيل) فليس له فعل بمعناه فى الزيادة، فلم يعمل لذلك».

ومسألة (الكحل) لقبت بذلك؛ لأن سيبويه مثلها بـ: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في غيره[1]، وبغير ذلك من الأمثلة[2]، وبسط الكلام في مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره[3].

وقد ضبطها الإمام جمال الدين أبو عمرو بما إذا كان (أَفْعَلُ) لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه باعتبار غيره منفيًا[4]، أي صفة لشيء وهو في المعنى لمتعلق به مفضل -وهو الكحل-. وقيل: لمسبب أي لمجعول سببًا.

وقيل: الأفضل بالحقيقة للعين، هي سبب للكحل في التفضيل، ولهذا لزمت باعتبار وقوعه في غير ذلك الموصوف، والتفضيل انعكس لأجل النفي.

والإمام جمال الدين بن مالك قال في (تسهيله): لا يرفع (أفعل) التفضيل في الأعرف ظاهراً إلا قبل مفضول هو هو، مذكور أو مقدر [وبعد ضمير مذكور أو مقيد][5] مفسر، بعد نفي أو شبهه يصاحب (أفعل).

ولا أعرف مخرجًا للغة من يرفع بها الظاهر مطلقًا -كما سبق- لكن كان ينبغي أن يزيد: «أو ضميراً منفصلاً»؛ ليخرج مثل: مررت برجل أحسن منه أنت.

(إلا قبل مفضول)[6] المفضول أبداً هو المجرور بـ(مِنْ) وأفعل قبله، وإنما

---

(١) عبارة سيبويه في الكتاب [٢/ ٣١]: «ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عينه».

(٢) ومن ذلك قوله [٢/ ٣١]: «ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه». وقوله [٢/ ٣١]: ومثل ذلك: «ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة».

(٣) انظر كتاب سيبويه [٢/ ٣١-٣٣]. وفي عبارة الأصل بعض اضطراب، فقد وردت هكذا: «ومسألة الكحل لقبت بذلك؛ لأن سيبويه مثلها بـ ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في غيره، ولكثرة الأمثلة في مثال الكحل ما لم يبسطه في غيره، وبغير ذلك من الأمثلة..» وقد أثبت ما جاء في الأشباه والنظائر [٤/ ٢٠٧].

(٤) انظر كلام ابن الحاجب في: شرحه للكافية [٢/ ٦٤٢]، وفي الإيضاح شرح المفصل [١/ ٦٦١]، وانظر رد الرضي عليه في ذلك في شرح الكافية للرضي [٢/ ٢٢٠].

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو مثبت من نص المؤلف في كتابه (تسهيل الفوائد) الذي نقل عنه [١٣٥].

(٦) ما بين الأقواس فيما يلي ألفاظ نص ابن مالك السابق يشرحها المؤلف.

أراد أن يقيده بأنه (هو هو)، أي المجرور هو ذلك الظاهر الذى فرض رفع (أفعل) له وهو (الكحل)؛ إذ الضمير يعود عليه.

ومثال كونه مذكورًا المثال السابق. وكونه مقدرًا، منه ما ذكره سيبويه من الحديث: «ما من أيام أَحَبٌّ إلى الله فيها الصوم من عشر ذى الحجة»[1]. قيل: وحذف (إليه) أيضًا، قال الخفاف: من قال: (أَحَبًّ) حمله على لفظ الأيام، ومن رفع فعلى موضعها والخبر محذوف، أي: في الوجود. والمَرْوِيُّ فى (الصحيح): «ما من أيامٍ العَمَلُ الصالحُ فيهن أحَبُّ إلى الله العَمَلُ من هذه الأيام العشر»[2]، ولا شاهد فيه.

أما تجويزه مع إدخال (من) على المحل كـ[3]: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل من عين زيد، أو على ذى المحل كـ: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل من زيد.

وأما حذفه مع (من) كقوله[4]:

ما إن رأيت كعبد الله من أحد ... أولَى به الحمد فى وُجْدٍ وإعدام[5]

وبَيْتَيْ الكتاب المَعْزُوَّين لِسُحَيْم:

مررت على وادي السباع ولا أرى

كوادي السباع حين يُظْلِمُ واديا

---

(١) نص عبارة سيبويه [٢/ ٣٢]: «ما من أيام أحب إلى الله عز وجل فيها الصوم منه فى عشر ذى الحجة»، ولم يصرح سيبويه بأنه من الحديث.

(٢) انظر: صحيح البخارى (الباب الحادى عشر من كتاب العيدين) وسنن الترمذى (الباب الحادى والخمسون من كتاب الصوم).

(٣) هذا جواب (أما) السابقة، فالأولى اقترانه بالفاء؛ لما فيها من معنى الشرط، فكان الأولى أن يقول: «أما تجويزه... فكما رأيت...».

(٤) الأولى إدخال الفاء في جواب (أما)، فكان يقول: «وأما حذفه مع من فكقوله...».

(٥) البيت من البسيط، ولم يعلم له قائل. والوجد (بضم الواو): الغنى، والإعدام: الفقر. وتقدير البيت بعد رد المحذوف: أولى به منه الحمد.

أَقَلَّ بـه ركب أَتَوْهُ تَـئِـيَّـةً وأَخْوَفَ إلا ما وقى الله واقيا [1]

قال الأعلم فى كتابه (تحصيل عين الذهب)[2] التقدير: أَقَلَّ به ركب أَتَوْهُ منهم بوادى السباع، فجرى فى الحذف مجرى (الله أكبر)[3] -يعنى على أحد القولين.

وقدره فى (النُّكَت): أَقَلَّ به ركب أتوه تئية منهم بـه، على أن (به) يعود على (وادى السباع)، لا على ما عادت عليه (به) فى الأول[4]، وهو قريب من الأول.

وقدره بدر الدين بن مالك: لا أرى واديًا أَقَلَّ به ركب تَئِـيَّـةً كـوادى السباع[5]، ولم يوفِ التقدير حقه؛ فإنه حذف المفضل عليه -وهو منهم- العائد على الركب، وبقى المحل الآخر -وهو كوادى السباع- الذى قدره الأعلم بـ(قد وقع كوادى السباع)، فإنه أراد هو المذكورَ فى البيت فيه (أل)، و(أل) من جملة الموصوف باسم التفضيل. وتلخيص البيت: ولا أرى كوادى السباع واديًا أَقَلَّ به الركب إلا أتوه تئيةً -وهى المُكْثُ- منهم بوادى السباع.

وقال أبو جعفر بن النحاس فى (شرح أبيات سيبويه): تَأَيَّتُ بالمكان -مثل

---

(١) البيتان من الطويل، وهما من شعر سحيم بن وثيل الرياحى من المخضرمين [انظر: كتاب سيبويه ٢/ ٣٣، والإيضاح فى شرح المفصل لابن الحاجب ١/ ٦٦٢، وعمدة الحافظ ٢/ ٧٧٤].

(٢) ورد فى الأصل: «تحصين عين الذهب». واسم الكتاب كاملاً هو: تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب فى علم مجازات العرب. وهو شرح لشواهد كتاب سيبويه [انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٥٦].

(٣) انظر: تحصيل عين الذهب (بهامش كتاب سيبويه- طبعة بولاق [١/ ٢٣٣].

(٤) نص عبارة الأعلم فى النكت فى تفسير كتاب سيبويه [١/ ٤٥٥]: «والمعنى: أقل به الركب تئيةً منهم به، فحذف (منهم) و(به)، والهاء فى (به) الأول ضمير (واد)؛ والهاء التى فى (به) التى بعد (منهم) ضمير وادى السباع، و(أتوه) نعت لركب، و(تئية) فى معنى تلبث وتمكث، كأنه قال: لا أرى واديًا أقل به مكثًا وتلبثًا الركب الآتوه منهم بوادى السباع، فحذف (منهم) و(به) كما تقول: الله أكبر، ومعناه: من كل شىء».

(٥) نص عبارة ابن ابن مالك فى شرح الألفية (١٨٩): «لا أرى واديًا أقل به ركب أتوه تئيةً منه كوادى السباع، ولكن حذف ما دل على المفضول».

تنعلت-: تمكثت.

وقال السخاوى فى (شرح المفصل): ويحتمل أن يكون (أَقَلٍّ) هنا فعلاً ماضيًا، ويرتفع (ركب) على أنه فاعل، و(ثنية) مفعول به، والكُلُّ فى موضع الصفة لـ(واديًا)، و(أَخْوَفَ) على: ولَمْ أر أخْوَفَ.

قال الخفاف: و(واديًا) مفعول (أرى) و(كوادى) صفة تقدمت فانتصبت حالاً، ويجوز أن يكون (كوادى) مفعول أرى و(واديًا) تمييز بمنزلة: ما رأيت كاليوم رجلاً، و(أخوف) معطوف، أى: وأخوف به منهم[1]،

و(بعده ضمير) أى: يكون (أفعل) بعده ضمير مذكور، وهو فى المثال (فى عينه)، أو مقدر نحو ما حكاه أبو جعفر عن محمد بن يزيد من قولهم: ما رأيت قومًا أشبه بعض ببعض من قومك، وقال: رفعت (البعض)؛ لأن أشبه له، وليس لقوم.

قال بعض شراح (التسهيل): تقديره: ما رأيت قومًا أَبْيَنَ فيهم شبه بعض ببعض من شبه بعض قومك ببعض. فجعل (أشبه) موضع (أَبْيَنَ) واستغنى به عن ذكر المضاف، ثم كمل الاختصار بوضوح المعنى بالتقدير: ما رأيت قومًا أَبْيَنَ فيهم شبه بعض ببعض من قومك، ثم حذف الضمير الذى هو (فيهم) استناداً على شبه، وأدخل (من) على (شبه) فصار التقدير: من شبه بعض قومك ببعض، ثم حذف (شبه) و(بعض) وأدخلت (من) على (قومك)، وحذف متعلق (شبه) وهو (ببعض) لحذف ما تعلق به -وهو شبه- فبقى (من قومك)، وهو على حذف اسمين[2].

(وبعد نفى) تقدم فى المثال، و(شبهه) يعنى به النهى والاستفهام، وقد

---

(١) انظر هذا الرأى -غير منسوب- مع آراء أخرى فى إعراب البيتين فى: شرح الرضى على الكافية [٢/ ٢٢٢].

(٢) انظر على سبيل المثال: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل -تحقيق محمد كامل بركات [٢/ ١٨٥] بتغيير بعض الألفاظ.

اعترض عليه بعدم السماع فى ذلك، وليس موضع قياس[١]! وجوابه: أنه قد استقر أن النهى والاستفهام للإنكار يجريان مجرى النفى فى أخوات (كان) الأربعة[٢] والاستثناء وتسويغ مجىء الحال من النكرة فى الفصيح، إلى غير ذلك.

وصاحب (أفعل) هو (رجل) فى المثال.

وصرح بدر الدين ولد الشيخ جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل أجنبيًا، فقال فى (شرح الخلاصة): لم يرفع الظاهر عند أكثر العرب إلا إذا ولى نفيًا أو استفهامًا، وكان مرفوعه أجنبيًا مفضلاً على نفسه باعتبارين[٣].

وقد رأيت الإمام جمال الدين بن الحاجب اشترط السببية، والإمام جمال الدين ساكت عن ذلك، فنقول: إن قصد بدر الدين بـ(الأجنبى) نفى السببى الذى اتصل بضمير الموصوف، كما مثل به فى أثناء كلامه من: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، فلا شك أن (أفعل) فيه لا يرفع الظاهر فى اللغة المشهورة، لكن هذا القيد كان مستغنى عنه بقوله: مفضلاً على نفسه باعتبارين.

وإن أراد به نفى السببى الذى للموصوف به تَعَلُّقٌ ما، فليس كذلك، بل لا بد من أن يكون سببًا بهذا المعنى، وهذا الذى يُحْمَلُ كلام الشيخ أبى عمرو عليه، وأن يكون أجنبيًا بالمعنى الأول؛ ليخرج: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه. لكن قد قَدَّمْنَا أن هذا خارج من قيد آخر.

وبقى النظر فيما إذا قيل: «ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه». الظاهرُ أن يكون الضمير فى (منه) يعود على (كحل) لفظًا على حد: عندى درهم ونصف، خلافًا لابن الصائغ فى شرح هذا، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن

---

(١) من المعترضين على ابن مالك أبو حيان الأندلسى، قال: «إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفى وجب اتباع السماع فيه، والاقتصار على ما قالته العرب» [همع الهوامع ٥/١٠٨].

(٢) هى الأفعال الدالة على الاستمرار (ما زال، ما فتىء، ما برح، ما انفك).

(٣) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية (١٨٩) طبعة طهران بإيران.

معمر ولا يُنقص من عُمُرِه﴾ [فاطر: ١١]، وقول الشاعر:

وكُلُّ أناس قاربوا قَيْدَ فحلهم ونحن حللنا قيده فهو سارب[1]

(كحله منه في عين زيد) هل هي داخلة تحت الضابط ويرفع فيها أفعل؟ وعبارته: والذى يظهر أنها لا تدخل إلا على رأى بدر الدين عليه.

فإن قيل: الشيخ جمال الدين أبو عمرو يشترط أن يكون لمسبب مفضل باعتبار الأول على نفسه، وما أعيد عليه الضمير ليس عين ذلك الكحل، بل المفضول كحل عين الفاضل، ولذا شرط الشيخ جمال الدين بن مالك: (قبل مفضول هُوَ هُوَ).

قلت: المُسَوِّغُ لعَوْد الضمير عليه يُصَيِّرُهُ كأنه هو، وهذا المعنى لابد من اعتباره في نفس المثال المجمع عليه، فإن (الكحل) المنفىَّ فَضْلُهُ في عين رجل غير الكحل المفضول، وهذا هو الذى سوغ تعدى أفعل الرافع لـ(الكحل) هنا إلى ضميره المجرور بـ(من) في قولك: منه، ولا يجوز: من زيد به.

قال الصفار في (شرح الكتاب) بعد تقدير هذه المسألة: وبقى فيها إشكال أثاره صاحبنا أبو الحسن (بن) عصفور -وفقه الله تعالى- وهو أنهم قد منعوا (من زيد به)، وانفصل عن هذا بأنه عائد على (الكحل) لفظًا لا معنى؛ لأن الكحل الذى في عين زيد ليس منتقلاً لمعنى آخر، فهو من باب:

أرى كل قوم قاربوا قيد فحلهم... البيت[1]

قال: وهذا حسن. انتهى.

وقد يقال: إن (أل) في (الكحل) المذكور فيه للحقيقة، فالذى يعود عليه الضمير مُفَسَّر من حيث اللفظ والمعنى، وهذا مثل قولك: الماء شرب منه

---

(١) البيت من الطويل، من شعر الأخنس بن شهاب التغلبي، شاعر جاهلي، وقد حرف الشطر الثاني في الأصل فجاء: «ونحو جعلنا قبل فهو سارب» [انظر: ديوان الحماسة لأبي تمام ٢٠٤، لسان العرب (سرب)].

زيد، وشرب منه عمرو، فكلاهما يرجعان للماء، وإن كان مشروب هذا الخاص غير مشروب الآخر. انتهى.

ويمكن الانفصال عن إشكال ابن عصفور بأن هذا اختُصِرَ في (أفعل) لما كان بمعنى فعلين، ولهذا جاز تعلقه بظرفين مختلفين نحو: زيد يوم الجمعة أحسن منه يوم الخميس. وبأن (أحسن) في المعنى إنما هي لـ(رجل) لا لـ(الكحل)- على ما سيأتي من كلام سيبويه وشرحه.

واعلم أن قول ابن الحاجب: (منفيًا) لا يخالف قول ابن مالك: (بعد نفي أو شبهه)؛ لأن الواقع بعد شبه النفي منفي.

وبقي النظر في شيئين: في وجه رفع (أفعل) هنا الظاهر، وفي وجه اشتراط هذه الشروط لذلك.

أما رفعها الظاهر هنا، فذكر له الجمهور تعليلين:

أحدهما: أن (أفعل) هنا يعاقبه الفعل، فإذا أقمت الفعل مقامه أفاد ما أفاد (أفعل) من التفضيل، وقد كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العاملة كهؤلاء لا يوجد له فعل بمعناه -كما سبق تقريره- قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه: صَحَّ أن يرفع الظاهر هنا، كما صَحَّ إعمال اسم الفاعل بمعنى المضي في صلة (أل)، يعني من أجل أن كان القياس ألا يعمل في الماضي، وحين دخلته (أل) عمل فيه؛ لأنه واقع موقع الفعل[1].

وعليه مناقشة: وهو أن (أل) تقتضي الوصل -وأصله أن يكون بالجملة- وتشابه المعرفة وهي إنما تدخل على المفرد؛ فلذلك اختير وصلها بالوصف الذي له شبهان: بالجملة والمفرد، فهو بعدها له جاذب للفعلية، أما في مسألتنا فَبَعْدَ تسليم أن الفعل يقع هنا ويؤدي معنى الوصف لا جاذب له، إلا

---

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية [٢/ ١١٤١]: فتنزل ارتفاع الظاهر بـ(أفعل) هنا - لوقوعه موقع فعل - منزلة إعمال اسم الفاعل الموصول به الألف واللام حال المضي؛ لأن وصل الألف واللام به أوجب تقديره بفعل.

ن يقال: الأصل في مكان المشتقات -إذا أدى الفعل معناها وصح حلوله محلها -أن يكون للفعل.

وقد اعتُرِضَ على هذا التعليل بأنّ الفعل إذا وقع هنا لم يَتَسَاوَ التركيبان؛ من حيث إن نفي الأحسنية يصدق بالمساواة.

وحاول بعض شراح (الحاجبية)[1] الانفصال عن ذلك فقال: فإذا نفى ذلك يكون المعنى نفى فضل حسن الكحل في عين رجل على عين زيد، وهذا إنما يحصل أيضًا بنفي أن يكون حسنه كحسنه، وهذه -فيما أراه- مكابرة.

وحاول بعض أجناسه الانفصال بأن: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» محتمل لأن يكون كحل عين زيد أحسن، ولئلا يكون، بأن يكونا متساويين، و: ما رأيت رجلاً يحسن، محتمل لأن يكون كحل عين زيد أحسن وأَزْيَدَ -كما تقدم- ولئلا يكون، بأن يكون أنقص، فقد تساوى المدلولان في الجملة، وهو -على ما فيه- أقرب من الأول للقبول.

وقد يقال: إن قولك: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل»، وإن كان مُنْصبًّا على نفي الزيادة في عين الرجل -وهي تصدق بالمساواة، وبنقصانها من عين زيد -فالمراد في الاستعمال الأخيرُ، يوضح لك ذلك أنك تقول: ما رأيت أفضل من زيد، بقصد إثبات الأفضلية له.

قال من نعلم من محققي التفسير في قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٤]، و﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ﴾ [الزمر: ٣٢]: المعنى: لا أحد أظلم من أولئك[2]، وتكلموا على الجمع بينهما بكلام يُذْكَرُ في موضعه، وقولك: «ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد»، وإن كان مُنْصَباً على نفي المماثلة، وهي تصدق بشيئين: بالزيادة والنقص، كما

---

(١) مختصر في النحو، يسمى: المقدمة الكافية في علم الإعراب، وعليها شروح كثيرة.

(٢) انظر على سبيل المثال: البحر المحيط لأبي حيان، في موطن هذه الآية.

سبق وضوح الأمرين حسب[1] ما أخرجه مسلم فى صحيحه من حديث أبى هريرة عن النبى عليه الصلاة والسلام أنه قال: «منْ قال حين يصبح وحين يمسى: سبحان الله وبحمده، سبحان الله» - مائةَ مَرةٍ -لم يأتِ أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به، إلا رجل قال مثل ما قال، أو زاد عليه»[2]. ولو قيل: إن (أو) بمعنى الواو كان تكلفًا[3]، وما سبق أولَى فتأمّلْه، لكن المراد فى الاستعمال إثبات الزيادة للثانى؛ قضاءً لحقِّ التشبيه، ويوضح ذلك البحث البيانى فى قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦][4].

ونظير ما ذكرناه هنا فى التراكيب -من قصرها فى الاستعمال على أحد ما يقتضيه وضع اللفظ- قَصْرُ بعض المفردات على ذلك عُرْفًا، نحو (الدابة) فى الأجناس، و(ابن عمر) و(البيت)[5] فى الأعلام بالغلبة، هذا شىء يوافق عليه من مارس اللغة العربية ولم يَجْمُدْ على القواعد الجدلية.

الثانى من تعليل الجمهور لرفع (أفعل) الظاهر: أنه لو لم يرفع الظاهر ورُفِعَ: إما على أنه مبتدأ مخبر عنه بالكحل، أو خبره الكحل تقدم عليه، لزم

---

(١) الأفصح فى استعمال (حَسَب) بمعنى قَدْر أن تجر بالحرف (على) فيقول: على حَسَبِ ما أخرجه مسلم، كقولهم: يجزى المرء على حسب عمله، وأما (حسب) بسكون السين فهى بمعنى الكفاية فى الشىء، كقولهم: حَسْبُكَ درهم.

(٢) جاء فى صحيح مسلم بشرح النووى [١٧/١٧]: «قال رسول الله ﷺ: «من قال حين يصبح وحين يمسى: سبحان الله وبحمده- مائة مرة- لم يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به إلا أحد قال مثل ما قال، أو زاد عليه».

(٣) ممن يرى أن (أو) قد ترد بمعنى الواو: الأخفش والجرمى وهو مذهب جماعة الكوفيين، ولهم أدلة من الشعر والنثر [انظر: الجنى الدانى ٢٤٦].

(٤) ومما جاء فى تفسيرها من بيان قول الزمخشرى: «فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿وليس الذكر كالأنثى﴾؟ قلت: هو بيان لما فى قوله: ﴿والله أعلم بما وضعت﴾ من التعظيم للموضوع والرفع منه، ومعناه: وليس الذكر الذى طلبت كالأنثى التى وُهِبَتْ لها، واللام فيهما للعهد».

(٥) فإن (الدابة) فى اللغة: كل ما يَدِبُّ على الأرض من إنسان وحيوان، ولكن العرف خصها بغير الإنسان. و(ابن عمر) عَلَمٌ فى الأصل يشمل كل فرد من أولاد عمر بن الخطاب، ولكن العرف خصه بابنه عبد الله. و(البيت) يشمل كل مكان يصلح للبيات، ولكن العرف خصه بـ(بيت الله الحرام فى مكة).

منه أمر ممتنع وهو الفصل بين (أفعل) ومعموله بأجنبى منه، ومعنى الأجنبى: أنه غير معمول له عمل الفعل فيه، وإلا فالفصل بالخبر أو بالمبتدأ أو الخبر ومعموله فصل بمعموله عند من يرفع أحدهما بالآخر، والفصل بين العائد ومعموله بالأجنبى لا يجوز؛ لأنهما كالكلمة الواحدة. قيل: ولأن (أفعل) مع (من) كالمتضايفين، ولا يفصل بينهما بأجنبى على قول الجمهور، ولا بغيره إلا لضرورة[1].

وقد اعترض على هذا التعليل بأن الفصل إنما يلزم على تقدير أن يتقدم (أحسن) ويتأخر (منه)، أما على تقدير أن يتقدم (الكحل) أو يتأخر عنه (منه) بأن يقال: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن فى عينه منه، أو: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه منه الكحل، فلا يلزم ذلك المحذور.

وأجاب بدر الدين بن مالك ووافقه الحديثى بأن فى تقديم (الكحل) تقديم غير الأهم لا لضرورة؛ إذ الامتناع من رَفْع (أفعل) الظاهرَ ليس لعلة مُوجِبة، إنما هو لأمر استحسانى، ولذلك اطَّرَدَ عند بعض العرب رفعه الظاهر، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايتُه أَوْلَى، وهو تقديم ما هو أَهَمُّ، وإيراده فى الذكر أَتَمُّ، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه نفى صفة (رجل) فى المسألة بـ(أحسن)[2].

---

(1) فى شرح الرضى على الكافية [٢/ ٢٢١] أن هذا تعليل سيبويه.

(2) جملة نفى صفة رجل فى المسألة بـ(أحسن) لا رابط بينها وبين ما قبلها من كلام، وهى ليست فى نص بدر الدين بن مالك وهو: «فإن قلت: وأى حاجة إلى ذلك؟ ولم لم يجعل مبتدأ مؤخرًا عن (من) فيقال: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل أو مقدمًا على (أحسن) فيقال: ما رأيت رجلاً الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد؟.

قلت: لم يؤخر تجنبًا عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره، وإعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد -وليس هو من أفعال القلوب- ولم يقدم كراهيةَ أن يقدموا لغير ضرورة ما ليس بأهم؛ فإن الامتناع من رفع أفعل التفضيل الظاهر ليس لعلة موجبة، إنما هو لأمر استحسانى، فيجوز التخلف عن مقتضاه إذا زاحمه ما رعايته أولى؛ وهو تقديم ما هو أهم، وإيراده فى الذكر أتم، وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام تخصيصه: ألا ترى أنك لو قلت: ما رأيت رجلاً، كان صدق الكلام موقوفًا على تخصيص رجل بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال..=

قال: ألا ترى أنك لو قلت: ما رأيت رجلاً، كان صدق الكلام موقوفًا على تخصيص (رجل) بأمر يمكن أنه لم يحصل لمن رأيته من الرجال؛ لأنه ما من راءٍ إلا وقد رأى رجلاً ما، فلما كان الصدق موقوفًا على المُخَصِّص -وهو الوصف- كان تقديمه مطلوبًا فوق كل مطلوب، واغْتُفِرَ ما يترتب على التقديم من الخروج عن الأصل، ومطلوبيةُ المخصص فى الإثبات دون مطلوبيته فى النفى؛ لأنه فى الإثبات يزيد الفائدة، وفى النفى يصون الكلام عن كونه كذبًا؛ فلا يقتضى ذلك جواز مثله فى الإثبات.

وهذا الكلام -مع طوله واختصارى له -قد يقال: إن فيه (أحسن) وحده ليس صفة، إنما هو جزء من الصفة، وكذا (الكحل) جزء من الصفة. وأجاب عن تأخير (الكحل) عن (منه) بأنه تجنب عن قبح اجتماع تقديم الضمير على مفسره، وإعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد، وليس هو من أفعال القلوب.

ويقال له: إنك قد أوجبت - على تقدير أن يرفع - أن يكون (الكحل) مبتدأ، وهو إذا تأخر لم يَضُرَّ عَوْدُ الضمير عليه ولم يقبح نحو: فى داره زيد، وهل ذلك إلا مثل: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾ [طه: ٦٧][1] فى الإعراب المشهور؟

لكن جعله مبتدأ مخبرًا بالكحل (عنه) هو قياس قول سيبويه فى نحو: من أبوك؟: لأنه إذا وضع موضعه يبقى الكلام على وضعه، وحينئذ يمتنع؛ لعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة، ويصير مثل: صاحبها فى الدار. وينبغى أن يحمل قول الشيخ أبى عمرو فى تقدير تقديم (منه) على (الكحل) أن يلزم منه

= [شرح ابن الناظم للألفية ١٩٠]. وفى ألفاظ النص بعض تغيير أو حذف، وقد أقر ابن الصائغ بذلك فيما بعد.

(١) والإعراب المشهور هو أن يكون (موسى) فاعلاً للفعل (أوجس) والضمير فى (نفسه) عائد عليه وهو متأخر لفظًا لا رتبة؛ إذ حق الفاعل أن يلى الفعل.

عود الضمير على غير مذكور[1]، على أنه بناء على قاعدة سيبويه التى ذكرناها.

فإن قيل: هذا التعليل لا يتأتى فى العبارة الثالثة، وهى: «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل»، فإن الرفع لا يحصل به ذلك المحذور. قلت: هذه فرع الأولى، فكما لا يجوز الرفع فى الأصل، كذا فى الفرع، ولأن المحذور واقع فى التقدير[2].

وقال الرشيد سعيد: قد جوَّزوا فى التقدير ما لا يجوز فى غيره.

قلت: وإن كان كذلك فجوابه فِقْهًا كـ: أنت طالق غدًا، ولا تخرجى إلا أن آذن لك، لكن الأصل أن يكون المقدر كالملفوظ.

وإعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد كافٍ فى المنع، على أن ذلك مشكل، أعنى تعلق (منه) بـ(أحسن) فى أصل المسألة إذا رفعت الكحل بـ(أحسن)؛ لما يلزم من تعدى فعل الظاهر إلى مضمره، وقد تقدَّم الكلام فيه.

ولعل الصفار أخذ الإشكال عن ابن عصفور، والانفصال عنه بأن الضمير الذى دخل عليه (من) كحلٌ آخر غير الذى رفع بـ(أحسن)، فكذا هنا، على أن هذا أيضًا يتأتى فيما إذا قَدَّمَ (الكحل) ولم يذكره، وجنح إلى أمر طويل خطابى.

ولا يُتكَلَّفُ له أن يقال: عود الضمير على متأخر إنما هو فيما جاء عن العرب، وهذا لم يجىء، ولا غيره من التكلفات.

واعلم أن هذين التعليلين مفهومان من كلام سيبويه[3]، وأورد بعضهم على

---

(١) يشير إلى قول ابن الحاجب: «ولا يجوز الفصل بين عامله ومعموله، ولو قدمت (منه) لرجع الضمير إلى غير مذكور» [انظر شرح الرضى على الكافية ٢/ ٢٢١].

(٢) انظر: شرح الرضى على الكافية [٢/ ٢٢٢].

(٣) انظر: كتاب سيبويه [١/ ٢٣٢، ٢/ ٣١].

التعليل الثاني ما قلناه. وانفصل بأن سيبويه إنما ذكر ذلك ليفرق بين مسألة الكحل بتزيينها ومسألة: مررت برجل خير منه أبوه، ولم يقل: لجواز الرفع محمل آخر.

وقد صرح الصفار بجواز المسألة على تقدير تقديم (الكحل) وعلى تقدير تأخيره عن (منه)، مقدرًا أن يكون (الكحل) مبتدأ، أما إذا كان خبرًا فيمتنع تأخير (الكحل)؛ لما ذكرناه[1].

ونظيرُ هذه المسألة على هذا التعليل من الحمل على أحسن القبيحين:

مسألةُ: ما قام إلا زيدًا أصحابك، وأصلها: ما قام أصحابك إلا زيدًا، فدار الأمر - حين التقديم - بين الرفع الراجح والنصب المرجوح؛ لما أن البدل لا يتقدم.

ومسألةُ: مررت بزيد ورجل آخر قائمين، آثروا مجيء الحال من النكرة على وصف المعرفة بالنكرة[2].

ومسألةُ: هذا مقبلاً رجل، آثروا مجيء الحال من النكرة على تقديم الصفة، فتحمَّلوا القبيح لرفع أقبح منه.

ولعل هذا مراد الشيخ أبي عمرو في قوله: لو لم يرفع الظاهر لكان مرفوعًا بالابتداء، وهو متعذر؛ لقصوره عن غيره؛ أي لأن الرفع بالابتداء قاصر عن الرفع على الفاعلية؛ لاستلزام ذلك الفصل، وهذا -وإن كان فعله (أفعل) الظاهر- فأَمْرُهُ أخفّ.

ولرفع (أفعل) الظاهر في هذه المسألة تعليلٌ آخر مفهوم من كلام سيبويه

---

(١) في عبارة الأصل بعض اضطراب؛ إذ جاء فيه: «وقد صرح الصفار بجواز المسألة بالرفع على تقدير تقديم الكحل، وعلى تقدير تأخيره عن فعل أن يكون معطوفًا على من الناس، مقدرًا بأن يكون الكحل مبتدأ، أما إذا كان خبرا فيمتنع تأخير الكحل؛ لما ذكرناه». والتصويب من: الأشباه والنظائر [٤/ ٢١٤].

(٢) في الأصل: «على تقديم الصفة وصف المعرفة بالنكرة»، والتصويب من: الأشباه والنظائر [٤/ ٢١٤].

أيضًا، اعتمد عليه شراحه، وهو: أن (أفعل) إذا كان تفضيل الشيء على نفسه في موضعين، فهي جارية على الأول في المعنى مع رفعها الظاهر، ترفعه إذ ذاك كما ترفع الضمير؛ لأنك إنما تُفَضِّلُ بها المكان على غيره؛ إذ لا تقدر أن تُفَضِّلَ بها نفس الشيء على نفسه، قال سيبويه: ولكنك زعمت أن للكحل هنا عملاً وهيئة[1]، يعني عملاً من الحسن وهيئة فيه ليست له في غيره، فالمعنى: ما رأيت أحدًا عاملاً في عينه الكحل من الحسن كعمله في عين زيد، وهذا في التقدير كقولك: (ما رأيت أحدًا تحسن عينه بالكحل كعين زيد)، فهو كـ: (ما رأيت أحدًا يحسن بالكحل كحسن زيد)، فهو كـ: (ما رأيت أحدًا حسنًا بالكحل كزيد)، ولا يتأتى ذلك في:

مررت برجل خير منك أبوه؛ لأن فيه (أفعل) صفةٌ للأب؛ لأن تفضيل الأب على أحد ممكن، فَخَلَصَتْ الصفة لما بعد.

وذكر ابن فلاح في (الكافي) تعليلين آخرين:

أولهما: أنها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه؛ لأن ذلك بالنسبة إلى المعاني غالبًا يجري مجرى الضمائر، فرفعته كما ترفع الضمير.

ثانيهما: أنه لما اتحد الفاضل والمفضول، كأنه عمل في شيء واحد.

فهذه خمس تعاليل لم أرها مجتمعة.

النظر الثاني: في وجه اشتراط تلك الشروط:

أما اشتراط الموصوف، وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله: (الشيء)[2]، وفي عبارة التسهيل في قوله: (يصاحب أفعل)[3] فقيل: ليتأتى التفضيل، وهو دعوى. وقيل: لأن الأسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد، واعْتُرِضَ بأن ذلك يكفي فيه النفي، فتقول: ما أحسن في عين رجل الكحل منه في عين

---

(١) انظر كلام سيبويه في كتابه [١/ ٢٣٢، ٢/ ٣١].

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية [٢/ ٢٢٠].

(٣) انظر: تسهيل الفوائد ١٣٥- وجاء في الأصل المخطوط «فصاحب أفعل».

زيد، كما نقول: ما قائم الزيدان، فرفع الوصف مكتفى به. وأجيب بأن (أفعل) لم يَقْوَ قوة اسم الفاعل؛ ألا ترى أنه لا ينصب المفعول به مطلقًا على الصحيح، ولو وجدت شروط رفعه للظاهر، بخلاف اسم الفاعل.

وأما (السبب) عند من اشترطه: لأنها[1] صفة جرت في اللفظ على غير من هي له، ولا بد منه؛ لأنه الذى رفعته (أفعل)، وأما التفضيل فـ(أفعل) وُضعت له.

و(كونه بين ضميرين) -وهو المشار إليه بالاعتبارين- فلأن تفضيل الشيء على نفسه إنما طريقه ذلك، و(النفي) لإمكان وقوع الفعل موقعه واغتنائه به- كما قررناه فى التعليل بمعاقبة الفعل، وهو ينتظم بالشروط السابقة لك.

وقد تقدم أن بدر الدين بن مالك اشترط (الأجنبية)[2] في مرفوعها، وتقديم الكلام معه والتوفيق بينه وبين من اشترط السببية. فإن قلت: فأنت إذا قلت: ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، أو: رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد، (أ) أيصح وقوع الفعل موقعه؟ فقد أجاب عنه بدر الدين بأن المعتبر فى اطّراد رفع (أفعل) التفضيل الظاهرَ جوازُ أن يقع موقع الفعل الذى يبنى منه، مفيدًا فائدته، ولو قلت فى الأول: يحسن أبوه كحسنه، لفاتت الدلالة على التفضيل، أو: يَحْسُنُهُ أبوه- أى: يفوته -لكنت قد جئت بغير الفعل الذى بنى منه (أحسن)، وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من (أفعل) فإنك لو جعنت فيه (يحسن) مكان (أحسن) فقلت: رأيت رجلاً يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد، أو: يحسن فى عينه الكحل كحلاً فى عين زيد، فاتت الدلالة على التفضيل فى الأول، وعلى الغريزة فى الثانى[3]. انتهى.

وهذا تقدم أن مثله يقال فى المثال المستجمع للشرائط[4]، وقد تقدم الجواب

---

(١) القياس فى القاعدة إدخال الفاء هنا (فلأنها)؛ لأنه جواب (أما) النائبة مناب فعل الشرط وأداته.

(٢) انظر: شرح ابن الناظم للألفية ١٨٩. وانظر ص ٩٢ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: شرح ابن الناظم للألفية ١٩٠.

(٤) وهو قولهم: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد.

عنه، فَلْيُطَابَقْ بينه وبين هذا.

واعلم أن رفع (أفعل) الظاهر على ما هو المشروط المختار مشروط بالشروط السابقة، لكن هل هذا لـ(أَفْعَلَ مِنْ) أو لـ(أَفْعَلَ) فى جميع استعمالها؟.

لم أجد من شفى الغليل فى هذه المسألة!، والذى ينبغى أن يقال: إن هذا مَبْنِيٌّ على الاختلاف فى تعليل وجه قياس عدم عملها: هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل، ولا الوصف المشبه للفعل -وهى الصفة المشبهة- فى لحاق العلامات، وهو ظاهر عبارة سيبويه؟[1] أو كونها لم يوجد فعل بمعناها -كما قاله الشيخ أبو عمرو وغيره[2]؟.

إن قلنا بالأول، فينبغى إذا استعملت بالألف واللام أن يجوز رفعها للظاهر فنقول: هذا الرجل الأفضل أبوه؛ لأنها تثنى وتجمع إذ ذاك، وكذا إذا أضيفت لمعرفة نحو: زيد أفضل الناس أبوه؛ لأنه يجوز تثنيتها وجمعها حينئذ.

وإن قلنا بالثانى، فلا ينبغى أن تعمل إلا بالشروط، والله أعلم[3]. انتهى.

قلت: حاصل أفعل التفضيل أنه تتعلق به حروف الجر، على نحو تعلقها بأفعل التعجب، وأما الخفض به: فيجوز إن كان المخفوض كُلاً وأَفْعَلُ بعضه[4]، وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به، ومعه، والمطلق، والتمييز إن لم يكن فاعلاً معنًى، إلا إن كان (أفعل) مضافًا إلى غيره[5]، ويجوز الباقى.

---

(١) انظر كتاب سيبويه [٢/ ٢١].

(٢) انظر: شرح الكافية لابن الحاجب [٢/ ٢٢٠].

(٣) إلى هنا ينتهى ما جاء فى الأشباه والنظائر [٤/ ٢١٦] وأما ما ذكره ابن طولون بعد ذلك فمنقول بأغلب ألفاظه من كتاب شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى على ألفية ابن مالك، وانظر [٢/ ١٠٦ وما بعدها] طبعة عيسى البابى الحلبى.

(٤) ويتحقق ذلك إذا أضيف أفعل إلى معرفة -وفى شرح التصريح على التوضيح زيادة قوله (وعكسه) أى إذا كان أفعل بعض ما يضاف إليه، ،ويتحقق ذلك بأن يضاف إلى نكرة. قال المرادى: أفعل التفضيل بمعنى (بعض) إن أضيف إلى معرفة، وبمعنى (كل) إن أضيف إلى نكرة، ولهذا يقال: أفضل الرجلين، وأفضل رجلين الزيدان [٢/ ١٠٦- الهامش].

(٥) علق الشيخ ياسين على ذلك بقوله: «الأظهر أن يقول: أو كان مضافًا إلى غيره؛ ليوافق ما مر فى باب التمييز من أنه ينصب ما كان فاعلاً فى المعنى وما لم يكن كذلك، إذا كان مضافًا لغيره=

وأما الرفع به: فإنه يرفع الضمير المستتر في كل لغة، نحو: زيد أفضل، ففي (أفعل) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد، ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها سيبويه، كـ: مررت برجل أفضلَ منه أبوه، أو: أفضلَ منه أنت - بخفض (أفضل) بالفتحة على أنه صفة لرجل، وبرفع الأب أو أنت على الفاعلية بأفضل على معنى: فاقه في الفضل أبوه، أو أنت.

وأكثر العرب يوجب رفع (أفعل) - في ذلك كُلِّه -على أنه خبر مقدم، وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر، وفاعل (أفعل) ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل، ورابطها الضمير المجرور بـ(من).

ويَطَّرِدُ ذلك الرفع للظاهر: إذا حَلَّ أفعل التفضيل محل الفعل مع موافقة المعنى، والفعل يرفع الظاهر فكذا ما حَلَّ محله، وذلك إذا كان (أفعل) صفة لاسم جنس، وسبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًا - وهو ما ليس متلبسًا بضمير الموصوف به -مفضلاً ذلك الأجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين، نحو قول العرب: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، فـ(أحسن) أفعل تفضيل، وهو صفة لرجل، و(رجل) اسم جنس مسبوق بنفي، ومرفوعه (الكحل)، وهو أجنبي من الموصوف؛ لكونه لم يتصل بضميره، و(الكحل) مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين: فباعتبار كونه في عين زيد فاضل، وباعتبار كونه في عين غيره مفضول. والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غير زيد من الرجال.

ونظيره قول الأصوليين: الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة.

والسبب في اطِّرَادِ رفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال

= لتعذر إضافته مرتين» [انظر: حاشية الشيخ يس على شرح التصريح ٢/١٠٦].

تهيئته بالقرائن التى قارنته لمعاقبة الفعل على وجه لا يكون زيد بدونها؛ فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد. فيؤتى بالفعل -وهو يحسن- مكان (أفعل) التفضيل -وهو أحسن- ولا يتغير المعنى- قاله ابن مالك، وناقشه أبو حيان فى ذلك[1].

والأصل أن يقع هذا الاسم الظاهر المرفوع بأفعل التفضيل بين ضميرين: أولهما الموصوف بأفعل التفضيل -وهو الهاء فى عينه- وثانيهما للظاهر- وهو الهاء فى (منه)-، فيكون المفضول مذكورًا، وقد يحذف الضمير الثانى[2] العائد إلى الكحل، فيكون المفضول مقدراً. وتدخل (من) الجارة للمفضول إما على الاسم الظاهر -وهو الكحل فى مثالنا- أو تدخل على محل الكحل- وهو العين- أو تدخل على ذى المحل -وهو زيد- فتقول: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل من كحل عين زيد- بدخول (من) على الاسم الظاهر وهو الكحل- أو: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل من عين زيد -بدخول (من) على محل الكحل وهو العين- أو: ما رأيت رجلاً أحسن فى عينه الكحل من زيد - بدخول (من) على ذى المحل وهو زيد- فتحذف مضافًا إذا دخلت (من) على المحل وهو العين، أو مضافين إذا دخلت (من) على ذى المحل وهو زيد.

وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر المرفوع بشىء أصلاً، وذلك إذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل، فيستغنى عما بعد المرفوع، فتقول: ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل، فتحذف ضمير (الكحل) ومحله وصاحب محله اختصاراً.

---

(١) فى حاشية الشيخ ياسين [٢/ ١٠٧] أن وجه مناقشة أبى حيان هو: «أن النفى فى صورة أفعل التفضيل مُنْصَبٌ على الزيادة فى عين الرجل، ونفى الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصانها عن عين زيد، وفى صورة الفعل النفى منصب على المماثلة، وهى تصدق بشيئين: الزيادة والنقص، وأجاب ابن الصائغ بأن المراد فى الاستعمال فى الصورة الأولى النقصان، وفى الثانية إثبات الزيادة للثانى؛ قضاء لحق التشبيه».

(٢) كما قد يحذف الضمير الثانى هنا قد يحذف أيضًا الضمير الأول العائد إلى الموصوف؛ للعلم به نحو: ما رأيت رجلاً أحسن الكحل منه فى عين زيد - والمقدر كالملفوظ -وقد نص على ذلك صاحب شرح التصريح على التوضيح [٢/ ١٠٧] وهو الأصل الذى نقل عنه ابن طولون ما هنا.

وربما أدخلوا (من) على غير المفضول لفظًا وقالوا: ما أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل: ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، فالجميل الثانى هو المفضول، وهو الجميل الأول، ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد؛ لملابسته إياه فى المعنى، فصار التقدير: من جميل زيد، ثم حذفوا المضاف -وهو جميل -وأقاموا المضاف إليه مقامه- وهو زيد فصار: من زيد، ومثله قول ابن مالك:

لن ترى فى الناس من رفيقِ أَوْلَى به الفضلُ من الصِّدِّيقِ

والأصل: ولاية الفضل بالصديق؛ فالفضل الثانى هو المفضول وهو الفضل الأول -ثم إنهم أضافوا الفضل إلى الصديق؛ لملابسته إياه فى المعنى، فصار التقدير: من فضل الصديق، ثم حذفوا المضاف- وهو الفضل -وأقاموا المضاف إليه مقامه- وهو الصديق - فصار: من الصديق.

وهذا المثال داخل تحت القاعدة؛ فإن الاسم الظاهر -وهو الفضل- أجنبى مسبوق بنفى، مكتنف بضميرين: أولهما ضمير الموصوف -وهو الهاء من (به) -والثانى ضمير الاسم الظاهر، وقد حذف. والأصل: أولى به الفضل منه بالصديق.

والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين، وتارة يكونان محذوفين، وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر، وإذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف، وبالعكس.

ولمّا لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ؛ لئلا يفصلوا به بين (أفعل) التفضيل و(من) -وذلك لا يجوز- رفعوه على الفاعلية، وشرطوا تقدم النفى عليه. وقاس عليه ابن مالك فى (شرح التسهيل) النهى والاستفهام، وتبعه ابن هشام فى (شرح القطر)، ولم يَرِدْ به سماع؛ فالأَوْلَى الاقتصار على ما قالته العرب.

*****

السابعة
المسألة الأنبارية

[لقبت(*) هذه المسألة بلقب «الأنبارية»؛ إشارة إلى من عرض لها إعرابًا وتصريفًا، وهو الأنبارى، كما ذكر صاحب الأصل.

ونجد إشارة إلى بعض ما جاء فى هذه المسألة فى:

أسرار العربية، لأبى البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى. والأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى. وشرح عيون الإعراب، لعلى بن فضال المجاشعى. وباب التعجب فى كتب النحو]

نص المسألة الأنبارية

وهى ما ألقاها أبو بكر بن الأنبارى فقال: تقول[1]: ما أَحْسَنَ عَبْدَ الله!، (ما) رفع[2]، رفعتها بما فى (أحسن)، ونصبت (عبد الله) على التعجب. وتقول فى الذم: ما أَحْسَنَ عَبْدُ الله، فـ(ما) لا موضع لها؛ لأنها جحد[3]، ورفعت (عبد الله) بفعله، وفعله (أحسن).

وتقول فى الاستفهام: ما أَحْسَنُ عَبْدِ الله؟ فـ(ما) رفع بـ(أحسن)،

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(١) أى تقول فى التعجب؛ بدليل الأنواع التى سيذكرها فيما بعد.

(٢) فهى اسم، وفيها معنى التعجب، وهى مبنية على السكون فى محل رفع. قال سيبويه: هى نكرة تامة بمعنى: شىء، وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الأخفش: هى معرفة ناقصة بمعنى الذى، وما بعدها صلة فلا موضع له. أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله الرفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوبًا، أى: شىء عظيم. وانظر آراء أخرى فى إعراب أسلوب التعجب (ما أفعله) فى كتب النحو، ولا سيما حاشية الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد على أوضح المسالك [٣/ ٢٥١ وما بعدها].

(٣) أى نافية، والتعبير بـ(الجحد) بدلاً من النفى من مصطلحات الكوفيين، والمقصود بالذم هنا: نفى حصول الفعل.

و(أحسن) بها[1]، و(عبد الله) مضاف إليه، والتأويل: أيُّ شيء فيه أحسن؟ أعيناه[2] أو أنفه؟.

وتقول إذا رددته إلى نفسك[3] في التعجب: ما أَحْسَنَنى، فـ(ما) رفع بـ(ما أحسننى)، والنون والياء[4] موضعهما نصب على التعجب. وتقول في الذم إذا رددته إلى نفسك: ما أَحْسَنْتُ، فـ(ما) جحد لا موضع لها، والتاء مرفوعة بفعلها، وفعلها (أحسن). وتقول في الاستفهام: ما أَحْسَنُنِي؟ فـ(ما) رفع بـ(أحسن)، و(أحسن) بها، والياء في موضع خفض[5] بإضافة (أحسن) إليها. فإن قلت: أباكَ ما أحسن!، و: ما أباكَ أحسن! كان محالاً؛ لأن ما نُصِبَ على التعجب لا يقدم على التعجب[6]؛ لأنه لم يعمل فيه فعل متصرف، فيتصرف بتصرفه.

وكان الكسائي يجيز: أبوكَ ما أحسن!، قال: لَمَّا لَمْ أَصِلْ إلى نصب الأب أضمرتُ له هاء تعود عليه فرفعته بها، والتقدير: أبوكَ ما أحسنه! وقال الفراء: لا أجيز رفع الأب؛ لأنه ليس ها هنا دليل يدل على الهاء، ولا أُضمر الهاء إلا مع ستة أشياء: مع (كُلّ، ومَنْ، وما، وأيّ، ونِعْم، وبئس).

وتقول: عَبْدُ الله ما أحسنه -برفع (عبد الله) بما عاد عليه من الهاء، فترفع (ما) في أحسن، والهاء موضعها نصب على التعجب.

---

(١) أي أن كلا منهما رفع الآخر، وهذا على مذهب من يرى أن المبتدأ عامل في الخبر، وأن الخبر عامل في المبتدأ، فهما مترافعان، وهو رأي كوفي. وفي العامل في كل من المبتدأ والخبر آراء أخرى، انظرها في: همع الهوامع ٢/٧ وما بعدها.

(٢) كذا عبر بـ(أو)، والمقام هنا لـ(أم) المعادلة -وهي التي تقع بعد همزة يطلب بها وبـ(أم) تعيين أحد الشيئين، فالأفصح أن يقول: أعيناه أم أنفه؟

(٣) أي إذا تعجبت من فعلك أنت الشيءَ.

(٤) في عبارته تسمح؛ فإن المنصوب على التعجب هنا هو ياء المتكلم؛ إذ هي اسم، وأما النون فهي نون الوقاية، أتى بها لوقاية الفعل من الكسر، وبهذه النون استدل من ذهب إلى أن (أفعل) في التعجب فعل، وليست اسمًا.

(٥) الخفض هو الجر، وهو من مصطلحات الكوفيين.

(٦) أي لا يقدم على فعل التعجب نفسه، ولا على (ما) التعجبية. وفيه يقول ابن مالك في الألفية:

وفعل هذا الباب لن يقدما ... معموله، ووصلُه به الزما

وتقول: عبد الله ما أحسن جاريته -فى قول الكسائى- قال: لَمَّا لم أصل إلى نصب الأول أضمرت له هاء، فرفعته بها. والفراء يحيلها، قال: ليس ها هنا دليل على الحذف.

وتقول فى الاستفهام: عَبْدُ اللهِ ما أحسنه؟ برفع (عبد الله) بـ(أحسن)، و(أحسن) بعبد الله، و(ما) استفهام، والهاء موضعها خفض بإضافة (أحسن) إليها.

فإن قلت: عبد الله ما أحسن؟ كان محالاً وأنت تضمر الهاء؛ لأن المخفوض لا يضمر؛ ولأن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد، فلا يفرق بينهما، فلا يضمر المخفوض ويظهر الخافض.

وتقول: عبد الله ما أحسن، و(ما) جحد، لا موضع لها.

وإذا قلت: ما أحسن عبد الله، فأردت أن تسقط (ما) وتعجبت، قلت: أَحْسِنْ بعبد الله[1]!

وإذا أردت أن تأمر من هذا قلت: يا زيد أَحْسِنْ بعبد الله رجلاً، وإذا ثَنَّيْتَ قلت: يا زيدان أَحْسِنْ بِعَبْدَىْ اللهِ من رجلين، و: يا زيدون أَحْسِنْ بِعَبِيدِى اللهِ من رجال، وتنصب (رجالا) على التفسير، و(أحسن) لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لأنه اسم[2]، و(أَحْسِنْ) ليس بأمر للمخاطب، إنما معنى (أَحْسِنْ به):

---

(١) وهذه هى الصيغة القياسية الثانية من صيغ التعجب وهى: أفعل به.

(٢) كذا فى الأصل وفى الأشباه والنظائر أيضًا، ولا وجه له؛ فإن العلماء قد اتفقوا على أن صيغة (أفعِلْ به) فعل، وإن اختلفوا فى نوعه. وجاء فى شرح الرضى على الكافية [٢/ ٣١٠] ما يوضح ذلك، فقال: «قال الفراء وتبعه الزمخشرى وابن خروف: إن (أحسن) أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً حسنًا.. وإنما لم يُصَرَّفْ على هذا القول (أفعل) وإن خوطب به مثنى أو مجموع أو مؤنث، فلم يقل: أحسنا، أحسنوا، أحسنى، أحسن؛ لما ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف، وسهل ذلك انمحاء معنى الأمر فيه كما انمحى فى (ما أفعل) معنى الجعل، وصار معنى (أفعل به) كمعنى (ما أفعله)، وهو محض إنشاء التعجب، ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتأنيثه.. وأجاز الزجاج أن تكون الهمزة للصيرورة فتكون الباء للتعدية، أى اجعله ذا حسن، والأول أولى؛ لقلة همزة الصيرورة. ثم إن الزجاج اعتذر لبقاء أحسن فى الأحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل، أى: يا حُسن أَحْسِنْ بزيد، وفيه تكلف وسماجة.

ما أحسنه! قال الله عز وجل: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] معناه -والله أعلم- ما أسمعهم وأبصرهم!

وتقول: كان عبد الله قائمًا، فإذا تعجبت منه قلت: ما أَكْوَنَ عبدَ الله قائمًا!، فـ (ما) مرفوعة بما في (أَكْوَنَ)، واسم كان مضمر فيها، و(عبد الله) منصوب على التعجب، و(قائمًا) خبر كان[١].

فإن طرحت (ما) وتعجبت قلت: أَكْوِنْ بعبد الله قائمًا!، و: أَكْوِنْ بعبدي الله قائمين!، وأَكْوِنْ بعبيد الله قيامًا و: أَكْوِنْ بعبد الله رجلاً.

قال الفراء: لَمَّا لم أصح برفع الاسم أدخلت الباء لتدل على المطلوب: ما هو؟ وتأويله: عبد الله حسن، فلما لم تصل إلى رفع (عبد الله) جئت بالباء لتدل على المطلوب: ما هو؟.

وإذا قلت: ظننت عبد الله قائمًا، فأردت أن تتعجب بـ(ما) قلت: ما أَظَنَّني بعبد الله قائمًا، فإن قال: أسقط (ما) وتَعَجَّبْ، قلت: أَظْنِنْ بعبد الله قائمًا[٢].

---

(١) التعجب القياسي من الفعل الناقص مثل (كان وكاد) مذهب الفراء وابن الأنباري، وقد منع ذلك جمهور النحاة، قال ابن عصفور في شرح الجمل [١/ ٥٨٠]: «فإن كان من باب (كان) لم يجز التعجب منه؛ لأنه إذا بنى على فعل لم يحتج إلى أكثر من فاعل، فتدخل عليه همزة النقل، فيصير الفاعل مفعولاً، فتقول: ما أَكْوَنَ زيدًا، فيؤدي إلى بقاء المبتدأ دون خبر، ولا يجوز: ما أَكْوَنَ زيدًا لقائم؛ لأن اللام لا تدخل على خبر المبتدأ». اهـ. وانظر: المساعد على تسهيل الفوائد [٢/ ١٦٠].

(٢) في شرح ابن عصفور على جمل الزجاجي [١/ ٥٨١]: «وأما (ظننت) فيجوز التعجب منه ومن أخواته، بشرط الاقتصار على الفاعل، فتقول: ما أَظَنَّني، ولا تذكر المفعولين ولا أحدهما وتحذف الآخر. أما ذكر أحدهما فيؤدي إلى بقاء الخبر دون مبتدأ والمبتدأ دون خبر، وباطل أن تذكر المفعولين؛ لأنه لابد من نقله إلى فَعُلَ، وفَعُلَ لا يتعدى. ولا يجوز دخول اللام على المفعولين؛ لأنه لا يجوز دخول اللام على المبتدأ أو الخبر».

وجاء في المساعد على تسهيل الفوائد [٢/ ١٦٠]: «وأما باب (ظن)، فقال البصريون: يقتصر فيه على الفاعل، فينصب بـ(أفعل)، ولا يعدى إلى شيء من المفعولين، لا بحرف ولا بنفسه. وقال الكوفيون: يذكر المفعولان، ثم إن لم يلبس عُدِّيَ باللام إلى الأول وبنفسه إلى الثاني. وإن ألبس عُدِّيَ لكل باللام نحو: ما أظنَّ زيدًا لأخيك لأبيك، أصله: ظن زيد أخاك أباك.

الثامنة

المسألة البهائية

[لقبت(*) هذه المسألة بلقب «البهائية»؛ أخذًا من اسم من سأل عنها، وهو: بهاء الدين أحمد بن تقى الدين السبكى الشافعى -كما ذكر فى الأصل- وانظر بعضا من هذه المسألة فى:

ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبى حيان الأندلسى. وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام. والأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى. وشرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى. والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل. ومغنى اللبيب، لابن هشام. ونتائج الفكر، للسهيلى. وهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى. وحاشية الصبان على الأشمونى. وحاشية الشيخ يس على شرح التصريح]

نص المسألة البهائية

وهى ما سأل الإمام بهاء الدين أحمد بن الإمام تَقِىِّ الدين على السُّبْكى(١) الشافعى لوالده، فأجابه، وسَمَّى جوابه بـ(نَيْلُ العُلا فى العطف بـ«لا»)، وفيه يقول الصلاح الصفدى:

يا من غـدا فى العلم ذا هِـمَّـةٍ   عظيـمـة بالـفـضـل تملأ الملا
لم تَرْقَ فـى النحـو إلى رتبـة   سـامـيـة إلا بــ (نيل العـلا)(٢)

وهو: سـألتَ -أكـرمك الله- عـن: قـام رجل لا زيد: هـل يصح هذا

(*) تمهيد للمسألة، ليس من النص.

(١) المسئول هو الوالد الإمام: تقى الدين أبو الحسن على بن عبد الكافى بن على السبكى، والسائل هو ابنه بهاء الدين أحمد.

(٢) بيتان من الرجز. وفى قوله (نيل العلا) فى نهاية البيت الثانى تورية فقد يراد الوصول إلى =

التركيب؟ وأن الشيخ أبا حيان[1] جزم بامتناعه، وشرط أن يكون ما قبل (لا) العاطفة غير صادق على ما بعدها؛ لأنّ شرطها أنْ يكون الكلام الذى قبلها يتضمن -بمفهوم الخطاب- نفى ما بعدها[2]، وأن عندك فى ذلك نظرًا؛ لأمور:

منها: أن البيانيين تكلموا على القصر، وجعلوا منه قصر الإفراد، وشرطوا فى قصر الموصوف إفرادًا عدم تنافى الوصفين؛ كقولنا: زيد كاتب لا شاعر، وقلت: كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلى والشيخ[3]؟

ومنها: أن: قام رجل لا زيد، مثل: قام رجل وزيد -فى صحة التركيب- فإن امتنع: قام رجل وزيد، ففى غاية البعد؛ لأنك إنْ أردت بالرجل الأول زيدًا، كان كعطف الشىء على نفسه تأكيدًا، ولا مانع منه إذا قصد الإطناب. وإن أردت بالرجل غير زيد، كان من عطف الشىء على غيره، ولا مانع منه، ويصير على هذا التقدير مثل: قام رجل لا زيد -فى صحة التركيب- وإن كان معناهما متعاكسين.

بل قد يقال: قام رجل لا زيد، أولَى بالجواز من: قام رجل وزيد؛ لأن: (قام رجل وزيد) إن أردت بالرجل فيه زيدًا كان تأكيدًا، وإن أردت غيره كان فيه إلباس على السامع وإيهام أنه غيره، والتأكيد والإلباس منتفيان فى: قام رجل لا زيد. وأىُّ فرق بين: زيد كاتب لا شاعر، و: قام رجل لا زيد،

= المعالى -وهو المعنى البعيد هنا- وقد يراد هذا الجواب المسمى (نيل العلا)، والذى كتبه الإمام السبكى لولده -وهو المعنى القريب.

(1) الحكم الذى نسب إلى أبى حيان هنا موجود فى ارتشاف الضرب [2/645] قال: «وشرط عطف الاسم بـ(لا) أن يكون ما بعدها غير صالح لإطلاق ما قبلها عليه، فلذلك لا يجوز: قام رجل لا زيد، ولا: امرر برجل لا عاقل».

(2) هذا هو رأى السهيلى، ونص كلامه فى نتائج الفكر [258]. وجاء فى شرح التصريح على التوضيح [2/149] أنه رأى الأبدى فى شرح الجزولية، وزاد عليه قوله: «فيكون الأول لا يتناول الثانى».

(3) يقصد بـ(الشيخ): أبا حيان النحوى.

وبين (رجل وزيد) عموم وخصوص مطلق[1]، وبين (كاتب وشاعر) عموم وخصوص من وجه[2]، كالحيوان والأبيض؟ وإذا امتنع: جاء رجل لا زيد -كما قالوه- فهل يمتنع ذلك فى العام والخاص مثل: قام الناس لا زيد؟ وكيف يمنع أحد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة: قام الناس وزيد[3]، وإن كان فى استدلاله على ذلك بقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ..﴾ الآية [البقرة: ٩٨][4]؛ لأن (جبريل) إما معطوف على الجلالة الكريمة، أو على (رسله). والمراد بالرسل الأنبياء؛ لأن الملائكة وإن جعلوا رسلاً فقرينة عطفهم على الملائكة تصرف هذا.

ولأى شىء يمتنع العطف بـ(لا) فى نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو، وهو عطف على موجب؛ لأن زيداً موجب؟ وتعليلهم بأنه يلزم نفيه مرتين ضعيف؛ لأن الإطناب قد يقتضى مثل ذلك، لا سيما والنفى الأول عام والنفى الثانى خاص، فأسوأ درجاته أن يكون مثل: ما قام الناس ولا زيد. فهذا جملة ما تضمنه كتابك فى ذلك -بارك الله فيك.

والجواب:

أما الشرط الذى ذكره السهيلى وأبو حيان فى العطف بـ(لا)، فقد ذكره أيضًا أبو الحسن الأُبَّذِىّ فى (شرح الجزولية) فقال: لا يعطف بـ(لا) إلا بشرط هو: أن يكون الكلام الذى قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نَفْىَ الفعل عما

---

(١) العموم والخصوص المطلق: أن يجتمع الشيئان فى أمر، وينفرد العام فى أمر آخر، كالحيوان والإنسان: يجتمعان فى الإنسان، وينفرد الحيوان فى غيره.

(٢) العموم والخصوص من وجه أن يجتمع الشيئان فى أمر، وينفرد كل منهما فى أمر آخر يخصه، كالحيوان والأبيض، يجتمعان فى حيوان أبيض وينفرد الحيوان بما كان غير أبيض، وينفرد الأبيض بما كان من غير الحيوان.

(٣) أى صحة عطف الخاص على العام؛ لمزية فى الخاص، وجاء فى المساعد على تسهيل الفوائد [٢/ ٤٤٥]: «ويجوز أن يعطف بها (بالواو) بعض متبوعها تفضيلاً نحو (وجبريل وميكال) و(الصلاة الوسطى). وزعم الفارسى وابن جنى أن المعطوف عليه أريد به غير المعطوف.

(٤) وهى تامة: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

بعدها، فيكون الأول لا يتناول الثانى نحو قولك: جاءنى رجل لا امرأة، وجاءنى عالم لا جاهل، ولو قلت: مررت برجل لا عاقل، لم يجز؛ لأنه ليس فى مفهوم الكلام الأول ما ينفى الفعل عن الثانى، وهى لا تدخل إلا لتأكيد النفى. فإن أردت ذلك المعنى جئت بـ(غير)، فتقول: مررت برجل غير عاقل، وغير زيد، وغير ذلك، ومررت بزيد لا عمرو؛ لأن الأول لا يتناول الثانى.

وقد تضمن كلام الأبذى هنا زيادة على ما قاله السهيلى وأبو حيان، وهى قوله: إنها لا تدخل إلا لتأكيد النفى، وإذا ثبت أن (لا) لا تدخل إلا لتأكيد النفى اتضح اشتراط الشرط المذكور؛ لأن مفهوم الخطاب اقتضى -فى قولك: قام رجل- نَفْىَ المرأة، فدخلت (لا) للتصريح بما اقتضاه المفهوم، وكذلك فى: قام زيد لا عمرو.

وأما: قام رجل لا زيد، فلم يقتض المفهوم نفى زيد، فلذلك لم يجز العطف بـ(لا)؛ لأنها لا تكون لتأكيد نفى، بل لتأسيسه، وهى وإن كان يؤتى بها لتأسيس النفى فكذلك فى نفى يُقْصَدُ تأكيده بها، بخلاف غيرها من أدوات النفى، كـ(لم) و(ما)، وهو كلام حسن.

والأَبَّذِىُّ هذا كان أُمَّةً فى النحو، حتى سمعت الشيخ أبا حيان يقول: إنه سأل أحد شيوخه عن حد النحو، فقال له: الأبذى، يعنى أنه تَجَسَّدَ نحواً. وإنما قلت هذا؛ لئلا يقع فى نفسك أنه -لتأخره- قد يكون أخذه عن السهيلى.

وأيضًا تمثيل ابن السراج؛ فإنه قال فى كتاب (الأصول): وهى تقع لإخراج الثانى مما دخل فيه الأول[1]، وذلك قولك: ضربت زيدًا لا عمرًا، ومررت برجل لا امرأة، وجاءنى زيد لا عمرو. فانظر أمثلته، لم يذكر فيها إلا ما اقتضاه الشرط المذكور.

---

(١) انظر كتاب: الأصول [٢/ ٥٦].

وقد يُعْتَرَضُ على الأبذى فى قوله: إنها لا تذكر إلا لتأكيد النفى. ويجاب: بأنه لعل مراده أنها للنفى المؤكد، بخلاف (ما ولم وليس)، فلذلك اختيرت هنا. أو لعل مراده أنها لا تدخل فى أثناء الكلام إلا للنفى المؤكد، بخلاف ما إذا جاءت فى أول الكلام، قد يراد بها أصل النفى، كقوله: ﴿لا أُقْسِمُ﴾ [القيامة: ١][1]، وما أشبهه. والأول أحسن.

وأيضًا تمثيل جماعة من النحاة -منهم ابن الشجرىّ فى (الأمالىّ)- قال: إنها تكون عاطفة، فَتُشْرِكُ ما بعدها فى إعراب ما قبلها، وتنفى عن الثانى ما ثبت للأول، كقولك: خرج زيد لا بكر، ولقيت أخاك لا أباك، ومررت بِحَمِيكَ لا أبيك. ولم يذكر أحد من النحاة فى أمثلته ما يكون الأول فيه يحتمل أن يندرج فيه الثانى.

وخَطَرَ لى فى سبب ذلك أمران:

أحدهما: أن العطف يقتضى المغايرة، فهذه القاعدة تقتضى أنه لا بد فى المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، والمغايرة عند الإطلاق تقتضى المباينة؛ لأنها المفهومة منها عند أكثر الناس، وإن كان التحقيق أن بين الأعم والأخص والعام والخاص والجزء والكل مغايرة، ولكن المغايرة عند الإطلاق إنما تنصرف إلى ما لا يصدق أحدهما على الآخر، وإذا صح ذلك امتنع العطف فى قولك: جاء رجل وزيد؛ لعدم المغايرة. فإن أردت غير زيد جاز، وانتقلت المسألة عن صورتها، وصار كأنك قلت: جاء رجل غير زيد لا زيد. وغير زيد لا يصدق على زيد.

ومسألتنا إنما هى فيما إذا كان (رجل) صادقًا على زيد، محتملاً لأن يكون

---

(١) الآية الأولى من سورة القيامة. وفى (لا) هنا آراء أخرى، منها: أن تكون زائدة مؤكدة كالتى فى قوله تعالى: ﴿لئلا يعلم أهل الكتاب﴾. وقيل: المنفى محذوف، أى: فلا صحة لما يقول الكفار. ثم ابتدأ: (أقسم). وقيل: هى لام أشبعت فتحتها فتولدت منها ألف. انظر تفصيل ذلك كله فى البحر المحيط لأبى حيان عند قوله تعالى فى سورة الواقعة: ﴿فلا أقسم بمواقع النجوم﴾.

إياه، فإن ذلك ممتنع؛ للقاعدة التى تقررت، وجرت المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه.

ولو قلت: جاء زيد ورجل، كان معناه: ورجل آخر؛ لما تقرر من وجوب المغايرة، وكذلك لو قلت: جاء زيد لا رجل، وجب أن تقدر: لا رجل آخر. والأصل فى هذا: أنّا نريد أن نحافظ على مدلولات الألفاظ، فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم أو خصوص أو إطلاق أو تقييد، والمعطوف على مدلوله كذلك، وحرف العطف على مدلوله: وهو قد يقتضى تَغَيُّرَ نسبة الفعل إلى الأول كـ(أو)؛ فإنها تغير نسبته من الجزم إلى الشك، كما قال الخليل فى الفرق بينها وبين (إما)[1] . وكـ(بل)؛ فإنها تغيره بالإضراب عن الأول[2]. وقد لا يقتضى تغيير نسبة الفعل إلى الأول، بل زيادة عليه حكم آخر[3]، و(لا) من هذا القبيل، فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الأول على معناه، من غير تغيير ولا تخصيص ولا تقييد، وكأنك قلت: قام إما زيد وإما غيره لا زيد، وهذا يصح.

الشىء الثانى: أن مَبْنَى كلام العرب على الفائدة، فحيث حصلت كان التركيب صحيحًا، وحيث لم تحصل امتنع فى كلامهم. وقولك: قام رجل لا زيد -مع إرادة مدلول (رجل) فى احتماله لزيد وغيره- لا فائدة فيه الْبَتَّةَ مع

(١) الفرق بين (أو) فى الشك وبين (إما) أنك بنيت كلامك على الشك فى (إما) ابتداء، وأنك بنيت كلامك فى (أو) على اليقين، فقلت: قام زيد، ثم أدركك الشك فقلت: أو عمرو. [انظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٣/١].

(٢) لا يخلو أن يقع بعد (بل) جملة أو مفرد، فإن كان ما بعدها جملة كانت (بل) حرف ابتداء، وكان معناها الإضراب عن الأول وإثبات الحكم لما بعدها. وإن كان ما بعدها مفردًا كانت (بل) حرف عطف: فإن وقعت بعد إيجاب كانت للإضراب فى حق الأول والإثبات فى حق الآخر، وإن وقعت بعد نفى كانت للإضراب فى حق الأول والإيجاب فى حق الثانى -وهذا عند سيبويه- وذهب المبرد إلى أنها حينئذ للإضراب فى حق الأول وإيجاب ما أضربت عنه فى حق الثانى [انظر توضيحًا وتمثيلاً فى شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٩/١].

(٣) كذا بالأصل، وفيه الفصل بين المتضايفين بالجار والمجرور (عليه)، والأولى أن يقال: بل زيادة حكم آخر عليه.

إرادة حقيقة العطف، أو نزيد على كونه لا فائدة فيه ونقول: إنه متناقض؛ لأنه: إن أردت الإخبار بنفى قيام زيد والإخبار بقيام رجلٍ المحتملِ له ولغيره كان متناقضًا، وإن أردت الإخبار بقيام رجل غير زيد، كان طريقك أن تقول: غير زيد.

فإن قلت: إن (لا) بمعنى (غير) لم تكن عاطفة، ونحن إنما نتكلم على العاطفة. والفرق بينهما أن التى بمعنى (غير) مُقَيِّدَةٌ للأول مبينة لوصفه، والعاطفة مبينة حكمًا جديدًا لغيره، فهذا هو الذى خطر لى فى ذلك، وبه يتبين أنه لا فرق بين قولنا: قام رجل لا زيد، وقولك: قام زيد لا رجل، كلاهما ممتنع، إلا أن يراد بالرجل غير زيد، فحينئذ يصح فيهما إن كان يصح وضع (لا) فى هذا الموضع موضع (غير) -وفيه نقل وتفصيل سنذكره- وإلا فنعدل عنها إلى صيغة (غير) إذا أريد ذلك المعنى.

وبين العطف ومعنى (غير) فرق، وهو أن العطف يقتضى النفى عن الثانى بالمنطوق، ولا تعرُّض له للأول إلا بتأكيد ما دل عليه بالمفهوم -إن سُلِّمَ- ومعنى (غير) يقتضى تقييد الأول، ولا تعرض له للثانى إلا بالمفهوم إذ جعلتها صفة، وإن جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء من أن الدلالة: هل هى بالمنطوق أو بالمفهوم، وفيه بحث.

والتفصيل الذى وَعَدْنَا به هو أنه يجوز: قام رجل غير عاقل، وامرر برجل غير عاقل، وهذا رجل لا امرأة، ورأيته طويلاً غير قصير. فإن كانا عَلَمين جاز فيه (لا) و(غير).

وهذان الوجهان اللذان خطرا لى زائدان على ما قاله السهيلى والأُبَّذِيّ من مفهوم الخطاب؛ لأنه يأتى على القول بمفهوم اللقب، وهو ضعيف عند الأصوليين، وما ذكرته يأتى عليه وعلى غيره.

على أن الذى قالاه أيضًا وجه حسن يصير معه العطف فى حكم المبين لمعنى الأول: من انفراده بذلك الحكم وحده، والتصريح بعدم مشاركة الثانى له فيه، وإلا لكان[1] فى حكم كلام آخر مستقل، وليس هو المسألة، وهو

(١) لاوجه لدخول اللام هنا، والأفصح أن يقول: «وإلا كان عليه»..؛ لأن جواب إن الشرطية لا يقترن باللام.

مُطّرِدٌ أيضًا فى قولك: قام رجل لا زيد، وقام زيد لا رجل؛ لأن كليهما عند الأصوليين له حكم اللقب.

وهذا الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لى إنما هى فى لفظة (لا) خاصة؛ لاختصاصها بِسَعَةِ النفى ونفى المستقبل -على خلاف فيه[1]. ووضع الكلام فى عطف المفردات لا عطف الجمل، فلو جئت مكانها بـ(ما)) أو (لم) او (ليس) وجعلته كلامًا مستقلا، لم تأت المسألة ولم تمتنع.

وأما قول البيانيِّين فى قصر الموصوف إفرادًا: زيد كاتب لا شاعر، فصحيح، ولا منافاة بينه وبين ما قلناه، وقولهم: (عدم تنافى الوصفين) معناه: أنه يمكن صدقهما على ذات واحدة، بخلاف الوصفين المتنافيين -وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل -فإن الوصف بأحدهما ينفى الوصف بالآخر؛ لاستحالة اجتماعهما. وأما (شاعر وكاتب) فالوصف بأحدهما لا ينفى الوصف بالآخر؛ لإمكان اجتماعهما فى شاعر كاتب؛ فإنما يجىء نفى الآخر إذا أريد قصر الموصوف على أحدهما بما تُفْهِمُهُ القرائن وسياق الكلام، فلا يقال مع هذا: كيف يجتمع كلام البيانيين مع كلام السهيلى والشيخ؟ لظهور إمكان اجتماعهما.

وقولك فى آخر كلامك: (وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه)، أحَاشِيكَ منه، وحاشاك أن تتكلم به.

وقولك: (كالحيوان والأبيض)، كأنك تبعت فيه كلام الشيخ الإمام العلامة شهاب الدين القرافىّ فإنه قال ذلك -رحمه الله- وهو غفلة منه، أو كلام فيه تَسَمُّحٌ، أطلقه لتعليم بعض الفقهاء عن الإحاطة له بالعلوم العقلية، ولذلك زاد على ذلك ومَثَّلَ بـ(الزنا والإحصان)؛ لأن الفقيه يتكلم فيهما.

---

(1) جاء فى الجنى الدانى [٣٠٣]: «وأما (لا) النافية غير العاطفة والجوابية، فإنها تدخل على الأسماء والأفعال، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يكون مضارعًا، ونص الزمخشرى ومعظم المتأخرين على أنها تخلصه للاستقبال، وهو ظاهر مذهب سيبويه، وذهب الأخفش والمبرد وتبعهما ابن مالك إلى أن ذلك غير لازم، بل قد يكون النفى بها للحال..».

وتلك كلها ألفاظ متباينة، ومعانيها متباينة،والتباين أعم من التنافى، فكل متنافيين متباينان، وليس كل متباينين متنافيين.

وعَجَبٌ منك كَونُكَ غَفَلْتَ عن هذا، وهو عندك فى (منهاج البيضاوى) فى الفصيح والناطق.

والنظرَ فى المعقول، إنما هو فى المعانى والنِّسَبِ الأربعة من: التباين والتساوى والعموم المطلق والعموم من وجه بينهما.

والشعر والكتابة متباينان، والزنا والإحصان متباينان، والحيوانية والبياض متباينان -وإن صَدَقَا على ذات ثالثة- فما شرطه البيانيون من عدم التنافى صحيح، ولم يشرطوا عدم التباين.

وقال السهيلى وأبو حيان: صحيح، ولم يشرطا التنافى؛ فلذلك يظهر أن يقال: يصح أن يقال: كاتب شاعر -وإن كنت لم أر هذا المثال، ولا يحكى ما يدل عليه فى كلام أحد -لأن (كاتبًا) لا يصدق على (شاعر)، بمعنى أن معنى الكتابة ليس فيه شىء من معنى الشعر، بخلاف رجل وزيد؛ فإن زيدًا رجل، والشعر والكتابة فى رجل واحد كثوبين يلبسهما واحد، أفَتَرَى أحد الثوبين يصدق على الآخر؟ فالفقيه والنحوى الصِّرْفُ يريد أن يستأنس بهذه الحقائق ومعرفتها.

وأما قولك: (قام رجل وزيد)، فتركيب صحيح، ومعناه: قام رجل غير زيد وزيد، واستفدنا التقييد من العطف؛ لما قدمناه من أن العطف يقتضى المغايرة، فهذا المتكلم أورد كلامه أولاً على وجهة الاحتمال لأن يكون زيدًا وأن يكون غيره، فلما قال: وزيد، علمنا أنه أراد بالرجل غيره، وله مقصود قد يكون صحيحًا فى إبهام الأول وتعيين الثانى، ويحصل للثانى به فائدة لا يتوصل إليها إلا بذلك التركيب أو مثله، مع حقيقة العطف.

بخلاف قولك: قام رجل لا زيد، لم يحصل به قَطُّ فائدةٌ، ولا مقصود

زائد على المغايرة الحاصلة بدون[1] العطف في قولك: قام رجل غير زيد، وإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف؛ لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار؛ وإنما نعدل إلى الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه، فإذا لم يحصل مقصود به، فيظهر امتناعه، ولا يعدل إلى الجملتين ما قُدِرَ على جملة واحدة، ولا إلى العطف ما قُدِرَ عليه بدونه؛ لذلك قلنا بالامتناع، وبهذا يظهر الجواب عن قولك: (إن أردت غيره كان عطفًا).

وقولك: (ويصير على هذا التقدير مثل: قام رجل لا زيد -في صحة التركيب-) ممنوع؛ لما أشرنا إليه من الفائدة في الأول دون الثاني، والتأكيد يفهم بالقرينة، والإلباس ينتفي بالقرينة، والفائدة حاصلة مع القرائن في: قام رجل -يريد: زيد-، وليست حاصلة في: قام رجل لا زيد -مع العطف- كما بيناه.

وقولك: (وإن كان معناهما متعاكسين)، صحيح، وهو لا ينفعك ولا يَضُرُّكَ. وقولك: (وأيُّ فرق..؟)، قد ظهر الفرق، كما بين القَدَم والفَرْق[2].

وأما قولك: (هل يمتنع ذلك في العام والخاص، مثل: قام الناس لا زيد؟) فالذي أقوله في هذا: إنه إن أريد: الناس غير زيد، جاز، وتكون (لا) عاطفة -كما قررناه من قبل- وإن أريد العموم وإخراج زيد بقولك: لا زيد -على جهة الاستثناء، فقد كان يخطر لي أنه يجوز، لكني لم أر سيبويه ولا غيره من النحاة عَدَّ (لا) من حروف الاستثناء، فاستقر رأيي على الامتناع، إلا إذا

(١) يرى بعض العلماء أن استعمال الباء الجارة مع (دون) غير فصيح، لأن (دون) من الظروف غير المتصرفة التي لا تخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بالحرف (من)، فيقال: دون ذلك، ومن دون ذلك، ولم ترد في القرآن إلا على هذا النحو، وإن ورد استعمال (بدون) في كلام المصنفين كالأخفش وغيره.

(٢) الفرق في قوله: قد ظهر الفرق بمعنى: التمييز بين الشيئين والفصل بينهما. والفرق في قوله: بين القدم والفرق بمعنى: موضع المفرق من الرأس، أو وسط الرأس.

أريد بالناس غير زيد، ولا يمتنع إطلاق ذلك؛ حملاً على المعنى المذكور، بدلالة قرينة العطف.

ويحتمل أن يقال: يمتنع كما امتنع الإطلاق في: قام رجل لا زيد، فإن احتمال إرادة الخصوص جائز في الموضعين. فإن كان مسوغًا جاز فيهما، وإلا امتنع فيهما، ولا فرق بينهما إلا إرادة معنى الاستثناء من (لا)، ولم يذكره النحاة. فإن صح أن يراد بها ذلك افترقا؛ لأن الاستثناء من العام جائز، ومن المطلق غير جائز.

وفى ذهنى من كلام بعض النحاة فى: قام الناس ليس زيداً، أنه جعلها بمعنى (لا)، والمشهور أن التقدير: ليس هو زيداً[1]، فإن صح جعلها بمعنى (لا)، وجعلت (لا) استثناء صح ذلك وظهر الفرق، وإلا فهما سواء فى الامتناع عند العطف وإرادة العموم بلا شك، وكذا عند الإطلاق، حملاً على الظاهر، حتى تأتى قرينة تدل على إرادة الخصوص.

وأما: قام الناس وزيد، فجوازه ظاهر مما قدمناه من أن العطف يفيد المغايرة، فأفادت الواو إرادة الخصوص بالأول، وإرادة تأكيد نسبة القيام إلى زيد والإخبار عنه مرتين بالعموم والخصوص، وهذا المعنى لا يأتى فى العطف بـ(لا).

وكأنى بك تعترض عَلَيَّ فى كلامى هذا مع كلامى المتقدم فى تفسير المغايرة!

فاعلم أن الأصل فى المغايرة أنها حاصلة بين الجزئى والكلى، وبين العام والخاص، وبين المتباينين. وأهل الكلام فَسَّرُوا الغَيْرَيْنِ باللذين يمكن انفكاك

(١) جاء فى الجنى الدانى [٤٦٠] أن (ليس) فى مثل هذا المثال هى فى الحقيقة الرافعة للاسم الناصبة للخبر؛ ولذلك وجب نصب المستثنى بها؛ لأنه خبرها، واسمها ضمير عائد على البعض المفهوم من الكلام عند البصريين، وقال الكوفيون: اسمها ضمير عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق.

أحدهما عن الآخر، ونسبوا هذا التفسير إلى اللغة، وبَنَوْا عليه أن صفات الله ليست غيره لأنها لا يمكن انفكاكها، ولا غرض لنا في تجويز ذلك هنا؛ وإنما الغرض أن العطف يستدعي مغايرة يتحصل بها فائدة. وعطف الخاص على العام -وإن أريد عموم الأول إذا حصلت به فائدة، وهو تقرير حكم الخاص وتصييره كالإخبار به مرتين- من أعظم الفوائد، فيجوز، فلذلك سلكته هنا، وفيما تقدم لم تحصل فائدة، فمنعته.

وقد استعملت في كلامي هذا: (وكأني بك)؛ لأن الناس يستعملونه، ولا أدري: هل جاء[1] في كلام العرب أم لا؟ إلا أن في الحديث: «كأني به»، فإن صح فهو دليل الجواز، وفي كلام بعض النحاة ما يقتضي منعه، وقال في قولهم: كأنك بالدنيا لم تكن[2]: إن الكاف للخطاب والباء زائدة، والمعنى: كأن الدنيا لم تكن، ولذلك منعه في: كأني بكذا لم يكن. هكذا على خاطري من كتاب (القصريات)[3] عن أبي عليٍّ الفارسيِّ.

وكان صاحبنا أحمد بن الطاراتي -رحمه الله- شاباً نشأ وبرع في النحو ضريراً، مات في حداثته، أوقفني في مجاميع له على كلام جمعه في: (كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل)، لا يحضرني الآن، وفيه طول[4].

---

(١) الأفصح استعمال الهمزة هنا بدلاً من (هل)؛ لأن المطلوب هنا تعيين أحد الشيئين، بدليل (أم) العاطفة المتصلة التي جاء بها فيما بعد؛ قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ مَا تُوعَدُونَ أَمْ يَجْعَلُ لَهُ رَبِّي أَمَدًا﴾ [الجن: ٢٥].

(٢) جزء من أثر مروي منسوب إلى النبي ﷺ، أو إلى الحسن البصري: وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره، وتكملة الأثر هو: «كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل» -وفي إعرابه وتوجيهه وبيان معنى (كأن) فيه مسألة مستقلة وردت في الأشباه والنظائر [٤/ ٦٣ وما بعدها]. وفيها التوجيه الإعرابي المذكور هنا.

(٣) كتاب المسائل القصريات أو القصرية: من كتب أبي علي الفارسي المفقودة، قيل: سميت بذلك؛ لأنها أُلِّفَتْ في قصر ابن هبيرة.

(٤) لعله المسألة التي وردت في الأشباه والنظائر [٤/ ٦٣ وما بعدها] من كلام الشيخ جمال الدين بن هشام.

وأما استدلال الشيخ جمال الدين بعطف (جبريل)[1]، فصحيح فى عطف الخاص على العام -إن كان العطف على (ملائكته)؛ لأنه من جملة الملائكة- وكذا إن عطف على (الرسل) ولم يقصد بهم البشر وحدهم.

وأما منازعة الولد له إذا حمل (الرسل) على البشر -إن صح ذلك- وجب العطف على (الملائكة)، وهو منهم قطعًا، فحصل عطف الخاص على العام، والعطف على الجلالة -مع كونه عطفًا على الأول دون ما بعده- هو غير منقول فى كلام النحاة، ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذين هو منهم قطعًا، وبعد الرسل الذين هو منهم ظاهرًا، وذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام -وإن قدرت العطف على الجلالة- لأنا لا نعنى بعطف الخاص على العام إلا أنه مذكور بعده، والنظر فى كونه يقتضى تخصيصه أولاً.

وأما قولك: (ولأىّ شىء يمتنع العطف بـ(لا) فى نحو: ما قام إلا زيد لا عمرو، وهو عطف على موجب؟) فلما تقدم أن (لا) عُطِفَ بها ما اقتضى مفهومُ الخطاب نَفْيَهُ؛ ليدل عليه صريحًا وتأكيدًا للمفهوم، والمنطوق فى الأول الثبوت، والمستثنى عكس ذلك؛ لأن الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق، ولا يمكن عطفها على المنفى؛ لما قيل: إنه يلزم نفيه مرتين.

وقولك: (إن النفى الأول عام، والثانى خاص) صحيح، لكنه ليس فى مثل: جاء زيد لا عمرو؛ لما ذكرناه أن النفى فى غير زيد مفهوم، وفى (عمرو) منطوق. وفى (الناس) المستثنى منه منطوق، فخالف ذلك الباب.

وقولك: (فَأَسْوَأُ درجاته أن يكون مثل: ما قام الناس ولا زيد)، ممنوع، وليس مثله؛ لأن العطف فى: لا زيد، ليس بـ(لا) بل بالواو، وللعطف

---

(1) فى قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨].

بـ(لا) حكم يخصه ليس للواو، وليس في قولنا: (ما قام الناس ولا زيد) أكثر من خاص بعد عام.

هذا ما قدره الله لي من كتابتي جـوابًا للولد، فالولد -بارك الله فيه- ينظر فيه، فإن رضيه، وإلا فَيُتْحِفُ بجوابه. والله أعلم.

*****

التاسعة
مسألةُ فَصْلِ الخِطَاب
وهي
أمَّا بَعْدُ

[لقبت(*) هذه المسألة بلقب «فصل الخطاب»؛ إشارة إلى تفسير بعض العلماء لقوله تعالى: ﴿وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٠] فقد قال ابن الأثير: «والذى أجمع عليه المحققون من أهل علماء البيان، أن فصل الخطاب هو (أما بعد)؛ لأن المتكلم يفتح كلامه فى أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المقصود فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: «أما بعد». وقيل: فصل الخطاب: الفاصل من الخطاب، الذى يفصل بين الحق والباطل. وقيل: المفصول من الخطاب، الذى يتبينه من يُخَاطَبُ به ويعلمه بيِّنًا، لا يلتبس عليه بغيره» اهـ كلام ابن الأثير.

وتجد لمسألة «أما بعد» تفصيلاً وتقسيمًا وتوجيهًا فى رسالة صغيرة بعنوان (إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد) للشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهرى، وهى مطبوعة بهامش (الرسالة الكبرى على البسملة) لأبى العرفان الشيخ محمد بن على الصبان.

وانظر تفصيلاً لـ(أمَّا) فى:

إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد. والأشباه والنظائر فى النحو، للسيوطى. والأزهية فى علم الحروف، للهروى. والجنى الدانى فى حروف المعانى، للمرادى. وجواهر الأدب فى معرفة كلام العرب، للإربلى. ورصف المبانى فى شرح حروف المعانى، للمالقى. والكافية فى النحو، للرضى. ومغنى اللبيب، لابن هشام. وهمع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، للسيوطى. وحاشية الصبان على شرح الأشمونى]

(*) تمهيد للمسالة، ليس من النص.

نص مسألة فصل الخطاب

أما بعد

فـ(أمَّـا) كلمـةٌ متـضـمنة لمعنـى الشـرط، ولذلك لزم دخـول الفـاء فى جوابها. . .[1]، وقـد يحذف مـنه الفاء؛ لوجـود مـا يدل عليـه من التلويح والإيماء[2].

وإنما قلت: إنها متضمنة[3] لمعنى الشرط؛ لأن أصل (أمَّا بَعْـدُ): مهما يكن من شىء فأقـول بعد حمـد الله -حُذِفَ (مهـما يكن من شىء) للاختـصار، وأقيم مقامـه (أما)، فصار: أمّا فأقولُ، ثم أُخِّرَتْ الفـاء إلى الجواب؛ كراهية أن يتوالى بين حـرفى الشرط والجـزاء لفظًا، ثم حذف (أقـول)؛ لدلالة الفاء عليه، فصار: أما بعد حمد الله.

ولما أقيمت مقام (مهما يكن. .) إلى آخره، تضمنت معنى الابتداء والشرط اللذين فى (مـهما يكن)، فـالنظر إلى الأول يقتـضى أنْ تدخل على الاسم؛ لكون الابتـداء مخـصوصًـا بالأسمـاء، وإلى الثـانى يقتـضى أن تدخل على الفعل؛ لأن الـشرط يقتـضى الفعل، فـالإتيان بكلا المقـتضيـين مُشْكِلٌ؛ لأن

(١) فى الأصل كتبت ثلاث كلمات تصعب قراءتها.

(٢) أصل الإيماء: الإشارة إلى الشىء بالحـاجب أو اليد أو غير ذلك، ولكن المقـصود هنا: بـ(التلويح والإيماء) وجود القرينة الدالة على هذه الفاء.

وجاء فى عـبارة مـعظم النحاة أن الفـاء لازمة لا تحذف إلا مع قـول أغنى عنه المُحْكِيُّ، كـقوله تعالى: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم﴾، أى فيقال لهم: أكفرتم؟ وفى غير هذا لا تحذف الفاء إلا فى ضـرورة شعر أو فى ندور [انظر على سـبيل المثال: الجنى الدانى (٤٨٢)، جواهر الأدب (٥١٤)، الكافية فى النحو (٢/ ٣٩٥)].

(٣) فى حاشـية الشيخ ياسين على شرح التـصريح [٢/ ٢٦١] أن فى الكافية لابن الحـاجب أن (أما) شرطية، وأن شـرطها فعل محذوف وجوبًا، ولا يضـر فى ذلك كونها مفسرة بـ(مـهما يكن من شىء)، قال بعض المحـققين: واعلم أن (أما) حـرف مفرد على الأصح، وفـيها مـعنى الشرط؛ بدليل لزوم الفاء لهـا؛ ولذلك قدرها سيبويه بـ(مـهما)، فإنه قال: إن قلت: أمـا زيد فمنطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شىء فزيد منطلق، فلو لم يكن مـعناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو فى معناها.

اجتماع الاسم والفعل دُفْعَةً متعذرٌ. فَيَلِيهَا الاسم دائمًا، وتلزم الفاء في جوابها. . .[1] بقدر الإمكان.

وما وقع من نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٩٠][2]، وقولهم[3]: أما ذهب فعل ماض، فَأُوِّلَ بـ: أن (الْمُتَوَفَّى) إن كان من أصحاب اليمين، وقولهم بـ: أما (لفظة) ذهب، فالمتوفى واللفظ. اسمان، فالمراد بقولنا: «يليها الاسم»: يليها لفظًا أو تقديرًا، ففي الصورتين وإن لم يَلِهَا لفظًا وَلِيَهَا تقديرًا -كما رأيت.

و(أما) كذلك مفردة، وفيها خلاف بين الزمخشري وابن الحاجب، فذهب ابن الحاجب إلى أنها للشرط كـ(إن ولو)[4]، وذهب الزمخشري إلى أنها متضمنة[5] له- وعليه أكثر النحاة. وقيل: الخلاف لفظي؛ لجواز: أن يكون

---

(١) في الأصل كتبت كلمتان تصعب قراءتهما.

(٢) فظاهر هذه الآية أن (أما) لم يقع الاسم تاليًا لها -على خلاف ما ذكره من القاعدة -وقد أشار إلى أن الاسم مقدر بعدها -كما سيجيء-.

وادعاء المصنف أن (أما) لا يليها إلا الاسم دائمًا لم يسلم له، فقد جاء في الجنى الداني [٤٨٣] من جملة أحكام (أمّا): «أنه لا يجوز الفصل بين (أما) والفاء بجملة، إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينها وبين (أما)، نحو: أما اليوم -رحمك الله --فالأمر كذا. ولا يلي (أما) فعل؛ لأنها قائمة مقام شرط وفعل شرط، فلو وليها فعل لتوهم أنه فعل الشرط، وإنما يليها: مبتدأ، أو خبر، أو مفعول به مقدم، أو مفعول بفعل مقدر يفسره المذكور، أو ظرف، أو مجرور، أو حال، أو مفعول له، أو مصدر، أو شرط -وقد مثل للشرط بقوله تعالى: ﴿فأما إن كان من المقربين فروح﴾.

(٣) أي قول المعربين من النحاة.

(٤) عبارة ابن الحاجب في الكافية [٢/ ٣٩٦]: «وأما بيان معنى الشرط فيها، فبأن تقول: هي حرف بمعنى (إن) وجب حذف شرطها؛ لكثرة استعمالها في الكلام، ولكونها في الأصل موضوعة التفصيل. . .».

(٥) عبارة الزمخشري في شرح المفصل لابن يعيش [٩/ ١١]: «و(أما) فيها معنى الشرط، قال سيبويه: إذا قلت: أما زيد فمنطلق، فكأنك قلت: مهما يكن من شيء فزيد منطلق؛ ألا ترى أن الفاء لازمة لها».

مراد ابن الحاجب بـ(أمَّا) أما المركبة التى أصلها: أن ما[1].

و(بَعْدُ)[2] من الظروف الزمانية[3]، وهى لا تخلو: إما أن تستعمل مضافة إلى شيء، نحو: جئت بعد زيد، أو تستعمل مقطوعة عنها.

فالأول: (بعد) منصوب على الظرفية إن لم يَلِهَا العوامل الغير[4] المقتضية للظرفية، وإن وَلِيَهَا كانت على ما تقتضيه من الرفع والنصب والجر[5]؛ لأنها من قَبِيلِ ما يستعمل اسما[6] وظرفًا، ولا يلزم الظرفية دائمًا.

---

(١) يدل على ذلك ما جاء فى كلامه بعد ذلك، إذ قال [٢/ ٣٩٧]: «ويجوز أن يكون (أما) عند الكوفيين (أن) الشرطية ضمت إليها (ما) عند حذف شرطها - على ما بينت من مذهبهم فى: أما أنت منطلقًا انطلقت.

(٢) يقصد (بعد) فى نحو قولهم: (أما بعد)، وهى مسألة فصل الخطاب التى يشرحها. وانظر فى إعراب (بعد): باب الإضافة فى كتب النحو (ما أفرد لفظًا من اللازم الإضافة معنى)، وباب المفعول فيه (الظروف) فى كتب النحو كذلك. والمقصد الثانى من الرسالة المسماة (إحراز السعد بإنجاز الوعد بمسائل أما بعد) لابن غنيم الجوهرى.

(٣) تستعمل (بعد) ظرفًا للزمان كثيرًا، وذلك إن أضيفت إلى زمان نحو: صمت يوم الجمعة بعد يوم الخميس، وظرفًا للمكان قليلاً إذ أضيفت إلى مكان نحو: دار زيد بعد دار عمرو. ويصح اعتبار الزمانين فى الواقع من قولهم: (أما بعد) فى صدور الكتب وكلام الخطباء؛ فهو زمانى باعتبار زمن النطق، ومكانى باعتبار مكان الرقم وترتيب كلام الخطيب.

(٤) تقدم أن إدخال الألف واللام على (غير) لا فائدة منه؛ لأنها موغِلَةٌ فى الإبهام، وكثير من النحاة يُخَطِّىءُ ذلك.

(٥) المشهور أن (بعد) إذا كانت مضافة كانت منصوبة على الظرفية أو مجرورة بـ(من)، وهى معربة فى الحالين غير مبنية، ولا ترد مرفوعة فى هذه الحال -على خلاف ما قال هنا-؛ إذ هى من الظروف غير المتصرفة.

(٦) ادعاؤه أن (بعد) إذا أضيفت تستعمل اسمًا غير ظرف -لا وجه له، فهى ظرف- على ما سبق. وأما (بعد) التى قيل باسميتها عند بعض العلماء فهى إذا قطعت عن الإضافة لفظًا ومعنى -كما فى البيت الذى سيذكره فيما بعد. فقد ذهب بعض العلماء إلى أنها حينئذ نكرة؛ لعدم الإضافة لفظًا وتقديرًا؛ ولذلك نونت كما تنون الأسماء النكرات تنوين التمكين، قال الشيخ ياسين فى تعليقه على ذلك [٢/ ٥١]: «يعنى أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما (قبل وبعد) غير واقعين على الزمان، بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها».

والثانى لا يخلو أن يكون المضاف إليه منويًا أو لا. بل حذف نَسْيًا مَنْسِيًا:
فالأول مبنىٌّ على الضم، نحو: جئتك بَعْدُ أو قَبْلُ. وإنما تبنى على الحركة؛ فرقًا بينها وبين بناء الأصل. وعلى الضم جبرًا للمحذوف منها بأقوى الحركات[1]

والثانى معرب، كقول الشاعر:

فساغ لى الشراب وكنت قبلًا[2] . . . .

وإنما بُنِيَتْ فى الأول؛ لمشابهتها الحرف فى الاحتياج إلى ما أضيفت إليه[3]، بخلاف الثانى؛ فإنها حينئذ جعلت اسمًا برأسها من غير التفات إلى المضاف إليه، فلم تشبه الحرف، وكذلك بقية الجهات[4]. وقال بعضهم: (إنَّ)[5] تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها -نص على ذلك سيبويه، فلم يُجِزْ فى: أما اليوم فإنى خارج، أن يعمل فى الظرف (خارج)، وجعله منصوبًا بـ(أما)؛ وذلك لأنهم إذا كانوا يمنعون تقديم معمول (إن) عليها، فَهُمْ لتقديم معمول

---

(١) جاء فى الكافية لابن الحاجب: «وبناء الغايات على الحركة؛ ليعلم أن لها عرقًا فى الإعراب، وعلى الضم جبرًا بأقوى الحركات؛ لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه أعنى المضاف إليه، أو ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها فى حال الإعراب كانت فى الأغلب غير متصرفة، فكانت إما مجرورة بـ(من) أو منصوبة على الظرفية، أو ليخالف حركة بنائها حركة إعرابها». [شرح الرضى على الكافية ٢/ ١٠٢].

(٢) شطر بيت من الوافر، قائله: عبد الله بن يعرب، وتتمته: (أكاد أغصُّ بالماء الفرات)، ويروى: بالماء الحميم.

انظر: همع الهوامع ٣/ ١٩٤، وشرح الرضى على الكافية ٢/ ١٠٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥٠٢، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/ ٩٦٥.

(٣) وهذا هو الشبه الافتقارى الذى هو أحد أسباب بناء الأسماء، فإن (بعد) مفتقرة فى بيان معناها إلى المضاف إليه بعدها، كما يفتقر الحرف فى بيان معناه إلى غيره. [انظر: همع الهوامع ٣/ ١٩٢، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥١].

(٤) يقصد الجهات الست، كـ(يمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت) وهى على التفصيل المذكور فى إعراب (بعد) [انظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٥١].

(٥) وجه ذكر (إن) هنا أنها ترد كثيرًا فى كلام الخطباء والكتاب بعد (أما)، فيقال: أما بعد فإنى أحمد الله ونحو ذلك

معمولها أمنع[١].

وأما إذا قلت: أما اليوم فأنا خارج، فأنت بالخيار: إن شئت أعملت (أما)، وإن شئت أعملت (خارج)، لعدم المانع[٢].

وإذا قلت: أما زيداً فأنا ضارب، لم يعمل فى (زيد) إلا (ضارب)؛ لأن (أما) لا تعمل فى المفعول به.

وإذا قلت: أما زيداً فإنى ضارب، فالمسألة ممتنعة عن جميع النحويين، إلا أبا العباس المبرد، فإنه أجاز نصب (زيد) بـ(ضارب)، وجعل لـ(أما) خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه، وقد نقله بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا[٣].

ولعل قول أبى الدرداء [٤]: «أما بادىء بدء فإنى أحمد الله»، مما يعضد هذا المذهب؛ فإن انتصاب (بادىء) على الحال من المُستكِنّ فى (أحمد)، والعامل هو (أحمد)، فقد عمل -مع وقوعه فى خبر (إن)- فيما تقدمها، ولا يمكن أن يجعل العامل فى الحال (أما)؛ لأنها لا تعمل إلا فى الظروف.

*****

---

(١) انظر: مغنى اللبيب [٨٣] وفيه من مسائل التى يفصل بها بين (أما) والفاء: «ظرف معمول لـ(أما)؛ لما فيها من معنى الفعل الذى نابت عنه أو للفعل المحذوف نحو: أما اليوم فإنى ذاهب. وأما فى الدار فإن زيداً جالس -ولا يكون العامل ما بعد الفاء؛ لأن خبر (إن) لا يتقدم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والمازنى والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء. فجعلوا العامل نفس الخبر».

(٢) فى مغنى اللبيب [٨٣]: «فإن قلت: أما اليوم فأنا جالس -احتمل كون العامل (أما) وكونه الخبر؛ لعدم المانع».

(٣) فى مغنى اللبيب [٨٣]: «وإن قلت أما زيداً فإنى ضارب، لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما. وامتنعت المسألة عند الجمهور؛ لأن (أما) لا تنصب المفعول، ومعمول خبر (إن) لا يتقدم عليها. وأجاز ذلك المبرد ومن وافقه، على تقدير إعمال الخبر».

(٤) كذا نسبه هنا إلى أبى الدرداء، وجاء فى لسان العرب (بدأ): قال اللحيانى: أما بادىء بدء فإنى أحمد الله، وبادى بدأة، وبادىء بداء، وبدا بدء. أى: أما بدء الرأى فإنى أحمد الله.

الفهارس

(١)

القرآن الكريم

الآيـــة	الصفحة

البقرة

آل عمران

النساء

المائدة

الآيــة	الصفحة
الأنبياء	
﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الآية: ٢٣]	٣٥
الشعراء	
﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ﴾ [الآية: ١٠٢]	٥٦
العنكبوت	
﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ﴾ [الآية: ٥٦]	٧٦
فاطر	
﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ [الآية: ١١]	٩٢
الزمر	
﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ [الآية: ٣]	٢١
﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ﴾ [الآية: ٣٢]	٩٥
الشورى	
﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ [الآية: ٩]	٧٦
﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْيًا﴾ [الآية: ٥١]	٥٧
الجاثية	
﴿إِن نَّظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا﴾ [الآية: ٣٢]	٤٠
الواقعة	
﴿وَأَمَّا إِن كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ [الآية: ٩٠]	١٢٧
الحديد	
﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ﴾ [الآية: ١٨]	٢٤
القلم	
﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [الآية: ٩]	٥٤
نوح	
﴿وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [الآية: ١٧]	٧٨

الحديث الشريف، والأثر

* * *

(٣)

الشعـــــر

(٤)

الرجز، وبعض البيت

* * *

(٥)

الكتب

الكتب	الصفحة

***

(٦)

الأعــــلام

ابن عباس: عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، عالم فى الفقه والعربية والأنساب، وأحد الصحابة، توفى سنة ٦٨هـ. (٥٢)

ابن عصفور: على بن مؤمن الأشبيلى، صاحب «المقرب» و«الممتع»، توفى سنة ٦٦٩هـ. (٧٦- ٩٩)

ابن فلاح: منصور بن فلاح بن محمد اليمنى، صاحب «الكافى» توفى سنة ٦٨٦هـ. (١٠١)

ابن مالك: جمال الدين، محمد بن عبد الله صاحب «الألفية فى النحو»، توفى سنة ٦٧٢هـ. (٥٥- ٥٧- ١٠٥- ١٠٦- ١١٣)

ابن النحاس: أحمد بن محمد، المصرى، صاحب «إعراب القرآن»، توفى سنة ٣٣٨هـ. (٢٠).

ابن هشام (الأنصارى): جمال الدين، عبد الله بن يوسف، صاحب مغنى اللبيب، توفى سنة ٧٦١هـ. (٣٩- ٥٣- ١٠٦)

ابن هشام (اللخمى): محمد بن أحمد، الأندلسى، صاحب «المدخل إلى تقويم اللسان»، توفى سنة ٥٧٠هـ. (٥٧)

ابن يعيش: موفق الدين، يعيش بن على بن أبى السرايا، صاحب شرح المفصل، توفى سنة ٦٤٣هـ. (٨٤)

أبو البقاء: عبد الله بن أبى الحسين العكبرى، صاحب «إملاء ما من به الرحمن»، توفى سنة ٥٧٠هـ. (٥٥)

أبو بكر بن الأنبارى: محمد بن القاسم بن بشار، صاحب «الأضداد فى اللغة»، توفى سنة ٣٢٨هـ. (١٠٧)

أبو بكر بن محمد السيوطى = الجلال السيوطى.

أبو حاتم: سهل بن محمد السجستانى، عالم لغوى، توفى سنة ٢٤٨هـ. (٣٣)

أبو حذيفة: (٥٢).

أبو حيان: أثير الدين، محمد بن يوسف، صاحب «البحر المحيط فى التفسير»، توفى سنة ٧٤٥هـ. (١٠٥- ١١٢- ١١٣- ١١٤- ١١٨- ١١٩)

أبو الدرداء: عويمر بن مالك الأنصارى، صحابى، توفى سنة ٣٢هـ. (١٣٠)

أبو زيد: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصارى، صاحب النوادر فى اللغة، توفى سنة ٢١٥هـ. (٢١)

أبو العباس المبرد: محمد بن يزيد، صاحب «المقتضب» و«الكامل فى اللغة والنحو»، توفى سنة ٢٨٦هـ. (٢١)

أبو على الفارسىّ: الحسن بن أحمد، عالم نحوى، من مؤلفاته: الإيضاح، والحجة فى القراءات، توفى سنة ٣٧٧هـ. (٢١- ٣٧- ٣٩- ٥٥- ٦٣- ١٢٢).

أبو عمرو = ابن الحاجب.

أبو عمرو بن العلاء: زبان بن عمار، أحد القراء السبعة، وعالم باللغة والنحو، توفى سنة ١٥٤هـ. (٣٣- ٣٩)

أبو محمد بن قتيبة: عبد الله بن مسلم، صاحب «أدب الكاتب»، و«عيون الأخبار»، توفى سنة ٢٧٦هـ. (٥٢- ٥٣)

أبو نزار: الحسن بن صافى، الملقب بـ (ملك النحاة) صاحب (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر). (٣١)

أحمد بن الطاراتى: (١٢٢)

الأصمعى: عبد الملك بن قريب، من أشهر رواة العرب، واللغويين، توفى سنة ٢١٧هـ. (٣٣)

الأعلم: يوسف بن سليمان الشنتمرى، صاحب «النُّكَت»، وتحصيل عين الذهب، توفى سنة ٤٧٦. (٩٠)

امرؤ القيس: بن حجر الكندى، من أصحاب المعلقات، شاعر جاهلى. (٢٤)

بدر الدين بن مالك: ابن الناظم. محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، صاحب شرح الألفية، توفى سنة ٦٨٦هـ. (٥٨-٩٧-١٠٢).

بديع الزمان: أحمد بن الحسين الهمذانى، صاحب المقامات، توفى سنة ٣٩٨هـ. (٢٥)

بهاء الدين أحمد السبكى: فقيه، أصولى، صاحب «عروس الأفراح»، توفى سنة ٣٧٣هـ. (٤٧ - ١١١)

البيضاوى: عبد الله بن عمر الشيرازى، صاحب «أنوار التنزيل»، توفى سنة ٦٨٥هـ. (١١٩)

التبريزى: يحيى بن على، المعروف بالخطيب التبريزى. صاحب شرح ديوان الحماسة، توفى سنة ٥١٢هـ. (٥٥)

تقى الدين بن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، الحرّانى، الحنبلى، شيخ الإسلام، صاحب مجموع الفتاوى، توفى سنة ٧٢٨هـ. (٤٣)

تقى الدين السبكى: على بن عبد الكافى، صاحب «الإبهاج فى شرح المنهاج»، توفى سنة ٧٥٦هـ. (٦٠ - ١١١)

توبة (بن الحُمَيِّر): شاعر من عشاق العرب، صاحب «ليلى الأخيلية»، توفى سنة ٨٥هـ. (٥٣)

الجلال السيوطى: أبو الفضل، عبد الرحمن بن الكمال السيوطى، صاحب «همع الهوامع»، والاقتراح، والأشباه والنظائر فى النحو»، توفى سنة ٩١١هـ. (٦٢ - ٧٣)

جمال الدين (الشيخ) = ابن مالك.

الجميح الأسدى (منقذ بن الطماح). (٢٣)

الحديثى (نحوى، من الأعاجم): (٩٧)

حميد بن ثور: شاعر مخضرم، توفى فى خلافة عثمان بن عفان. (٣٢)

خرنق: بنت بدر بن هفان، أخت طرفة بن العبد، توفيت قبل الإسلام بنحو ستين سنة. (١٩)

الخفّاف: أبو بكر بن يحيى الجذامى المالقى، توفى سنة ٦٥٧هـ. (٨٩-٩١)

خلف الأحمر: أبو محرز، أحد رواة اللغة والغريب، توفي سنة ١٨٠هـ. (٣٩)

الخليل: بن أحمد الفراهيدى، شيخ سيبويه، ومخترع العروض، توفى سنة ١٧٠هـ. (١١٦)

الرشيد سعيد: نحوى مجهول، لعله: رشيد الدين القدسى، أبو سعيد بن يعقوب النصرانى، كان حياً سنة ٦٤٦هـ. (٨٦ - ٩٩)

الزمخشرى: جار الله، محمود بن عمر، صاحب «الكشاف» والمفصل فى النحو، توفي سنة ٥٣٨هـ. (١٢٧)

زيد بن ثابت الضحاك الأنصارى كاتب الوحى، توفى سنة ٤٥هـ (٥٢)

سالم بن عتبة بن أبي ربيعة، صحابى، توفى سنة ١٢هـ (٥٢)

عثمان: بن عفان، ثالث الخلفاء الراشدين، توفى سنة ٣٥هـ. (٧١)
عمر بن الخطاب: ثانى الخلفاء الراشدين، توفى سنة ٢٣هـ. (٤٤-٥١-٥٢)
عيسى بن عمر الثقفى: عالم لغوى، أخذ عنه الخليل، توفى سنة ١٤٩هـ. (٣٣ - ٣٩)
الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، إمام الكوفيين، توفى سنة ٢٠٧هـ. (٥٥-٨-١٠٨)
قتيلة: بنت النضر بن الحارث، شاعرة من قريش، أسلمت وروت الحديث. (٥٥)
الكسائى: أبو الحسن، على بن حمزة، إمام الكوفيين في النحو، وأحد القراء السبعة، توفى سنة ١٨٩هـ. (١٠٨)
الكمال أبو بكر السيوطى = الجلال السيوطى.
ليلى الأخيلية: ليلى بنت عبد الله، معشوقة توبة بن الحميِّر، شاعرة، توفيت سنة ٨٠هـ. (٥٣)
المازنى: أبو عثمان، بكر بن عثمان، صاحب «التصريف الملوكى»، توفى سنة ٢٤٩هـ. (٢١)
المُسَوَّر بن مخرمة: أبو عبد الرحمن، صحابى، توفى سنة ٦٤هـ. (٥٢)
المنتجع بن نبهان: أعرابى فصيح، أُخِذَتْ عنه اللغة التميمية. (٣٩)
مهدى: أبو مهدى، أو مهدية، محمد بن سعيد بن ضمضم، شاعر، أعرابى، فصيح، أخذت عنه لغة الحجاز. (٣٩)
ميسون: بنت بحدل الكلبية، بدوية تزوجها معاوية، فولدت له يزيد، توفيت سنة ٨٠هـ. (٥٦)
النسائي: أحمد بن شعيب، حافظ، مُحَدِّث، توفى سنة ٣٠٣هـ. (٥٨)
النووى: يحيى بن شرف، الشافعى، صاحب «منهاج الطالبين» و«تهذيب الأسماء واللغات»، توفى سنة ٦٧٦هـ. (٧٣)
هشام: بن عقبة بن نهيس، أخو ذو الرمة. (٣٢)
يزيد بن معاوية: بن أبى سفيان، ثانى ملوك الدولة الأموية، توفى سنة ٦٤هـ. (٥٦)
اليزيدى أبو محمد، يحيى بن المبارك، عالم باللغة والنحو، توفى سنة ٢٠٢هـ. (٣٩)

المحتويات